وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب / قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

آراء ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) في حاشيتي ابن هشام (ت٧٦١هـ) الكبرى والصغرى علي ألفية ابن مالك

رسالة قدَّمتها الطالبة

آصال عبد الحكيم عودة الأعرجي

إلى مجلس كلية الآداب / جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ الدكتور

حيدر فخري ميران الزبيدي

١٤٤٥هـ **٢٠٢٣م**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النمل : الآية ٤٠

الإهداء...

إلى/

مثال التفاني والإخلاص

..... أبي الحبيب.

مَنْ قدَّمت سعادتي وراحتي على سعادتها

... أمي العزيزة.

مَنْ ساندني في كل شيء

.... زوجي الغالي

مَنْ لم يبخلْ بمساعدتي يومًا

..... خالي وزوجه النبيلين

من أمدوني بالنصح والإرشاد

... إخوتي الفضلاء

...إليكم جميعًا أهدي هذا العمل المتواضع...

آصال/٢٠٢٣

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ((آراء ابن عصفور النحوية في فكر ابن هشام الانصاري)) المقدَّمة من الطالبة ((آصال عبد الحكيم عودة)) قد جرت تحت إشرافي في قسم اللغة العربية – كلية الآداب– جامعة بابل، وهي جزءٌ من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها – لغة.

التوقيع:

الاسم: أ. د. حيدر فخري ميران

التاريخ: / / ٢٠٢٣م

.....

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

أ.د. سامر فاضل الأسدي

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ: / /٢٠٢٣م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ – هـ
التمهيد: ابن عصفور حياته وآثاره	١ – ٧
الفصل الأول: آراء ابن عصفور النحوية في فكر ابن هشام دراسة في الأسماء	٨ – ٥٥
القول في (الابتداء بالنكرة)	٩ – ١٢
القول في (تعدد الخبر)	١٢ – ١٥
القول في (انفصال الخبر)	١٥ – ١٧
القول في (تقديم الخبر)	١٧ – ١٩
القول في (تقدم معمول الخبر على الاسم)	١٩ – ٢٢
القول في (أي) الموصولة	٢٢ – ٢٤
القول في (اسمية حبذا)	٢٤ – ٣٠
القول في (المفعول المطلق)	٣١ – ٣٣
القول في (تنكير الحال)	٣٣ – ٣٥
القول في (تقدم الحال على عامله)	٣٦ – ٤٠
القول في(الإضافة)	٤١ – ٤٤
القول في(وحده) بين الظرفية والمصدر	٤٤ – ٤٦
القول في (حكم الاسم المعطوف بعد (إنَّ) و(لكنَّ)	٤٦ – ٥٠
القول في دلالة (أل) الموصولة	٥٠ – ٥٣
القول في (تأنيث الجمع أو تذكيره)	٥٣ – ٥٥
الفصل الثاني: آراء ابن عصفور النحوية في فكر ابن هشام دراسة في الأفعال	٥٦ – ٩٥
القول في (الاشتغال)	٥٧ – ٦٤
القول في (تأويل النفي في زال)	٦٥ – ٦٨
القول في (أفعال المقاربة)	٦٨ – ٧٤

الموضوع	الصفحة
القول في(ليس وأخواتها)	٧٤ – ٧٦
القول في: كان الزائدة بين (الصفة والموصوف)	٧٧ – ٨٤
القول في حذف مفعول الفعل (ظنَّ)	٨٤ – ٨٦
القول في الفعلين (أعلم وأرى)	٨٦ – ٨٨
القول في (امتناع جزم الاسم وجر الفعل)	٨٩ – ٩٣
القول في (عطف الفعلين)	٩٣ – ٩٥
الفصل الثالث: آراء ابن عصفور النحوية في فكر ابن هشام دراسة في الحروف	٩٦ – ١٣٢
القول في دلالة الحرف (ثُمّ) على المفرد أو الجمع	٩٧ – ١٠٠
القول في (الواو) بين العطف والمعية	١٠٠ – ١٠٣
القول في إفادة حرف الجر (من) الغاية	١٠٣ – ١٠٧
القول في مجيء الحرف (إمّا) لا للعطف	١٠٧ – ١٠٩
القول في (لعل) الجارة	١٠٩ – ١١٣
القول في (مُذ)	١١٣ – ١١٧
القول في(أو) العاطفة	١١٧ – ١٢٣
القول في العطف بـ (ليس)	١٢٣ – ١٢٦
القول في(حروف الاستفهام والنفي)	١٢٦ – ١٢٩
القول في (بل ولا بل) بين الابتداء والعطف	١٢٩ – ١٣٢
الخاتمة	١٣٣ – ١٣٧
المصادر والمراجع	١٣٨ – ١٥٧
ملخص اللغة الإنكليزية	

المقدِّمة

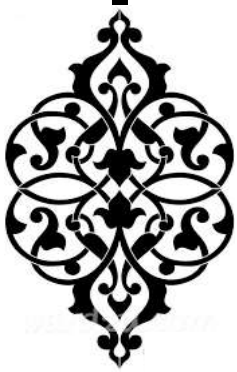

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على من لا نبيَّ بعده أبدًا، ولا نُقدِّم عليه أحدًا، وعلى أهل بيته هداة الأمة كلِّها، وعلى أصحابه الذين يسمعون القول فيتبعون أحسنه. أمَّا بعد..

فإنَّ علماء العربية القدامى كانت لهم الشأفة الأولى، واللَّبنة الأساس في تأصيل قواعد العربية بما حفظوه وجمعوه من ألسن الفصحاء في شبه الجزيرة العربية ومحيطها، فقد كانت محاولات الجمع والتصنيف والاستقراء عند فرز الفصيح عن الحواشي والغريب من أعظم المهام التي بذلها أولئك النحاة من أجل نصرة العربية، والسعي إلى تسهيلها وتنظيمها عن طريق وضع المناهج في استخلاص قواعدها، فكان منهم أنْ وفروا لنا مادة علمية من فصيح الكلام شعرًا كان أم نثرًا، وبها تُساق القواعد التي تُهيء للمتعلمين منهجًا يلبي معرفة أسرارها، وينمي لأبناء الجيل النزعات الفكرية في التحليل والتأويل. فكانت جهود الأوائل منهم قد مثلت العربية أجمل تمثيل، وعبرت عن هويتها من دون اجتهاد، فوضعوا القواعد بما شافهوه، فمثلوا اللغة خير تمثيل، فكان الأولون منهم يرتشفون المعارف والأسرار ما استطاعوا إليه سبيلًا، وكان عنفوان تلك الآراء تمنحها لهم روافد العلم من المجالس والأمالي التي دونها اللغويون تلامذة أو حاضرون عن ألسنة العلماء. قبل أنْ تحول تلك الشواهد والمسموعات إلى أصول نحوية يتفرع عندها المريدون بين التقليد والتقييد، وبين الخلاف والاختلاف.

إنَّ هذا الخلاف الوارد من اختلاق الأصول وتداخلها في صحة الاستشهاد من عدمه من جهة، وكثرة المرويات ممن وقع ضمن الحدود الجغرافية اللغوية من جهة ثانية، أنتج لنا مدرستين نحويتين من البصريين والكوفيين، وعدت المسائل المختلفة والمؤتلفة مادة لأبناء الجيل الجديد من النحويين الذي اهتموا بذلك الخلاف، ومتفاخرين بذلك الانتساب لكل فرع من أصول العربية الفصحى.

هذا الخلاف بين الأعلام ما فتئ إلَّا أنَّ يؤسس له مدرسة نحوية تلملم أسماء كبيرة من الدرسين النحوي والصرفي؛ لذا فقد ملأت المصنفات بالحجج ودفع الطعون حَتَّى كانت المدرسة البغدادية التي خرجت من رحم ذلك الخلاف كي تنتفض لتستقل بمذهب وسطي يجمع شتات ما تقدَّم، وإنْ شاب لهذه المدرسة في الأصول النحوية لما عند الكوفيين، حَتَّى قيل: إنَّ البغداديين هم الكوفيون. لكن رغم عنفوان هذه المدرسة الجديدة فقد كان للنحو البصري سطوته عند النحاة المتأخرين، ولعلَّ قواعد النحو من بعد المدرسة البغدادية كان نحوًا بصريًا عند مستوى تعليم النحو العربي، حَتَّى إذا جاء ابن عصفور وابن هشام فلم يبتعدا عن سيران ذلك التوجه النحوي؛ ليكونا امتدادًا لأفكار البصرة مع عدم نسيان الوجه النحوي الكوفي الذي أشاروا إليه في مواطن كثيرة.

وقد حمل ابن عصفور الاشبيلي ثقافة الشرق إلى الغرب بكل ما تحمله العربية من مفاتن في الأدب واللغة، وكانت عنايته بالنحو والصرف تكاد تطغى على بقية العلوم والمعارف التي سعى إلى تأسيسها، فكانت الطبيعة الجديدة قد منحت الجدة في الرؤية في تحليل النحو العربي، وقد استثمر ابن هشام ذلك في عرض كل آرائه النحوية بين موافق ومخالف وواهم، وبين تلك الصفات التي شابت عقلية ابن هشام نجد قوة الاحتجاج عنده عبر نصّ ابن عصفور، وجزالة الألفاظ لديه من خلال مسالك التحليل والتدقيق عند ابن عصفور.

هذا التوجّه بين القديم والمتأخر في فكر النحويين قد شغل فكر الباحثة لموضوع يقابل ما تقدم لينهي ما تأخَّر بين المشرق والمغرب، فما كان من رغبة الباحثة إلَّا الاستعانة بأساتيذها أملًا في تحقق عنوان يلبي كل هذا التطلعات، فاستعنت بأستاذي الدكتور (حيدر فخري ميران) فعرض عليَّ ما كنت أبتغيه فكانت (آراء ابن عصفور النحوية في فكر ابن هشام الانصاري).

لقد تعقب ابن هشام آراء ابن عصفور في مصنفاته النحوية والصرفية، ولعلَّ الأوفر من تلك المظان التي وثقها ابن هشام من نصوص ابن عصفور كانت في كتبه (شرح جمل الزجاجي، والممتع في التصريف، والمقرب)، ولعلَّ الأول منها قد استنزف

منه ابن هشام العديد من الآراء والكثير من الاحتجاج النحوي، في جُلِّ مصنفاته مع التفاوت بينها، وخلاصة تلك الآراء بحكم التقادم كان في حاشيتي ابن هشام(الصغرى، والكبرى) لذا كانت عينة البحث من ذكر ابن عصفور في هذين المصنفين لا غير. وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على ثلاثة فصول يسبقها تمهيد ويتذيلها قائمة بأهمِّ النتائج.

أمَّا التمهيد، فتناولت فيه (أثر ابن عصفور في الدراسات اللغوية) إذ وقفت على أهم مؤلفاته، وأثرها عند اللاحقين من النحويين ممن تأثر به، مع بيان موقف ابن هشام منها. أمَّا **الفصل الأول**، فقد جاء بعنوان (آراء ابن عصفور في الأسماء): تناولت فيه ما أورده في أبواب النحو المهمة من المعربات والمبنيات، أمَّا المعربات فقد أوردت المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وأمَّا المبنيات فأوردتها مع بيان الخلاف النحوي فيها. وقد حمل هذا الفصل مسائل منتقاة من تلك الأبواب لحجم المادة التي لا يستوعبها فصل، بيان موقف النحويين مِمَّا اختلفوا بين فعليتها واسميتها. أمَّا **الفصل الثاني:** فكان بعنوان(آراء ابن عصفور في الأفعال)، تناولت فيه الأفعال المتصرفة والجامدة وأحكام المتعاطفين بين الأفعال المقترنين بالزمن أو الصيغة أو كليهما. وموقف ابن عصفور منها يتقدمها رأي ابن هشام. أمَّا **الفصل الثالث:** فكان من حصة الحروف فجاء بعنوان: (آراء ابن عصفور في الحروف)، تناولت فيها ما كان منها بحرف او حرفين أو أكثر مع بيان موقف النحويين مِمَّا اختلفوا بين حرفيتها واسميتها.

أمَّا منهج الرسالة فقد كان منهجًا وصفيًا في كثير من مسائله، وإنْ تخلّله التحليل في العديد من الآراء بغية الوقوف على قبول الرأي أو رفضه أو ما كان وهمًا عند ابن هشام من وضع زيادة أو تقصير لم تكن في حقيقتها تصدق على ابن عصفور. وقد استعنت في ذلك كله بجملة من المصادر التي اسعفت الباحثة كالكتاب لسيبويه، وكشرح السيرافي وشرح الرُمّاني، والمقتضب للمُبرِّد، والأصول لابن السرَّاج، والمحتسب واللمع والخصائص لابن جني وغيرها من المظان المثبتة في هامش البحث.

ولم تهمل الباحثة كتب معاني القرآن للفرَّاء والأخفش، والزجَّاج، والنحَّاس ممَّن آثروا المعنى القرآني عن طريق الإعراب، وما تحمله من آراء كوفية وبصرية مهمة أثرت في فكر ابن عصفور وابن هشام.

وفي الختام... يطيب لي أنْ أقدم وافر شكري واعتزازي لكلّ من مدّ لي يد العون قولًا أو فعلًا، وأخصُّ بالذكر أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور (حيدر فخري ميران)؛ لرعايته الأبوية، ودعمه العلمي والنفسي، وتوجيهاته السديدة، وآرائه العلمية التي قوّمت الرسالة ووضعتها على جادة الصواب أسأل الله أنْ يسدد خطاه وأنْ يمنّ عليه بتمام الصحة والعافية. وأنْ يغني طلبته بما جادت به أفكاره من مؤلفات علمية تركت أثرًا في أقلام الباحثين. واعترافًا بالفضل أقدم شكري إلى أساتيذ قسم اللغة العربية الذين غمروني بعطفهم وأفاضوا عليّ بعلمهم فلهم مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان. وأقول: ما هذا إلَّا جهد المقل، ومن وثق بماء لم يظمأ، والعاقبة للمتقين.

...والحمد لله رب العالمين...

الباحثة

التمهيد

ابن عصفور حياته وآثاره

ابن عصفور حياته وآثاره:

هو أبو الحسن(١) علي بن مؤمن(٢) بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور الحضرمي الإشبيلي(٣). وشهرته ابن عصفور(بضم العين)(٤)، وهو الشهير الذكر، رفيع القدر، حامل لواء العربية بالأندلس(٥)، نسب إلى حضرموت(٦)، ونسب إلى أهل اشبيلية، فقيل: الحضرمي الأشبيلي(٧)، والحضرمي الأندلسي(٨).

وقد اختلف أهل الانساب والتراجم في سلسلة النسب فابن عبد الملك، قال: هو علي بن أبي الحسين بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد ابن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور بن عصفور(٩). ويبدو أنَّه نسب اسم أبيه من خلال كنيته بـ(أبي الحسين) بدل مؤمن(١٠).

أمَّا ابن مكتوم، فقد حذف جدا من جدود ابن عصفور، فقال: هو علي بن مؤمن ابن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن منظور بن عصفور، والجد المحذوف هو أحمد، الذي بين محمد وعمر في سلسلة النسب(١١). وقد

---

(١) ينظر: الذيل والتكملة: ٤١٣/٥، والبلغة: ١٦٩، وبغية الوعاة: ٢١٠/٢، ومعجم المؤلفين: ٢٥١/٧، ومفتاح السعادة: ١٣٥/١، وشذرات الذهب: ٢٣٠/٥، وهدية العارفين: ٧١٢/١.

(٢) ينظر: العبر ٢٩٢/٥، وتاريخ ابن الوردي ٢٢٠/٢، وفوات الوفيات ١٠٩/٣، وبغية الوعاة ٢١٠/٢، وتاريخ الخلفاء ٤٨٣، وشذرات الذهب ٣٣٠/٥، والأعلام ١٧٩/٥، ومعجم المؤلفين ٢٥١/٧، ومفتاح السعادة ١١٨/١.

(٣) ينظر: عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء من المائة السابعة ببجاية: ٣١٧.

(٤) ينظر: فوات الوفيات: ١٨٤/٢، وبغية الوعاة: ٢١٠/٢، ومفتاح السعادة: ١٣٥/١، وشذرات الذهب: ٢٣٠/٥، ومعجم المؤلفين: ٢٥١/٧، والكنى والألقاب ٣٥٦/١.

(٥) ينظر: عنوان الدراية: ٣١٧، وتاريخ الاسلام: ١٧٢/١٥، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٢١٨.

(٦) ينظر: الذيل والتكملة ٤١٣/٥، وفوات الوفيات ١٨٤/٢، وشذرات الذهب ٢٣٠/٥، وهدية العارفين ٧١٢/١، وتاريخ الأدب العربي: ٣٦٦/٥، ومعجم المؤلفين ٢٥١/٧، وتراجم المؤلفين التونسيين ٣٩١/٣.

(٧) ينظر: الكنى والألقاب ٣٥٦/١.

(٨) ينظر: الذيل والتكملة ٤١٣/٥.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢٣/٥ . ٤١٤.

(١٠) ينظر: المقرب(مقدمة المحقق): ٧.

وردت بعض المرويات المخالفة للإجماع من جعل(موسى) بدل(مؤمن)[1]. وزاد بروكلمان الطين بلة حين جعل اسم الجد الأخير (فرحون)، فقال: (علي بن مؤمن ابن عصفور فرحون)[2]. وهو أمر لم يذكره أحد[3] من قبل.

ولد ابن عصفور في إشبيلية سنة سبع وتسعين وخمسمائة[4]. أخذ عن أبي الحسن الدبّاج (٦٤٦هـ) [5]، ثم عن أبي علي الشلوبين (ت٦٤٥هـ)[6]. ولازمه مُدَّة، ثمَّ كَانَت بَينهمَا منافرة ومقاطعة، وتصدر للاشتغال مُدَّة بعدة بِلَاد، وجال بالأندلس[7]، ذكر أبو عبد الله محمد بن حيان الشاطبي (ت٥٨٥هـ)في تاريخه قال: لازم ابن عصفور أبا علي نحوًا من عشرة أعوام إلى أَنْ ختم عليه كتاب سيبويه(ت١٨٠) في نحو السبعين طالبًا. قال الإمام أبو حيان(ت٧٤٥هـ): الذي نعرفه أنَّه ما أكمل عليه الكتاب أصلًا. وكان أصبر الناس على المطالعة لا يمل من ذلك. وله تصانيف عديدة، منها: المقرب الذي سارت به الركبان، وكتاب الممتع، والمفتاح، والهلالي، والأزهار، وإنارة الدياجي، ومختصر الغرّة، ومختصر المحتسب، ومفاخرة السالف والعذار ومِمَّا شرحه ولم يكمله: شرح المقرب، شرح الأشعار الستة، شرح الحماسة، شرح المتنبي، سرقات الشعراء، شرح الجزولية، البديع وغير ذلك. وكان إمامًا في النحو لا يشق غباره ولا يجارى. أقرأ بإشبيلية وشريش ومالقة ولورقة ومرسية[8].

---

(1) ينظر: عنوان الدراية: ٣١٧- ٣١٩، وشجرة النور الزكية: ١٩٧، وهدية العارفين ٧١٢/١.

(2) ينظر: تاريخ الأدب العربي: ٣٦٦/٥.

(3) ينظر: المقتفي على كتاب الروضتين: ٢٣٧/١.

(4) كان نحويًا وأديبًا وقارئًا جليلًا فاضلًا. ينظر: الوافي بالوفيات: ١٦٥/٢٢.

(5) هو عمر بن محمد (ت-٦٤٥هـ)، إمام عصره دون منازع، له تعليق على كتاب سيبويه، وشرحان على الجزولية، ومصنف نحوي أسماه (التوطئة)، كان كأسلافه يقف مع البصريين كما يقف مع غيرهم. ينظر: المدارس النحوية(ضيف): ٣٠٢.

(6) ينظر: بغية الوعاة: ٢١٠/٢.

(7) ينظر: تاريخ الاسلام: ١٧٢/١٥-١٧٣، وفوات الوفيات: ١٠٩/٣.

قال ابن الزبير(ت٧٣هـ): لم يكن عنده ما يؤخذ عنه سوى العربية ولا تأهل لغير ذلك، قال: وكان يخدم الأمير أبا عبد الله محمد بن أبي بكر الهنتاني(ت٦٦٩هـ)؛ ولم يكن بذلك الورع، كان الشيخ تقي الدين ابن تيمية يدعي أنَّه لم يزل يرجم بالنارنج في مجلس الشراب إلى أَنْ مات( ). في يوم السبت الرابع والعشرين من ذي القعدة في تونس( ). قَالَ الصَّفَدِي: وَلم يكن عِنْده ورع، وَجلسَ فِي مجْلِس شراب فَلم يزل يرْجم بالنارنج إِلَى أَنْ مَاتَ فِي رَابِع عشر ذِي الْقعدَة سنة ثَلَاث – وَقيل تسع – وَسِتِّينَ وسِتمِائَة( ).

كانت ولادته في اشبيلية قاعدة صلبة لتلقي علوم العربية وغير العربية من أكابر علماء عصره، لكن ابن عصفور لم يكن ليؤخذ عنه غير النحو والتصريف، فلم يتناول القراءات ولا الفقه ولا الحديث( )، إلَّا أنَّه حمل ثقافة النحْو العربي وإليه انتهت الإحالة من المشرق إلى المغرب( )؛ لأنَّ الأندلسيين قد دأبُوا على لقاء علماء المشرق وأخذ اللغة عنهم والحضور إلى مجالسهم ونقل كتبهم إلى الأندلس فالنحو دخل الأندلس عن طريق رحلات العلماء الأندلسيين إلى المشرق( ).

وكان ابن عصفور بين هؤلاء العلماء الرحالة الذين استوعبوا النحو العربي فجاءت آراؤه متنوعة بين مساندته للبصريين تارة، وللكوفيين والبغداديين تارة أخرى، وقد يستقل بنفسه من دون تبني أحد المذهبين( ). وبهذا الاستقلال الفكري وثقة المتعلمين به فقد تردد في الكثير من المصنفات اسم (ابن عصفور)، وهذا دليل على منزلة الرجل عند أهل العربية، وأهمية ما كتب للدارسين، ((فهو حريص على أَنْ يختار أسلوبًا

() ينظر: فوات الوفيات: ١٠٩/٣، وسلم الوصول الى طبقات الفحول: ٣٩٧/٢.
٢) ينظر: المقتفي على كتاب الروضتين: ٢٣٧/١.
٣) ينظر: شذرات الذهب: ٥٧٦/٧، وبغية الوعاة: ٢١٠/٢.
٤) ينظر: الوافي بالوفيات: ١٦٦/٢٢.
٥) ينظر: نفح الطيب: ١٨٤/٣.
٦) ينظر: تطور الدرس النحو في الأندلس: ٧٣.
٧) ينظر: المدارس النحوية (شوقي ضيف): ٣٠٦-٣٠٧.

لنفسه يتسم بالوضوح ولغة سهلة قريبة إلى أذهان متوسطي الثقافة، مع مقدرة على تجنب الركاكة والضعف الذي يعيب))[1].

ألَّف ابن عصفور تصانيف في النحو والصرف والأدب كما تبين من صدر البحث، حيث تجاوزت مصنفاته العشرين عنوانًا[2]، وهي إنْ دلت على شيء فإنما تدل على عمق تدبره في هذا الفنون التي كانت وما زالت مرتعًا للدارسين، لاسيَّما ابن هشام الانصاري(ت-٧٦١هـ) الذي تأثر به كثيرًا، وحيث نجد ذلك واقعًا في كل مصنفاته، شارحًا وموجهًا وناقدًا، مِمَّا جعل منه مادة للبحث في توثيق الآراء وتصديها إلى صنوف الصدر الأول من النحويين، فإذا كان هناك سيبويه والكوفيون كان هناك حظ من المتأخرين يمثله ابن عصفور، وتوزعت تلك النقول عنه ما بين موافق لها، أو ناكر عليها، أو واهم فيها، وهو ما تضمَّنته هذه الدراسة. ومِمَّا يأتي بعض تلك الآراء في مظان ابن هشام:

أولًا: أوضح المسالك:

تضمَّن الكتاب ثلاثة مواضع يفصح فيه عن آراء ابن عصفور، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، قال ابن هشام: ((لؤمان بضم أوَّله وهمزة ساكنة ثانية؛ بمعنى كثير اللؤم، و"نومان" بفتح أوله واو ساكنة ثانية؛ بمعنى كثير النوم، وفُعَل كعُدَر وفُسَق؛ سبا للمذكر واختار ابن عصفور كونه قياسيًا، وابن مالك كونه سماعيًا))[3].

ثانيًا: شرح قطر الندى وبل الصدى:

قال ابن هشام: ((من أَنْوَاع المعارف ذُو الأداة نَحْو الْفرس والغلام وَالْمَشْهُور بَين النَّحْوِيين أَنَّ الْمُعَرّف أل عِنْد الْخَلِيل وَاللَّام وَحدهَا عِنْد سِيبَوَيْهِ وَنقل ابْن عُصْفُور الأول عَن ابْن كيسَان وَالثَّانِي عَن بَقِيَّة النَّحْوِيين وَنَقله بَعضهم عَن الْأَخْفَش وَزعم ابْن

---

(1) شرح جمل الزجاجي(مقدمة المحقق): ١/٤٥.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي(مقدمة المحقق): ١/٣٤.

(3) أوضح المسالك: ٤/٣٩.

مَالك أنَّه لَا خلاف بَين سِيبَوَيْهِ والخليل فِي أَنَّ الْمُعَرّف أل وَقَالَ وَإِنَّمَا الْخلاف بَينهمَا فِي الْهمزَة أزائدة هِيَ أم أَصْلِيَّة))[1]. كما ردَّ في هذا الكتاب بعض مسائله، من نحو موقفه من التنوين عند الوقف في قولنا: لنسفعا وَرَأَيْت زيدًا، فقال: ((يجب فِي الْوَقْف قلب النُّون الساكنة الْفَا فِي ثَلَاث مسَائِل إِحْدَاهَا إِذا هَذَا هُوَ الصَّحِيح وَجزم ابْن عُصْفُور فِي شرح الْجمل بِأَنَّهُ يُوقف عَلَيْهَا بالنُّون وَبنى على ذَلِك أَنَّهَا تكْتب بالنُّون **وَلَيْسَ كَمَا ذكر**))[2].

ثالثًا: مغني اللبيب:

ذكر فيه ابن هشام (١١٧) موضعاً لابن عصفور، منها موقفه من عمل اذن الناصبة للفعل المضارع، والمشهور عدم الفصل بينها وبين الفعل من غير قسم[3]، فأجاز ابن عصفور الفصل مع الظرف فقال ابن هشام: ((وَأَجَازَ ابْن عُصْفُور الْفَصْل بالظرف وَابْن بابشاذ الْفَصْل بالنداء وبالدعاء وَالْكسَائِيّ وَهِشَام الْفَصْل بمعمول الْفِعْل والأرجح حِينَئِذٍ عِنْد الْكسَائي النصب وَعند هِشَام الرّفْع وَلَو قيل لَك أحبك فَقلت إِذن أَظُنك صَادِقا رفعت لِأَنَّهُ حَال))[4].

وقد ردّه بمواضع منها قوله في(أي) وهي اسْم مركب من كَاف التَّشْبِيه وَأي المنونة وَلذَلِك جَازَ الْوَقْف عَلَيْهَا بالنُّون[5]. قال ابن هشام: ((أَنَّ مميزها مجرور بِمن غَالِبا حَتَّى زعم ابْن عُصْفُور لُزُوم ذَلِك وَيَرده قَول سِيبَوَيْهِ وكأي رجلًا رَأَيْت زعم ذَلِك يُونُس وكأي قد أَتَانَا رجلًا))[6].

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى: ١١٢.
(٢) المصدر السابق: ٣٢٧.
(٣) ينظر: المصدر السابق: ٥٩.
(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٢.
(٥) ينظر: المصدر السابق: ٢٤٦.
(٦) المصدر السابق: ٢٤٦.

رابعًا: تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد:

ذكر ابن هشام ابن عصفور في مواضع، منها: ((وقال ابن عصفور: ليس الاهلون خارجًا عن القياس؛ لأنَّ الأهل صفة بدليل قولهم: الحمد لله أهل الحمد، وقال ابن مالك: الذي سهل قولهم: أهلون، أنَّهم يقولون فلان أهل لكذا فيضفون به انتهى. وفي **كلاهما نظر**))[1]. وقال أيضًا: ((وزعم ابن عصفور أَنَّ (ذو) خاصة بالمذكر، وأن المؤنث يختص بذات))[2].

خامسًا: حاشيتا ابن هشام(الصغرى والكبرى)

أورد ابن هشام مائة موضع ونيف في ذكر ابن عصفور، تناوبت مواقفه تجاهها بين مؤيد لها وناكر، قال ابن هشام: ((قال ابنُ عُصْفُورٍ: إلا في "حَيَّة"؛ فإنَّه يقال فيهما؛ لأنَّهم لم يقولوا في الجمع؛ لئلا يلتبسَ بضد الميت، فلما لم يجمعوه لم يكن للمذكر ما ينطلق عليه. **ولا أدري ما هذا**))[3].

ومنها ما رد فيه عليه اذ قال: ((وأُورِدَتْ "أَيّ"؛ فإنَّه لا يمكن فيها تقدير (أَلْ)، وأجيب بأن تعريفها بالإضافة، قاله ابنُ عُصْفُورٍ، وهو عندي غلطٌ منه؛ لأنَّ مرادهم بكون (مَنْ) و(ما) على معنى "أَلْ" بأنَّهما في معنى (الذي) و(التي)، لا أَنَّ فيهما (أَلْ) مقدَّرةً، فما اعتُرض به في (أَيّ) فاسدٌ؛ لأنَّها على معنى الذي))[4].

---

(1) تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٦٨.

(2) المصدر السابق: ١٤٧.

(3) حاشية ابن هشام(الكبرى): ٥٧.

(4) المصدر السابق: ١٠٠.

الفصل الأول

الفصل الأول: آراء ابن عصفور النحوية في فكر ابن هشام دراسة في الأسماء

القول في (الابتداء بالنكرة)

قال ابن هشام: ((إنَّ ابنُ عُصفورٍ نقل عن الأخفش أَنَّه زاد في شروط الابتداء بالنكرة: أَنْ تكون في معنى الفعل، نحو: قائمٌ زيدٌ))[١].

الأصل في الابتداء أَنْ يقع في المعرفة دون النكرة، فالْمُبْتَدَأ لَا يكون إِلَّا معرفَة أَو مَا قَارب الْمعرفَة من النكرات[٢]. ((فأمَّا المعرفة فنحو قولك: عبد الله أخوك، وزيد قائم، وأمَّا ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك: رجل من تميم جاءني، وخير منك لقيني، وصاحب لزيد جاءني، وإنَّما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأَنَّه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به))[٣].

قال سيبويه: ((ألا ترى أَنَّ ما كان مبتدأ قد تَدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إِلَّا أَنْ تَدعَه. وذلك أنّك إذا قلت عبدُ الله منطلقٌ أَنْ شئت أدخلت رأيتُ عليه فقلت رأيتُ عبدَ الله منطلقا، أو قلت كان عبدُ الله منطلقا، أو مررتُ بعبد الله منطلقا، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحدُ أول العدد))[٤]. ((لأَنَّ المبتدأ يعمل فيمَا بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده، ويكن فيه معنى التنبيه والتعريف))[٥]. ((وزعم الخليل أَنَّه يستقبح أَنْ يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدًا عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفع. وكان الحدّ أَنْ يكون مقدَّمًا ويكون زيد مؤخرًا. وكذلك هذا، الحدّ فيه أَنْ يكون الابتداء فيه مقدَّمًا. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفّتك))[٦].

---

(١) حاشية ابن هشام (الصغرى): ١١٨.
(٢) ينظر: المقتضب: ١٢٧/٤.
(٣) الأصول في النحو: ٥٩/١.
(٤) الكتاب: ٢٤/١.
(٥) المصدر السابق: ٨٧/٢.
(٦) المصدر السابق: ١٢٧/٢

وقد أسهب النحاة العرب في مواضع يكون فيها المبتدأ نكرة[١]، ووسموها بـ(مسوغات الابتداء بالنكرة)، والحُجَّة أَنَّ (المبتدأ أَنْ يكون معرفة أو مخصوصًا وإلَّا فلا فائدة في الإخبار عنه، فإنْ لم يكن منعوتًا ولا مخصوصًا ولا مستفهمًا (عنه) ولا منفيًا نحو: ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا﴾، فلا يخبر عنه، إلَّا أَنْ يكون الخبر مجرورًا معرفة مقدمًا (عليه)؛ لأَنَّ الخبر إذا كان مقدمًا ومعرفة فإن كان في اللفظ خبر المبتدأ فإنَّه في المعنى مخبر عنه؛ لأَنَّ التعريف والتقديم يجران إليه ذلك المعنى، فكأنك إذا قلت: على زيد دين، إنَّما قلت: زيد مديان، وإذا قلت: في الدار امرأة، إنَّما أردت: الدار فيها امرأة. فلذلك حسن الإخبار عن النكرة ههنا في اللفظ لأَنَّه ليس خبرًا عنهما في الحقيقة، ألا ترى أَنَّك إذا قدَّمت الاسم المبتدأ فقلت: رجل في الدار، كيف يبقى الكلام ناقصًا؛ لأَنَّ النكرة تطلب الوصف طلبًا حثيثًا، فيسبق إلى الوهم أَنَّ الجار والمجرور وصف لها لا خبر عنها، إذ ليس من عادتها أَنْ يخبر عنها إلَّا بعد الوصف لها. فإذا قدمت الجار والمجرور عليها استحال أَنْ يكون وصفًا لها؛ لأَنَّ الوصف لا يتقدَّم الموصوف فذهب الوهم إلى أَنَّ الاسم المجرور المعرفة الذي هو في موضع خبر عن النكرة هو المخبر عنه في المعنى وإن كان مجرورًا في اللفظ. فكم من مجرور في اللفظ مخبر عنه في الحقيقة، مثل قولهم: له صوت صوت(حمار)، ونظائره أكثر من أَنْ تحصى))[٢].

النصّ في أعلاه يفصح عن تبني ابن عصفور قول الاخفش في تقدم النكرة للابتداء في معنى الفعل –في ضوء ما نقله ابن هشام– وهو ما يراد منه اسم الفاعل في قائم، بما استدل به أيضًا من قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾[٣] في قراءة من رفع (دانية)[٤]، ولا حُجَّة فيه لاحتمالٍ أَنْ يكون خبرا مقدما[٥]. والحق أَنَّ في دانية إعرابين، قال الفرَّاء(ت٢٠٧هـ): ((يكون نصبًا عَلَى ذَلِكَ: جزاؤهم جنة متكئين فيها، ودانيةً ظلالها. وإنْ شئت جعلت: الدانية تابعة للمتكئين عَلَى سبيل القطع الَّذِي قَدْ يكون رفعًا على الاستئناف. فيجوز مثل قوله: ﴿وَهذا بَعْلِي شَيْخًا﴾ وشيخٌ، وهي فِي

---

(١) ينظر: شرح التسهيل المسمى(تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): ٣٣٤/٢.
(٢) نتائج الفكر: ٣١٥.
(٣) الإنسان: ١٤.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٣٣/٣.
(٥) ينظر: المصدر نفسه، شرح الكافية الشافية: ٣٦٣/١.

قراءة أُبي: ﴿ودانٍ عليهم ظلالها﴾[1]، فهذا مستأنف فِي موضع رفع، وفي قراءة عبد الله: ﴿ودانيا عليهم ظلالها﴾[2]، وتذكير الداني وتأنيثه[3] كقوله: ﴿خاشعا أبصارهم﴾[4] في موضع، وفى موضع ﴿خاشِعَةً أَبْصارُهُمْ﴾[5]. وَقَدْ تكون الدانيةُ منصُوبة عَلَى مثل قول العرب: عند فلان جاريةٌ جميلةٌ، وشابةً بعد طريةً، يعترضون بالمدح اعتراضًا، فلا ينوون بِهِ النسق عَلَى ما قبله، وكأَنَّهم يضمرون مَعَ هَذِهِ الواو فعلا تكون بِهِ النصب))[6]. وجائز أَنْ يكون دانيةٌ نعتًا للجنة، المعنى وجزاهم جنة دانية عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا[7].((ولا يجوز الابتداء بالنّكرة؛ لالتباس الخبر بالصّفة؛ فإنّك إذا قلت: رجل عندك، جاز أَنْ يكون الظّرف صفة والخبر، منتظر، فإذا تقدّم الظّرف تمحّض للخبريّة، وبطل أَنْ يكون صفة))[8]. أمَّا الأخفش فقد نصب[9] ﴿دَانِيَةً﴾ على الحال أو على المدح، إنَّما انتصابه بفعل مضمر. وقد يجوز في قوله ﴿وَدَانِيَةً﴾ أَنْ يكون على وجهين على (وجزاهمْ دانيةً ظِلَالُها) تقول: اَعطَيْتُكَ جَيْدًا طَرَفاهُ، ورأينَا حَسَنًا وَجْهُهُ[10]. ٨

والحق أنَّ لا صحة لانتساب القول إلى الاخفش فيما نسبه ابن هشام، كما لا صحة من النسبة لابن عصفور في الابتداء بالنكرة التي تعمل عمل الفعل حيث قال: ((فإنْ كانا نكرتين، فإنَّ ذلك لا يتصوّر إلَّا بشرط أَنْ يكون المبتدأ منهما له ما يسوغ الابتداء بالنكرة، نحو: أرجل قائم، وقد تقدّم ذكر المسوّغات للابتداء بالنكرة. زيد قائم، لما ذكرنا من أَنَّ الخبر ينبغي أَنْ يجعل المجهول، **ولا يجوز جعل المبتدأ النكرة والخبر المعرفة** إلَّا إنْ كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، كان المبتدأ المعرفة والخبر نكرة، نحو قولك: في ضرورة شعر، نحو قولك: قائم زيد، **على أَنْ تُقدّر قائم هو المبتدأ لا خبرًا مقدَّمًا**. وبيان ذلك بنواسخ الابتداء...إذا اجتمع نكرتان فإنْ كان لكل قائم رجلًا؟ وإنْ

---

(1) قرأ ابن مسعود بالرفع كذلك. ينظر: معاني القرآن(للأخفش): ٣٨/١.
(2) وهي قراءة الأعمش كذلك. ينظر: معاني القرآن(الفرَّاء): ١٢٦/٣.
(3) القمر/ ٧، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ومن وافقهم، والباقون يقرؤونها (خشّعا) اتحاف فضلاء البشر: ٢٥٠، معاني القرآن(الفرَّاء): ٢١٦/٣.
(4) القلم/ ٣٤.
(5) معاني القران(الفرَّاء): ٢١٦/٣.
(6) ينظر: معاني القرآن واعرابه: ٢٥٩/٥.
(7) البديع في علم العربية: ٥٧/١
(8) ينظر: معاني القران: ٥٦٠/٢.

كان لأحدهما مُسوغ، والآخر لا مُسوغ له، فالذي له مُسوغ هو الاسم، والآخر الخبر، نحو: كان كل أحد قائمًا، ولا يجوز: كان قائم كل أحد. وإذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة الاسم، والنكرة الخبر، ولا يُعكس إلَّا في الشعر، وإذ ذاك إنْ كان للنكرة مُسوغ للإخبار عنها، وبنيت المعنى على الإخبار عن المعرفة بالنكرة، كان مقلوبًا، نحو: أكان قائم زيدًا؟ إذا أردت أَنَّ المعنى: أكان زيد قائمًا؟ وإن بنيت المعنى على الإخبار عن النكرة بالمعرفة لم يكن مقلوبًا، نحو: أكان قائم زيدًا؟ تريد: أكان قائم من القائمين يُسمى زيدًا؟ وإن لم يكن مُسوغ فالمسألة مقلوبة، نحو: كان قائم زيدًا، والقلب للضرورة جائز باتفاق، وإنَّما الخلاف في جوازه في الكلام))[١].

القول في تعدد الخبر

نقل ابن هشام الانصاري شاهدًا شعريًا ((ذُكِرَ أَنَّ ابن عصفور أجاز في (شرح جمل الزَّجَّاجي) في قول الشاعر[٢]:

وَهَـــذَا تَحْمِلِـــينَ طَلِيـــقُ

أنْ يكون (تحملين) خبرًا، وحمله على تعدد الخبر، كقولهم: حلوٌ حامضٌ، وأَنَّه منعه في (المقرَّب)، وأسند ذلك إلى علةٍ نحويةٍ))[٣].

من المعلوم أَنَّ الخبر هو الجزء المتمّ للفائدة[٤]. قال المُبرِّد(٢٨٥هـ)[٥]:((وَإِنَّمَا وضع الْخَبَر للفائدة فَإِذا قلت كَانَ عبد الله فقد ألقيت إِلَى السَّامع اسْما يعرفهُ فَهُوَ يتَوَقَّع مَا تخبره عَنهُ))[٦]. وقد لا يكتفي المبتدأ فيْ إيصال معناه في خبر واحد بل يتعدد لغيره من الأخبار[٧]، ((كأَنَّك تجعلهما جميعًا خبرًا لهذا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، وَلَا تُرِيدُ أَنْ تنقض الْحَلَاوَة بالحموضة، ولكنك تزعم أَنَّه جمع الطعمين))[٨]. وفي هذا لا يجوز

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/٩٦٤

(٢) هذا عجز بيت ليزيد بنُ مُفَرِّغٍ، قال فيه: (عَدَسْ مالعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تحملينَ طَلِيقُ). ينظر: الجمل في النحو: ١٨٠، الرسائل(للجاحظ): ٢/٢٧٣، الفاخر: ٢٨٢.

(٣) حاشية ابن هشام(الصغرى): ١٢٨-١٢٩.

(٤) ينظر: علل النحو: ٢٥٢، ٢٧٦، شرح كتاب سيبويه(للرماني): ٩٦٢.

(٥) المقتضب: ٤/٨٨.

(٦) ينظر: المفصل: ٤٦.

(٧) الكتاب: ٢/٨٣-٨٤، ينظر: المقتضب: ٤/٣٠٨.

أَنْ يكون (حلو) الخبر وحده ولا حامض الخبر وحده، حتى تجمعهما[1]. من ذلك قوله تعالى: ﴿ كَلَاّ إِنَّها لَظى ۞ نَزَّاعَةً لِلشَّوى ﴾[2] وزعموا أَنَّها في قراءة[3] أبي عبد الله. ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾[4]، قال سيبويه(ت١٨٠هـ[5]): ((سمعنا ممن يروى هذا الشعر من العرب يرفعه:

مَنْ يَكُ ذَا بَت فهذا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيَّفٌ مُشَتِّي))[6]

أي: قد جمع أَنَّه مقيظ وأَنَّه مصيف مشتي[7]، وهذا عند البصريين:[8] من باب حلو حامض، فهو خبر بعد خبر[9]. واحتمال جعل الأخير[10] صفة يضعف المعنى. قال ابن جني(ت٣٩٢هـ): ((قال الله تعالى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[11] ينبغي أَنْ يكون (خَاسِئِينَ) خبرًا آخر ل"كونوا"، والأول (قِرَدَةً)، فهو كقولك: هذا حلو حامض وإنْ جعلته وصفًا لـ(قِرَدَةً) صغر معناه، ألا ترى أَنَّ القرد لذله وصغاره خاسئ أبدًا، فيكون إذًا صفة غير مفيدة، وإذا جعلت (خَاسِئِينَ) خبرًا ثانيًا حسن وأفاد حتى كأَنَّه قال: كونوا قردة وكونوا خاسئين، ألا ترى أَنَّ ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلَّا ما لصاحبه، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف، إنَّما اختصاص العامل بالموصوف، ثم الصفة من بعد تابعة له))[12]. ويكون العامل فيهما جميعًا[13] واحد، ولو كان هناك عامل آخر لما كانا خبرين لمخبر عنه واحد، وإنَّما مفاد الخبر من مجموعهما[14].

هذا البيت فيه خلاف واضح عند النحويين، حتى عزاه بعضهم أَنَّه من مشكلات الإعراب[15]، فـ((الكوفيون يرون أَنَّ (هذا) في هذا البيت موصولة، بمنزلة (الذي)، و(تحملين): صلة لها، كأَنَّه قال: والذي تحملين طليق. وكذلك قالوا في قوله تعالى:

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١٥١/١.
(٢) المعارج/١٦.
(٣) هود/٧٢.
(٤) الكتاب: ٨٤/٢، ينظر: المقتضب: ٣٠٨/٤.
(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١٥٥/١.
(٦) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٤٧/٢.
(٧) البقرة/٦٥.
(٨) الخصائص: ١٦٠/٢.
(٩) ينظر: المصدر نفسه.
(١٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه(للسيرافي): ٤١١/٢، شرح التسهيل: ١٢٩/٣.

﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾[1] تقديره عندهم: وما (الذي) بيمينك، والبصريون يجعلون تحملين في موضع نصب على الحال، وكذلك قولك بيمينك. وبين الفريقين في ذلك تنازع))[2]. فالكوفيون يرون في (ذا) اسمًا موصولًا وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أَنْ يلتزموا موصوليّته، كما لم يمنعهم عدم تقدّم (ما) أو (من) الاستفهاميتين من التزام موصوليَّته[3]، والأظهر عندهم: أَنَّ[3] (هذا) اسم إشارة، و(تحملين) حال، والتقدير: وهذا محمولًا طليق[4]. ففي قاعدة النحويين:[4] ((أنَّ تلك وهذا وما جرى مجراهما من أسماء الإشارة لا يكنّ عند أصحابنا بمعنى الذي وأخواتها، إلَّا إذا وحدها إنْ كان قبلها ما، فلمّا كانت ذا لا تكون بمنزلة الذي حتى يكون قبلها ما لم يجز أَنْ تكون زائدة كان إخراجها من الكلام يبطل المعنى المقصود بذا))[5].

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) قول الكوفيين قائلًا: ((فلا حُجَّة لهم فيه لأَنَّ (تحملين) في موضع الحال، كأَنَّه قال: وهذا محمولًا طليق، ويحتمل أيضًا أَنْ يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة، ويكون التقدير: وهذا الذي تحملين طليق، وحذف الاسم الموصول يجوز في الضرورة))[6]. لذا فلا يجيز سيبويه[7] أَنْ يكون ذا بمنزلة الذي إلَّا إذا كانت مع ما في نحو: ماذا قلت؟ فيقول: خيرٌ، كأَنَّه قال: ما الذي قلتَ؟ فقال: خيرٌ، أي الذي قلتُه خيرٌ، وعلى هذا قولُ لبيدٍ[8]:

أَلا تَسْأَلَانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وبَاطِلُ

((كأَنَّه قال: ما الذي يحاوله؟ الَّذي يحاوله نحبٌ أم ضلالٌ؟))[9]

إنَّ النصَّ الذي قدمه ابن هشام فيما نقله عن ابن عصفور يفصح عن تعدد الخبر، بأَنَّ (هذا) بمعنى الذي تحملين طَلِيق، فَيكون (مَا) رَفْعًا بِالِابْتِدَاءِ، وَيكون (ذَا)

---

(1) طه/١٧.
(2) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٢٥٩/٣.
(3) ينظر: شرح المفصل(لابن يعيش): ٣٦٥/١(الهامش).
(4) ينظر: شرح ابن الناظم: ٦١.
(5) شرح كتاب سيبويه(السيرافي): ١٨٥/٣.
(6) الانصاف في مسائل الخلاف: ٥٩٢/٢.
(7) ديوانه: ٨٤، الكتاب: ٤١٧/٢.
(8) شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٣٨٨.

خَبَرهَا، وتحملين: خبر ثان[1]. كما ينقل منع ابن عصفور ذلك في كتابه المقرب. فحكم عليه بالقول: (فمقتضى الحال فساد أحد قولَيْه)[2]. ويبدو من كلامه أَنَّ اختيار ابن عصفور المنسوب إليه هو قولُه في (المقرَّب)، وأَنَّه رجع عنه، فاختار في (شرح جمل الزَّجَّاجي) الجوازَ[3]. قال ابن عصفور: ((وأجاز الكوفيون في أسماء الإشارة كلّها أَنْ تستعمل موصولات، واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ فقالوا: بيمينك، من صلة تلك كأَنَّه قال: وما التي بيمينك؟ واستدلّوا أيضًا بقول الشاعر:

عَدَسْ مِا لِعَبَّادٍ عَلَيْك إمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طليقُ

فقالوا: تحملين من صلة (هذا)، والتقدير عندهم: فالذي تحملين طليق. وهذا كله لا حُجَّة فيه لأَنَّ بيمينك يحتمل أَنْ يكون متعلقا بفعل مضمر على جهة البيان، كأَنَّه قال: أعني بيمينك المشار إليها، أو يكون حالا من المشار إليه. ويحتمل أَنْ يكون «تحملين» خبرًا ثانيًا لهذا؛ لأَنَّ المبتدأ قد يكون له خبران، كقولهم: هذا حلو حامض، أي: مزّ، وهو الذي فيه بعض حلاوة وبعض حموضة، ومن ذلك قول الشاعر[4]:

يَنَامُ بإِحْدَى مُقْلَتَيهِ ويَتَّقِي بأُخْرَى المَنَايَا فَهو يَقْظَانٌ هَاجِعٌ

فـ(يقظان) و(هاجع) خبران لـ (هو)...))[5].

القول في انفصال الخبر

نقل ابن هشام عن ابن عصفور أَنَّ الأخير اختار الانفصال في الخبر دون الاتصال وذكر أَنَّه ((قد يوهِم كلامُه أَنَّه لم يَقُلْ بالوَصْل -باختياره- غيرُه، وليس كذلك، بل قال به ابنُ الطَّرَاوة[6]، حكاه عنه ابنُ عُصْفُورٍ في شرح الجُمَل[7]، ثم قال:

---

(1) ينظر: تهذيب اللغة: ٣٥/١٥، الأمالي الشجرية: ٤٤٣/٢.
(2) ينظر: حاشية ابن هشام(الصغرى): ١٢٩.
(3) البحر المحيط في التفسير: ٦٤/٧
(4) البيت لحميد بن ثور، ينظر: ديوانه: ٣١٧.
(5) ينظر: شرح ابن عقيل(هامش): ٢٦٠/١.
(6) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٣٩/٢.
(7) ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجي: ٤٠٧/١.

وهو مخالفٌ لِمَا حكاه سيبويه عن العرب[1]، قال: وحُجَّة الفصل: أَنَّه خبرٌ، والخبر منفصلٌ، وقولُه[2]:

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاك وَلَا نَخْشَى رَقِيبَا))[3]

قال ابن مالك[4]:

كـــذاك خِلْتَنِيْـــهِ واتِّصـــالًا أَخْتَـارُ غيـري اخْتَـارَ انْفِصَـالًا

((هاتان المسألتان جاءتا على خلاف الأصل، لمجيء الضمير فيهما منفصلًا مع تأتي اتصاله[5]، فالمبيح لجواز اتصالْ الضمير، وانفصاله هو كونه: إمَّا ثاني ضميرين، أولهما أخص، وغير مرفوع، وإمَّا كونه خبرًا لكان أو إحدى أخواتها))[6]. ((وأمَّا "غَيْرِي" فسيبويه والأكثر فإنَّه "اخْتَارَ الانفِصَال" فيهما؛ لأَنَّ الضمير في البابين خبر في الأصل، وحق الخبر الانفصال، وكلاهما مسموع))[7]، وهذا دليلٌ واضحٌ علىٰ قول ابن عصفور ((وإذا كان الخبر في هذا الباب ضميرًا، فالأفصح أَنْ يجيء منفصلًا، فنقول: كان زيد إيّاك، وكنت إيّاك))[8].

فإذا كان الخبر ضميرًا فإنَّه يجوز اتصاله، وانفصاله عند عامة النحويين، ولكن اختُلف في المختار منهما، حيث اختار سيبويه الانفصال نحو: كان زيد إياك وكنتُ إياك[9]. وأمَّا الانفصال فلم يْأت إلَّا في النظم، نحو ما أنشده سيبويه من قول الشاعر[10]:

لَيْـــتَ هـــذا اللَّيْـــلَ شَـــهْرٌ لَا نَـــرَى فِيْـــهِ عَرِيبَـــا

---

(1) ينظر: الكتاب: ٣٥٨/٢.
(2) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: ديوان عمر ابن أبي ربيعة: ٣٥.
(3) حاشية ابن هشام (الصغرى): ٦٤٠.
(4) ألفية ابن مالك: ٢٦.
(5) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١٢٠/١، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٠٣/١.
(6) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ١٣١/١
(7) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٩٧/١.
(8) شرح جمل الزَّجَّاجي: ٣٩٣/١.
(9) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٠، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك: ٤٢٦.
(10) البيتان لعمر بن أبي ربيعة. ينظر: ديوانه: ٣٥.

لَـــــيْسَ إيَّـــــاىَ وإيّـــــا كَ وَلَا نَخْشَـــــــى رَقْيبَـــــا

فمن الأول قوله[1]:

لَـئِنْ كَـانَ إيَّـاهُ لَقَـدْ حَـالَ بُعْـدُنَا عَـنْ الْعَهْـدِ وَالإنْسَـانُ قَـدْ يَتَغَيـرُ

حيث جاء خبر "كان" ضميرًا منفصلًا[2]. ومن الثاني قوله[3]:

أخِـي حَسِـبْتُكَ إيَّـاهُ وَقَـدْ مُلِئَـتْ أَرجَاءُ صَدْرِكِ بالأَضْغَانِ وَالإحَنِ

ولم يجيء الانفصال في النثر إلَّا في الاستثناء، نحو: أتوني ليس إياك، ولا يكون إياك[4]، ((وهذا قد يتعين انفصاله لإجراء(ليس) و(لا) يكون في باب الاستثناء مجرى (إلا) لوقوعها موقعها فلا يقاس على ذلك))[5]، ((ومذهب سيبويه أَنَّ المختار في هذا أيضًا الانفصال نحو: خلتني إياه ومذهب سيبويه أرجح؛ لأَنَّه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم))[6]. حاصل ما ذكره أَنَّ الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرًا لكان أو إحدى أخواتها[7].

القول في (تقديم الخبر):

الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة؛ لأَنَّ الغالب في النكرة ألا يفيد الإخبار عنها[8]. وقد يكون نكرة لكن بشرط أَنْ تفيد وتحصل الفائدة[9]، والأصل في الخبر أَنْ يكون نكرة، لأَنَّه محصل للفائدة، وقيد التعريف فيه الأصل عدمه[10].((وقد يُعرفان ويُنكران بشرط الفائدة)) نحو: الله ربُّنا، وأفضلُ من زيدٍ أفضل من عمرو[11]. وقد ذكر

---

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة. ينظر: ديوانه: ٦٤.
(2) ينظر: شرح المفصل(هامش المحقق): ٣٢٣/٢.
(3) البيت لعبيدة بن ربيعة، ونسب إلى قحيف العجلي. ينظر: شرح ديوان الحماسة: ٢١٢/١.
(4) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٤٠.
(5) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٣٠٤/١.
(6) شرح ابن عقيل: ١٠٥/١.
(7) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٩٨/١-٩٩.
(8) ينظر: شرح ابن الناظم: ٨٠.
(9) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢١٦/١.
(10) ينظر: شرح ابن الناظم: ٨٠.
(11) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢١٧/١.

النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة[1]. ومن هذه المسوغات أَنْ تكون مضافة إلى نكرة وهو المشار إليه بقوله: وعمل برّ يزين[2]،لأَنَّ الإخبار عنها مفيد[3]. فهو نكرة أضِيفت إلى[3] نكرةٍ فأفاد الابتداءُ بها، وأيضًا نكرة لم يُرَد واحدُ من جنسها دون غيره، فاحتمل المثال القصدين. فأمَّا الأول فهو الظاهر لوجود الإضافة[4]، ومنه في القرآن الكريم[4] ﴿وجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها﴾[5]. وفيه أيضًا: ﴿وَالذِينَ كَسَبُوا السّيئَات جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمثلها﴾[6]، ونحو قوله (ﷺ) ((خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ))[7].

قال ابن هشام: ((قال ابنُ عُصفورٍ: وزادك في المسوِّغات: أَنْ تكون خَلَفًا من موصوفٍ، أي: صفةٌ حُذف موصوفُها، نحو: عبد مؤمنٌ خير من مشرك))[8]. والابتداء بالصفة أحوال منها: الوصف نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[9]، ومنها: خلف موصوفٌ كقول العرب: ضعيف عاذ بقرملة (أي: إنسان ضعيف)، وقد يكون الوصف محذوفًا، ومنه: السمن منوان بدرهم (أي منوان منه)[10]، فمنوان نكرة ابتدئ بها لأَنَّها موصوفة بوصف مقدر[11]، ومنه قوله تعالى: ﴿يغشى طائِفَةً مِنْكُمْ وَطائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾[12]، فالواو واو الحال، وطائفة مبتدأ خبره ما بعده، وجاز أَنْ يبتدأ بها لأَنَّها موصوفة بمقدّر، كأَنَّه قال: وطائفة من غيركم، وهم المنافقون[13].

---

(1) ينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف: ٥٠.
(2) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢١٨/١، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف: ٥٠.
(3) ينظر: شرح ابن الناظم: ٨٠.
(4) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٤٣/٢-٤٤.
(5) الشورى/٤٠.
(6) يونس/٢٧.
(7) الكناش في فني النحو والصرف: ١٤٦/١، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣٢٦/٣.
(8) حاشية ابن هشام (الصغرى): ١١٩-١١٨.
(9) البقرة/٢٢١.
(10) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١١٠٠/٣.
(11) ينظر: شرح التسهيل المسمى)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): ٢٩٠/١.
(12) آل عمران/١٥٤.
(13) ينظر: شرح التسهيل: ٢٩٠/١

وذكر ابن عصفور أَنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أَنَّ الصفة النكرة يمكن أَنْ تكون مبتدأ إذا خلفت موصوفها نحو: عبد مؤمنٌ خير من مشرك؛ لأَنَّه في معنى عبد مؤمن خير من عبد مشرك))[1]. ولا يجوز أَنْ يكون الخبر صفة فإذا قلت: رجل عندك، جاز أَنْ يكون الظّرف صفة والخبر، منتظر، فإذا تقّدم الظّرف تمحّض للخبريّة، وبطل أَنْ يكون صفة[2]. وقد ابتدأوا بالصفة في[3] مواضع مخصوصة لحصولِ الفائدة وهذا أمر واضح لرأي ابن عصفور في شرح الجمل ومن تلك المواضعُ التي أشار إليها وهي: النكرةُ الموصوفةُ؛ فنحوُ قولك: رجلٌ من بني تميم جاءني[4]، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾؛ لمّا وُصف الرجلُ بأَنَّه من بني تميم، والعبدُ بأَنَّه مؤمنٌ، تَخصَّص من رجلٍ آخَر، ليس له تلك الصفةُ، فقُرّب بهذا التخصيص من المعرفة، فحصل بالإخبار عنه فائدةٌ؛ وإنَّما يُراعَى في هذا الباب الفائدةُ[5]. فإنْ زعم زاعم أَنَّ (مؤمن) في قوله تعالى مصحح أَنْ يبتدأ بالصفة وقرر ذلك بأَنَّه لو أسقط لم يستقم ذلك، كما أَنَّه إذا أسقط "عالم" من قولك: رجل عالم في الدار، لم يستقم، وهذا معنى التصحيح، فهو غير مستقيم، وجمع بين أمرين مختلفين، وذلك أنَّا نعني بالتصحيح الذي لولا هو لم يصح أَنْ نبتدأ بالنكرة[6].

القول في (تقدم معمول الخبر على الاسم)

نقل ابن هشام عن ابن عصفور أَنَّه أجاز تقدم معمول الخبر على الفعل دون الاسم إذا كان ظرفًا أو مجرورًا فقال: ((إذا قدَّمت معمول الخبر، وأَوْليته الفعلَ، كائنًا ظرفًا أو مجرورًا جاز؛ للاتساع فيهما، فإن كان غيرَهما، وقدَّمته وَحْدَه لم يجز؛ لأَنَّ في ذلك إيلاءَ الفعل غيرَ معمولِه، وقَطْعَه عن معموله، والعربُ تجتنب مثلَ هذا في المعاني، كما تجتنبه في الألفاظ))[7].

---

(1) شرح جمل الزَّجَّاجي: ٣٤١/١.
(2) ينظر: البديع في علم العربية: ٥٧/١.
(3) ينظر: شرح المفصل: ٢٢٥/١.
(4) ينظر: شرح المفصل: ٢٢٥/١.
(5) ينظر: الأمالي النحوية: ٥٨٤/٢.
(6) حاشية ابن هشام (الصغرى): ١٣٥.

يُراد من معمول الخبر من غير الظرف أو المجرور قولنا: زيدٌ آكل طعامك، فـ(طعامك) اسم متعلق بالخبر من نصب المفعول به بحكم عمل اسم الفاعل(آكل) الواقع خبرًا لـ(زيد). وحكمه التأخير.((وبطل إذا تقدم معمول الخبر مثل: (ما طعامك زيد آكل). (طعامك) مفعول (آكل) لما تقدم بطل نصب (آكل) وبطل عملها))[1]. قال ابن مالك[2]:

وَلَا يَلِـى العَامِـلَ مَعْمُـولُ الخَبَـرْ إِلَّا إِذَا ظَرْفًـا أَتَـى أَوْ حَـرْفَ جَـرْ

فهناك موقفان عند النحويين[3]:

أحدهما: أَنْ يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخرًا عن الاسم نحو: كان طعامك زيد آكلا، وهذه ممتنعة عند البصريين وأجازها الكوفيون.

الثاني: أَنْ يتقدم المعمول والخبر على الاسم ويتقدم المعمول على الخبر نحو كان طعامك آكلا زيد وهي ممتنعة عند سيبويه وأجازها بعض البصريين ويخرج من كلامه أَنَّه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقدم الخبر على المعمول جازت المسألة؛ لأَنَّه لم يلِ كان معمول خبرها، فتقول كان آكلا طعامك زيد ولا يمنعها البصريون.

ويسري هذا الخلاف على مسألة: ((القول في تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها، فذهب الكوفيون إلى أَنَّه يجوز "طَعَامَكَ ما زيدٌ آكِلًا" وذهب البصريون إلى أَنَّه لا يجوز))[4]. وحُجَّة البصريين أَنَّه لا يجوز ذلك؛ لأَنَّ (ما) معناها النفي، ويليها الاسم والفعل، فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك ههنا: (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[5]. وتبع البصريين أبو العْباس أحمد بن يحيى ثَعْلَب من الكوفيين، لكنه أجاز إنْ كانت ردًّا للخبر لمن قال: زيد آكل طعامك، فردَّ عليه نافيًا، وما زيد أكلًا طعامك، جاز التقديم فتقول: طعامك ما زيد آكلًا، وإنْ كان

---

(1) شرح المقدمة المحتسبة: ٢٧٦/١.
(2) الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك: ٣٥، وينظر: حاشية ابن هشام (الصغرى): ١٣٥.
(3) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٨٠/١
(4) الانصاف في مسائل الخلاف: ١٤٠/١.
(5) ينظر: المصدر السابق: ١٤٢/١.

جوابًا للقسم إذا قال: والله ما زيد يأكل طعامك، كانت بمنزلة اللام في جواب الكلام فلا يجوز التقديم([1]).

أمَّا إذا كان المعمول من الظرف والمجرور فجاز ذلك التقديم نحو: ((كان عندك أو في الدار زيد قائمًا، جاز للتوسّع في الظرف والمجرور))([2]). قال ابن عصفور: ((وإذا كان للخبر معمول، وأردت تقديمه، فلا يخلو أَنْ تقدّمه على الاسم أو على الفعل، فإن قدّمته على الاسم جاز إنْ كان المعمول ظرفًا أو مجرورًا لاتساع العرب فيهما، فتقول: كان في الدار زيد قائمًا، وكان يوم الجمعة زيد خارجًا، فإن كان المعمول غير ظرف أو مجرور، فلا يخلو أَنْ تقدّمه على الاسم مع الخبر أو وحده، فإن قدّمته وحده لم يجز لأنّك تولي الفعل ما ليس بمعمول له، وتترك معموله. وقد تجنّبت العرب مثل هذا في المعاني كما تجنّبته في الألفاظ))([3]). والعامل هنا هو كان وأخواتها فلا يجوز: كان طعامك زيد آكلا؛ لأَنَّه ليس بظرف ولا مجرورًا([4]). وأجازه الكوفيون مطلقًا([5]). قال الفرزدق([6]):

قَنافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

وقول الآخر([7]):

فأصْبَحُوا والنَّوىَ عَالي مُعَرَّسِهِمْ ولَيسَ كلَّ النَّوَى تُلْقِى المسَاكينُ

وجه الحُجَّة منه أَنَّ إياهم معمول عود وعود خبر كان، فقد ولي كان معمول خبرها، وليس ظرفًا، ولا جارًا ومجرورًا([8]). وهذا ونحوه متأول عند البصريين([9])، وقد أشار إلى تأويله بقوله([10]):

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٠١/٣.
(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٤٩٩/١.
(3) شرح جمل الزَّجَّاجي: ٣٧٧/١
(4) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٤٩٩/١
(5) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣٤٩/١
(6) ديوانه ١٨١/١.
(7) البيت ينسب إلى حميد الأرقط، شرح كتاب سيبويه(للسيرافي): ٣٥١/١، العقد الفريد: ٢٠٨/٧.
(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٢٤٨/١
(9) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٥٠٠/١
(10) الفية ابن مالك: ١٤٦.

وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ مُـوهِمُ مَـا اسْـتَبَانَ أَنَّـهُ امْتَنَـعْ

يعني: إذا وقع شيء موهم جواز ما منعناه كالبيت المتقدم، فانو في العامل ضمير شأن يحول بينه وبين المعمول، والجملة بعده خبر، فيكون اسم كان في البيت ضمير شأن منوي "وعطية" مبتدأ و"عود" خبره، "وإياهم" معمول عود والجملة خبر كان[١].

فلا يجيز البصريون إيلاء (كان) أو إحدى أخواتها معمول الخبر مطلقًا إلَّا إذا كان المعمول ظرفًا، أو حرف جر، نحو: كان يوم الجمعة زيد صائمًا، وأصبح فيك أخوك راغبًا[٢]، وإنْ لم يكن أحدهما لم[٣] يجز أَنْ يلي العامل[٤].

القول في (أَيّ) الموصولة:

قال ابن هشام: ((وأُورِدَتْ "أَيّ"؛ فإنَّه لا يمكن فيها تقدير(أَلْ)، وأجيب بأَنَّ تعريفها بالإضافة، قاله ابنُ عُصْفُورٍ، وهو عندي غلطٌ منه؛ لأَنَّ مرادهم بكون(مَنْ) و(ما) على معنى (أَلْ) بأَنَّهما في معنى (الذي) و(التي)، لا أَنَّ فيهما (أَلْ) مقدَّرةً، فما اعتُرض به في (أَيّ) فاسدٌ؛ لأَنَّها على معنى(الذي)، ولو كانت مضافةً))[٥].

من المعلوم أَنَّ (أي) من الموصولات على مذهب الجمهور[٦]؛ خلافًا لثعلب؛ فإنَّه أنكر ذلك وقال: لا يكون (أي) إلَّا استفهامًا أو شرطًا، والأفصح فيها أَنْ تكون بصيغة (أي) مضافة إلى معرفة[٧]، كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٨]. وأجازوا أَنْ تكون (أيٌّ)[٩] في الآية موصولة، أي: وسيعلم الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه[١٠]. ومنه قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاء الْحُسْنَى ﴾[١١]. وقد تكون (أي) بمعنى(الذي) وفروعه أيضًا خلافًا لثعلب، فإنَّه زعم أَنَّ أيًا لا تكون

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٥٠٠/١
(٢) ينظر: ينظر: شرح الأشموني: ٢٣٧/١، شرح ابن الناظم: ٩٨، شرح المكودي: ٥٨.
(٣) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١٩٩/١
(٤) حاشية ابن هشام (الكبرى): ١٠٠.
(٥) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢١/٢، شرح كتاب سيبويه(للرماني): ٧٢٢، أمالي الشجري: ٤٠/٣.
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٠١٢/٢
(٧) الشعراء/٢٢٧.
(٨) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٠٣/٦
(٩) الإسراء/١١٠.

موصولة أصلًا، وقال: لم يسمع أيهم هو فاضل جاءني، على معنى: الذي هو فاضل جاءني. فإنْ قصد الاحتجاج بذلك على دعوه لم ينتهض؛ لأَنَّ امتناع موصوليتها هنا قد يكون لمانع( ). فـ(أي) الموصولة لا تُضَافُ إلَّا إلَى معرفة( )، من نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾( )، والتقدير: أيهم هو أشدّ، وإنْ لم تُضف، أو لم تُحذف نحو: أي قائم، وأي هو قائم، وأيهم هو قائم فأعربت( )، وزعم ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) أَنَّ أيهم مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت( ). وقد تُضافُ إلَى المعرفة إذا كانت مُثناة، نحو: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾( )، أو مجموعة نحو: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾( ).

((وَلَا تُضَافُ (أي) إلَى مَعْرفة مُفرَدَة، إلَّا إذا كان بينهما جمعٌ مُقَدّر، نحو: أيّ زَيْدٍ أحسَن؛ إذ المعنى: أيّ أجزائه أحْسَن))( ). وذهب الكوفيون إلى أَنَّ (أيهم) إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة معرب، نحو قولهم: لأضربن أيُّهم أفضل( )، و(أي) الموصولة إذا حذف صدر صلتها، أو كانت مضافة، وذلك في مذهب سيبويه نحو: اضرب أيهم قائم، وامرر بأيهم خارج( )، وقد تضاف إلى نكرة قليلًا، وأنكر بعضهم إضافتها إلى نكرة( )، وتُضاف (أي) إلى نكرة مُطلقًا، نحو: أي رجل. وقولنا: مُطلقًا: أي: سواء كان المضافُ مُفردًا، أو مثنىً، أو مجموعًا، نحو: أي رجُل وأي رجُلين وأي رجال( ). ولَا تُضَافُ (أي) المنعوت بها إلَّا إلَى نكرة، نحو: مررتُ بفارس أيّ فارس( ).

---

(١) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٠٧/٢
(٢) ينظر: العُدّة في إعراب العُمدَة: ٢٨١/١
(٣) مريم/٦٩.
(٤) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٥٢/١
(٥) ينظر: المصدر السابق: ٤٣/١
(٦) الانعام/٨.
(٧) الملك/٢
(٨) العُدّة في إعراب العُمدَة: ٢٨١/١
(٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ٥٨٣/٢
(١٠) ينظر: نقله أبو حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٦٧٥/٢
(١١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٠١٢/٢
(١٢) ينظر: العُدّة في إعراب العُمدَة: ٢٨١/١
(١٣) ينظر: المصدر نفسه.

إنَّ أيا لها أربعة أحوال[1]: الأول: أَنْ تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيهم هو قائم. الثاني: أَنْ لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أي قائم. الثالث: أَنْ لا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أي هو قائم. وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث نحو: يعجبني أيُّهم هو قائم، ورأيت أيَّهم وهو قائم، ومررت بأيِّهم هو قائم، وكذلك: أيُ قائم، وأيًا قائم، وأيٍ قائم وكذا: أي هو قائم، وأيا هو قائم، وأي هو قائم. الرابع: أَنْ تضاف ويحذف صدر الصلة، نحو: يعجبني أيهم قائم، ففي هذه الحالة تبنى على الضم؛ فتقول: يعجبني أيُّهم قائم، ورأيت أيُّهم قائم، ومررت بأيُّهم قائم. وقول الشاعر[2]:

إِذَا مَـــا أَتَيْـــتَ بَنِـــي مالِـــكٍ فَسَـــلِّمْ عَلَـــى أُيُّهُـــم أَفْضَـــلُ

فرفع (أيُّهم)، وجعلها مبنية على الضم، فغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح هنا[3].

قال ابن عصفور: ((وأمَّا المعارف فخمسة أقسام: مضمرات، وأعلام، وإشارات، ومعرّفات بالألف واللام، وما أضيف إلى واحد منها، وما ذكره أحد النحويين دليل واضح على قول ابن عصفور فإذا أضيفت النكرة للضمير أو العلم أو اسم الإشارة أو الاسم الموصول، أو المعرف بـ(ال) اكتسبت التعريف وصارت معرفة))[4]. وكلام ابن عصفور مردود عند ابن هشام كما مرَّ إذْ يذكر أَنَّ (أيا) يجوز إضافتها إلى النكرة، فعنده يلزم أَنْ يكون حينئذ نكرة؛ لأَنَّها عنده إنَّما تعرفت بالإضافة، والإضافة هنا غير معرفة، ولا يستقيم عنده أَنْ يكون على معنى أل؛ لأَنَّ أل والإضافة لا يجتمعان[5].

القول في (اسمية حبذا أو فعليتها)

اختلف النحويون في (حبذا) بين الاسمية والفعلية، وهو خلاف جرى في أصل الباب، وأخصّ (نعم وبئس)، فذهب الكوفيون إلى أَنَّ (نِعْمَ، وبِئْسَ) اسمان مُبْتَدَآن. وذهب البصريون إلى أَنَّهما فعلان ماضيان لا يتصرَّفَان، وإليه ذهب علي بن حمزة

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٦١-١٦٢
(2) البيت منسوب لغسان بن وعلة، في الخزانة ٦١/٦؛ ابن يعيش ١٤٧/٣، ٨٧/٧.
(3) ينظر: الجيم: ٢٦٤/٢، شرح التصريح على التوضيح: ١٥٨/١
(4) شرح جمل الزَّجَّاجي: ٢٣٧/٢-٢٣٨.
(5) ينظر: حاشية ابن هشام (الكبرى): ١٠١.

الكسائي من الكوفيين. أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأَنْ قالوا: الدليل على أَنَّهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما؛ فإنَّه قد جاء عن العرب أَنَّها تقول: ما زيد بنعم الرجُلُ[1]. والأشهر هما من أفعال المدح والذّمّ وهي ما وضع لإنشاء مدح أو ذمّ[2]. والأصل فيها (نعم وبئس) فلا يدخل في ذلك نحو: مدحته وذممته وكرم وقبح؛ لأَنَّها من باب الخبر لا الإنشاء فنعم للمدح وبئس للذمّ، واشتراط فاعل نعم يماثل فاعل بئس من دون فرق[3]. فشرطهما أَنْ يكون الفاعل معرّفًا باللاّم، أو مضافًا إلى المعرّف بها، أو مضمرًا مميّزًا بنكرة منصوبة، أو بـ(ما) مثل[4]، ﴿فَنِعِمّا هِيَ﴾[5]، وبُعد ذلك المخصوص، وهو مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف مثل (نعم الرّجل زيد)، وشرطه مطابقة الفاعل[6]، و﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوا﴾[7] وشبهه متأوّل. و(ساء) مثل(بئس)، ومنها(حبّذا) وفاعله(ذا)، ولا يتغيّر وبعده المخصوص، وإعرابه كإعراب مخصوص(نعم)، ويجوز أَنْ يقع قبل المخصوص وبعده تمييز أو حال على وفق مخصوصه[8].

لذا انساق الخلاف بين النحاة في أصل الاتصال أو الانفصال عند تحديد مخصوص المدح، وأخصّ بالاتصال أَنْ يَجْعَل (حبَّ) مَعَ (ذَا) اسْمًا وَاحِدًا قصد تَخْفيف اللَّفْظ، لأَنَّهم إذا قدروها بِمَنْزِلَة شَيْء استغنوا عَن تَثْنِيَة (ذَا) وتأنيثه، فَلهَذَا جعلا شَيْئًا وَاحِدًا.((وإِنَّما فَلم خص بالتركيب مَعَ (ذَا) من بَين سَائِر الْأَسْمَاء؛ لأَنَّ (ذَا) اسْم مُبْهَم ينعَت بأسماء الْأَجْنَاس، وَقد بَينا أَنَّ لفظ الْجِنْس يسْتَحق أَنْ يَقع بعد (نعم وَبئسَ)، فَوَجَبَ أَنْ يجْرِي مجْرَاهَا، فركبوها مَعَ اسْم يَقْتَضِي النَّعْت بِالْجِنْسِ))[9]. لذا كان موقفهم بالآتي:

---

(1) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٨٢/١.
(2) ينظر: الكافية في علم النحو: ٤٩.
(3) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٥٣/٢
(4) ينظر: الكافية في علم النحو: ٤٩.
(5) البقرة/٢٧١.
(6) ينظر: الكافية في علم النحو: ٤٩.
(7) الجمعة/٥
(8) ينظر: ينظر: الكافية في علم النحو: ٤٩.
(9) علل النحو: ٢٩٧.

الأول: هي اسم: على الأشهر بحكم الاتصال، فركبوا حَبَّ وهو فعل مع ذا وهو اسم؛ فصار منزلة شيء واحد، حُكِم على موضعه بالرفع على الابتداء[١]. قال سيبويه: ((وزعم الخليل(ت١٧٠هـ) رحمه الله أَنَّ حبّذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عمَّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول حبّذهِ؛ لأَنَّه صار مع حب على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم، لأَنَّه كالمثَل))[٢]. فصَار لفظ التَّذْكِير أولى من لفظ التَّأْنِيث؛ لأَنَّ الْمُذكر قبل الْمُؤَنَّث، وَهُوَ كالأصل لَهُ، فَلَمَّا أَرَادوا تركيب حرف اسْم، كَانَ تركيبه مَعَ الْمُذكر السَّابِق للمؤنث أولى من الْمُؤَنَّث[٣]. قال المُبرِّد(ت٢٥٨هـ): ((وَأمَّا حبّذا فَإِنَّما كَانَت فِي الأَصْل حبذا الشَّيْء؛ لأَنَّ ذَا اسْم مُبْهَم يَقع على كل شَيْء فَإِنَّما هُوَ حب هَذَا مثل قَوْلك كرم هَذَا ثمَّ جعلت حب وَذَا اسمًا وَاحِدًا فَصَارَ مُبْتَدأ وَلزِمَ طَرِيقَة وَاحِدَة على مَا وصفت لَك فِي نعم فَتَقول حبذا عبد الله وحبذا أمة الله وَلَا يجوز حبذه؛ لِأَنَّهَا جعلا اسْمًا وَاحِدًا فِي معنى الْمَدْح فانتقلا عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ قبل التَّسْمِيَة كَمَا يكون ذَلِك فِي الْأَمْثَال نَحْو: (إطري فَإِنَّك ناعلة)[٤] وَنَحْو: (الصَّيف ضيعَّت اللَّبن)[٥]؛ لأَنَّ أصل الْمثل إِنَّمَا كَانَ لامْرَأَة فَإِنَّمَا يضْرب لكل وَاحِد على مَا جرى فِي الأَصْل))[٦].

وأثبتَ ابنُ السراج اسميتها بقوله: ((والدليل على أَنَّ حبذا بمنزلة اسم أَنَّك لا تقول حبذهِ وأَنَّه لا يجوز أَنْ تقول حبذا، وتقف حتى تقول: زيدٌ أو هندٌ فتأتي بخبرٍ فحبذا مبتدأٌ، وهند وزيد خبرٌ، وممَّا يدلُّ على أَنَّ حَبَّ مع ذَا بمنزلة اسم أَنَّه لا يجوز لك أَنْ تقول: حَبَّ في الدار ذَا زيدٌ، فلا يجوز أَنْ تفصل بينها وبين (ذَا) كما تفصل في باب نِعْمَ))[٧]. فهي اسم باجتماعها مع (ذا).

---

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٦٧/١.
(٢) الكتاب: ١٨٠/٢، ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٨/٣.
(٣) ينظر: علل النحو: ٢٩٧.
(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال: ٥٠/١، شرح المفصل(يعيش): ٣٩٦/١.
(٥) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب: ٥١، شرح المفصل (يعيش): ٣٩٦/١.
(٦) المقتضب: ١٤٥/٢، ينظر: الأصول في النحو: ١١٥/١.
(٧) الأصول في النحو: ١٤١/٢.

قال ابن الوراق: ((فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم غلبتم على (حبذا) الاسمية، وقلتم: إِنَّهُمَا صَارا بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد؟ قيل: وجدنَا فِي الْأَسْمَاء اسْمَيْنِ جعلا بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد، فَوَجَبَ أَنْ يحمل (حبذا) على حكم الاسمية، لوُجُود النظير فِي الْأَسْمَاء، وَلم يجز حملهَا على الْفِعْل لعدم النظير. وَالْوَجْه الثَّانِي: أَنَّ الِاسْم أقوى من الْفِعْل، فَلَو جعلا شَيْئا وَاحِدًا، وَجب أَنْ يغلب عَلَيْهِمَا حكم الاسمية، لقُوَّة الِاسْم وَضعف الْفِعْل، فَإِذا وَجب هَذَا، جَازَ أَنْ تَقول: حبذا زيد، فتجعل (حبذا) اسْما مُبْتَدأ، وَزيد: خَبره، فاعرفه))[1].

لكن الذاهبين إلى اتصالها دون الانفصال على مذهبين عند ابن عصفور: أحدهما: أَنَّ (حبذا) كله فعل، والآخر: أَنَّه كله اسم، والذاهب إلى فعليتها استدل على صحة مذهبه بأَنَّ الفعل أسبق من الاسم، والذاهبون إلى اسميتها استدلوا على التغليب؛ لأَنَّ تغليب الاسم أولى من الفعل[2]. قال ابن بابشاذ(ت٤٦٩هـ): ((وأمَّا حبذا فإنَّها مجراة مجرى (نعم) في احتياجها إلى اسمين، فاعل ومقصود. ففاعلها (ذا) الذي هو اسم الإشارة، وقد جعل مع (حب) كالشيء الواحد. ولما جُعلا كالشيء الواحد غلب بعض أصحابنا عليهما معنى الإسمية، لأَنَّه لما اجتمع فعل واسم وقد صيرا كالكلمة الواحدة وكان الاسم أقوى من الفعل غلب حكم الإسمية. ولما غلب حكم الإسمية جعلا جميعًا كالشيء الواحد في موضع المبتدأ، وخبره الاسم الأخير المقصود بالمدح من قولك: حبذا زيد))[3].

والآخر: هي فعل: على الأضعف بحكم الانفصال، والأَصْل فِيهَا ((فعل) على وزن (كرم)، فحذفت الضمة من الْبَاء الأولى وأدغمت فِي الْبَاء الثَّانِيَة. وَإِنَّمَا حكمنَا عَلَيْهَا بـ(فعل) من وَجْهَيْن: أَحدهمَا: أَنَّ اسْم الْفَاعِل مِنْهَا (حبيب)، و(فعيل) أَكثر مَا يكون لما ماضيه على (فعل)، نَحْو: كرم فَهُوَ كريم؛ وَلِأَنَّ الْأَفْعَال إِذا أُرِيد مِنْهَا على مَا يُرَاد فِي (نعم وَبئسَ)، فَأَكْثر مَا يسْتَعْمل على (فعل) كَقَوْلِك: حسن رجلا زيد، فَلَمَّا اسْتعْملت (حبذا) اسْتِعْمَال (نعم) – وَإِن كَانَت نعم على وزن (فعل) – وَجب أَنْ يحمل (حبذا)

---

(1) علل النحو: ٢٩٧.
(2) ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجي: ٧٦/٢، اللباب في علل البناء والاعراب: ١٥٠/١.
(3) شرح المقدمة المحسبة: ٢٨٣/٢.

على (فعل)، لِكَثْرَة (فعل) فِي هَذَا الْبَاب))[1]. قال ابن الأثير(ت٦٣٠هـ): ((وهي فعل مركّب مع اسم غير متصرّف، ولا يتغيّر بتثنية ولا جمع ولا تأنيث، ولا فكّ نظام. ومعناها: المدح وتقريب الممدوح من القلب، وفيها لغتان: فتح(الحاء)، وضمّها، والفتح أفصح. وهي ترفع المعرفة، وتنصب النكرة التي يحسن فيها(من) على التّمييز؛ تقول: حبّذا زيد، وحبّذا رجلا زيد أي: من رجل...والنّاس في هذا التقدير مختلفون، فمنهم من يغلّب الاسم في" حبّذا" ويبطل حكم الفعل؛ فيجعلها مبتدأ و(زيد) خبرها، كأَنَّه قال: المحبوب زيد ومنهم من يغلّب الفعل؛ لتصدّره، ويبطل حكم الاسم، ويرفع(زيدا) به؛ لأَنَّه فاعله. ومنهم من يجعل لكلّ واحد منهما حكما على حدّه الّذى كان عليه، ويرفع(زيدا) بالابتداء، و(حبّذا) خبره، أو يرتفع على أَنَّه خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: حبّذا الذّكر ذكر زيد، أو: حبّذا الرّجل زيد، والعائد المعنى))[2].

إنَّ النحويين عمدوا إلى فعليتها بحكم الانفصال، فـ (حب) مع (ذا) لم يُجعلا كشيء واحد، بل (ذا) عندهم فاعل (حب)، ويجوز على مذهب هؤلاء إعراب الاسم الواقع بعد (ذا) على غرار إعراب الاسم بعد مخصوص المدح والذم في(نعم وبئس)، فيكون خبر ابتداء مضمر، كأَنَّه قال: هو زيد، أي: المحبوب زيد، أو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير زيد المحبوب، أو يكون مبتدأ و(حبذا) جملة فعلية خبر[3]. فغلبت عندهم حكم الفعلية؛ ((لأَنَّ حب عمل في (ذا) الرفع كما يعمل كل فعل في فاعله، وللبداية به أيضًا فكان بالتغليب أولى، وإذا كان بتغليب الفعلية أولى كان الاسم الأخير فاعل حبذا. والكلام كله على هذا الوجه فعل وفاعل، وعلى الذي قبله مبتدأ وخبر. وفيهما من بعد ذلك وجهان آخران، أَنْ تكون (حب) على حالها فعلًا، و(ذا) على حالها اسمًا لا يغلب أحدهما على الآخر. فيكون الاسم الأخير إمَّا مبتدأ، وإمَّا خبر مبتدأ، على حد نعم الرجل زيد))[4].

---

(1) علل النحو: ٢٩٧.
(2) البديع في علم العربية: ٤٩٤.
(3) ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجي: ٢/٧٥.
(4) شرح المقدمة المحسبة: ٢/٢٨٣.

بعد هذا العرض المتعلق بـ(حبذا) اسمًا على الاتصال، وفعلًا على الانفصال، استثمر ابن عصفور اسمية (حبذا) من خلال ما ارتشفه الكوفيون في اسمية (نعم وبئس) من أحقية الاسم ليس من حرف الجر كما شاع في نعم بل من خلال دخول (يا) النداء، وبحد زعمه: ((والنداء من خواصّ الأسماء. فإن قيل: فلعلّ ذلك على حذف المنادى، تقديره: يا قوم حبّذا، أو تكون (يا) فمن جعل (حبّذا) كلّه فعلا جعل الاسم الواقع بعده مرفوعًا به، ومن جعل (حبّذا) كلّه اسمًا واحدًا كان حبّذا عنده من باب المبتدأ والخبر، فيجوز عنده أَنْ يكون «حبّذا» مبتدأ وزيد خبره أو عكسه، وكأَنَّه قال: الممدوح زيد. فمن جعله على ما تقدّم من كون «حبّ» ليست مع «ذا» كشيء واحد، ألحقه بـ (نعم) و(بئس)؛ لشبهه بنعم في تنبيها لا حرف نداء، فالجواب: إِنَّ كثرة ذلك في (حبّذا)، وقلّته مع غيرها من الأفعال **دليل على أَنَّها اسم، وهذا هو أصحّ هذه المذاهب في (حبّذا))**[1].

وقد ردَّ ابن هشام قوله قائلًا: ((واستَدل ابنُ عُصْفُورٍ على اسميتها بدخول (يا)، وليس بشيءٍ؛ لأَنَّ (يا) تكون تَنْبِيهًا، فتقعُ بعدها الحروفُ والأفعالُ، وهذا مشهورٌ من أمرها))[2]. وهو إشارة من ابن هشّام أَنَّ (يا) قد تقع للتنبيه لا النداء، وبذلك ليس هناك خصيصة للاسم بها، فقد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم، حرفًا كان أو فعلًا[3]، فالأول نحو: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي﴾[4]، والثاني نحو: ﴿أَلَّا يَاْ اسْجُدُوا" لِلَّهِ﴾[5] في قراءة الكسائي، فإنَّه يقف على (يا) ويبتدئ (اسجدوا)[6]، واختلف في توجيه ذلك فقيل: (يا) فيهما حرف تنبيه لا للنداء، وقيل: للنداء والمنادى محذوف تقديره: يا قوم ليت قومي، ويا هؤلاء اسجدوا[7].

---

(1) شرح جمل الزَّجَّاجي: ٢/٧٧.
(2) حاشية ابن هشام (الكبرى): ٤٥٤-٤٥٣.
(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/٣١.
(4) يس/٢٦.
(5) النمل/٢٥.
(6) ينظر: حجة القراءات: ٥٢٨.
(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/٣١.

وقد جعل بعض النحويين (يا) في مثل هذا للتنبيه دون قصد نداء، مثل (ها) ومثل (ألا) الاستفتاحية. وهذا هو الظاهر من كلام س في (باب عدَّة ما يكون عليه الكلم). ويؤيد هذا كثرةُ دخولها على (ليت) في كلام مَن لا يَحضره منادًى، ولا يَقصد ندًاء، كقوله: ﴿يا ليتني كنت معهم﴾[1]، وكثرةُ معاقبتها لـ(ألا) الاستفتاحية ، كقول الشماخ[2]:

ألا يا اسْقِياني قبلَ غارةِ سَنْجال وقَبْلَ مَنايا قد حَضَرْنَ وآجالِ

والتقدير: يا هذان اسقيان[3].

والحقّ أنَّ المتتبع لقول ابن عصفور لا يجد مخالفًا لجمهور النحويين فيما أقروه من اسميتها أو فعليتها بالانفصال، فهو يعاملها معاملة نعم وبئس، فيقول عنها: ((أَنَّه فعل مدح كما أَنَّ (نعم) كذلك، وفي أَنَّ فاعله لا يكون جميع الأسماء بل لا يكون فاعله إلَّا (ذا) وفي أَنَّه لا بُدَّ من ذكر اسم الممدوح. ويخالف (نعم) في أَنَّ فاعله لا يكون بالألف واللام، ولا مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، ولا مضمرًا على شريطة التفسير، وفي أَنَّه يجوز الجمع بين فاعل (حبّذا) وإنْ كان اسمًا ظاهرًا وبين التمييز، وفي أَنَّه يجوز دخول (من) على تمييزها في مثل قول الشاعر[4]:

يا حَبَّذا جَبلُ الرَّيان مِن جبلٍ وحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيانِ مَنْ كانَا

ومن جعل (حبّذا) كلمة واحدة فلا تشبه (نعم) عنده إلَّا في مجرَّد المدح))[5]، إلَّا أَنَّ ابن عصفور إنَّما استعان بأسميتها من خلال حرف النداء بوصفه من علامات الأسماء كحال حرف الجر، حتى لو كان احتمالًا للندا، فقوله: يا حبذا يحتمل أَنْ تكون يا نداء، والمنادى محذوف، كأَنَّه قال: يا قوم حبذا جبل الريان[6].

---

(1) النساء/٧٣.
(2) ديوانه: ٤٥٦، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٦٠/١٠.
(3) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ١٦٩/٦.
(4) ديوان جرير: ٤٩٣، توجيه اللمع: ٣٩٣.
(5) شرح جمل الزَّجَّاجي: ٧٧/٢.
(6) ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل: ٢٣، شرح أبيات مغني اللبيب: ١٨٧/٧

القول في (المفعول المطلق)

يعرفه النحويون بأَنَّه: المصدر[1]، سمي بذلك؛ لأَنَّ الفعلَ يصدر عنه، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان[2]، هذا تقول: قمت قيامًا وجلست جلوسًا، وضربت ضربًا، وأعطيت إعطاءً، وظننت ظنًّا، واستخرجت استخراجًا، وانقطعت انقطاعًا، واحمررت احمرارًا، فلا يمتنع من هذا فعل منصرف البتة[3]. فال ابن جني: ((المصّدر: كل اسْم دلّ على حدث وزمان مَجْهُول وَهُوَ وَفعله من لفظ وَاحِد وَالْفِعْل مُشْتَقّ من الْمصدر فَإِذا ذكرت الْمصدر مَعَ فعله فضلَة فَهُوَ مَنْصُوب تَقول قُمْت قيَاما وَقَعَدت قعُودًا))[4]. وقال ابن الحاجب(٦٤٦هـ): ((المفعول المطلق، وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه. ويكون للتّأكيد، والنّوع، والعدد، مثل (جلست جلوسا، وجلسة، وجلسة). فالأول لا يثنّى ولا يجمع، بخلاف أخويه. وقد يكون بغير لفظه، مثل: (قعدت جلوسًا). وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا، كقولك لمن قدم: (خير مقدم). ووجوبًا، سماعًا مثل: سقيًا، ورعيًا، وخيبة، وجدعًا، وحمدًا وشكرًا، وعجبًا))[5].

واختلف النحويون من بعد في الفعل والمصدر من جهة الاشتقاق، فذهب البصريون إلى أَنَّ الفعل مشتق من المصدر، واحتجوا على ذلك بثلاثة أوجه[6]: الأول: أَنَّ زمان المصدر مطلق وزمان الفعل مقيد،، والمطلق قبل المقيّد. الثاني: أَنَّ المصدر يدلُّ على معنى واحد وهو الحدث، والفعل يدلُّ على معنيين: وهما: الحدث والزمان والواحد قبل الاثنين. الثالث: أَنَّ المصدر اسم، وهو أوْلى بأَنْ يكون أصلًا للفعل منه بأَنْ يكون أصلًا له. أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أَنَّ المصدر مشتق من الفعل، واحتجوا على ذلك من ثلاثة أوجه[7]:

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: ١/١٥٩-١٦٠، شرح كتاب سيبويه: ١/٢٥٨.
(2) ينظر: شرح المفصل: ١/٢٧٢.
(3) ينظر: الأصول في النحو: ١/١٥٩-١٦٠.
(4) اللمع في العربية: ٤٨.
(5) الكافية في النحو: ١٨.
(6) ينظر: شرح كتاب سيبويه(للسيرافي): ١/٤٤، الانصاف في مسائل الخلاف: ١/١٩٠.
(7) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ١/١٩٠.

الأول: أَنَّ الأفعال عاملة في المصادر والعامل أصل المعمول، والجواب: أنَّ حروف الجر تعمل في الأسماء وليست بأصل لها. الثاني: أَنَّ المصدر يؤكد به الفعل، والمؤكد أصل المؤكد. والجواب: أنْ تقول: قام القوم كلهم وليس أحدهم أصلًا للآخر. الثالث: أَنَّ المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله كقولك: عور عورًا وقام قيامًا، فدلَّ على أَنَّه مشتق منه. والجواب. أَنَّ المضارع يصح بصحة الماضي ويعتل باعتلاله كصد يصد وهاب يهاب، وليس أحدهما مشتقًا من لآخر.

قال ابن هشام: ((ابنُ عُصْفُورٍ: المصدرُ بحق الأصالة: اسمُ الفعل، فأمَّا عدده، نحو: عشرين ضربةً، فإنَّما جُعل مصدرًا وإن لم يكن اسمًا للفعل؛ لأَنَّه يَصدُق عليه اسمُ الفعل الذي جُعل عددًا له؛ لأَنَّ (عشرين ضربةً) يَصدُق عليها اسمُ الفعل الذي هو الضَّرْبُ))[1].

يتحدث قول ابن هشام عن ابن عصفور عن جنبتين مهمتين: الأولى: علاقة المصدر بالفعل، والثانية، عن أنواع ذلك المفعول، وهو((وَإِنَّمَا يذكر الْمصدر مَعَ فعله لأحد ثَلَاثَة أَشْيَاء: وَهِي توكيد الْفِعْل، وَبَيَان النَّوْع، وَعدد المرات، نقُول فِي التوكيد: قُمْت قيَامًا وَقَعَدت قعُودًا. وَتقول فِي التَّبْيِين: قُمْت قيَاما حسنا وَجَلَست جُلُوسًا طَويلا، وَتقول فِي عدد المرات: قُمْت قَوْمَتَيْنِ وَقَعَدت قعدتين وَضربت ثلاثُ ضرباتٍ))[2].

أمَّا عن المصدر واسمية الفعل، فهو دلالة واضحة من اشتقاق المصدر الاسمي من الفعل، ولعلنا بين هذين الاشتقاقين نلحظ أَنَّ المصدر حدث من دون زمن، أمَّا الفعل فهو حدث ومنه مقترن بالزمن، وانتقال الفعل نحو الاسم من خلال الحدث دون الزمن ليكون اسمًا يعمل عمل الفعل. قال ابن عصفور: ((فأمَّا المصدر: فهو اسم الفعل نحو: ضرب وقيام، أو الاسم القائم مقامه نحو: (سرت قليلًا)، و(ضربت سوطًا)، الأصل: سرت سيرًا قليلًا، فحذف المصدر وأقيمت الصفة مقامه، وضربت ضربة سوط، فحذف المضاف وهو (ضربة) وأقيم المضاف إليه مقامه، فأعرب بإعرابه. أو

---

(1) حاشية ابن هشام (الصغرى): ٢٤٤.
(2) اللمع في العربية: ٤٨.

عدده، نحو: (ضربت عشرين ضربة)، فـ(عشرين) مصدر؛ لأَنَّه عدد لمصدر. أو ما أضيف إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى، نحو: ضربت كلّ الضرب، فـ (كلّ) مضاف إلى الضرب، وهو والضرب في المعنى شيء واحد))[1].

القول في (تنكير الحال)

الحال هو: وصف هَيْئَة الْفَاعِل أَو الْمَفْعُول بِهِ وَأما لَفظهَا فإِنَّها نكرَة تَأتي بعد معرفَة، وَتلك النكرَة هِيَ الْمعرفَة فِي الْمَعْنى[2]. فهو الاسم صريحًا، أو مؤولًا يكون فضلة ليس جزءًا من الكلام، فهو المنصوب بالفعل، أو شبهه المفسر لِما استغلق، واستعجم، ومن الهيئات: الصفات اللاحقة للذوات، ويصلح جوابا لكيف[3]. فالحال ما دل على هيئة وصاحبها غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب، وقد يجر بباء زائدة[4]. وهو يشبه التمييز من حيث أَنَّهما منصوبانِ على اختلافِ الوَضعِ والمَبَاني ثمَّ كِلا النّوعينِ جاءَ فَضلَةْ مُنكَّرًا بعدَ تمامِ الجُملَة لكنْ إذا نظرتَ فِي اسمِ الحالِ وجدتَهُ اشتقَّ منَ الأفعالِ[5]. ويخالف التمييز الذي يكون نكرة جيء لتفسير اسم مبهم غير مشتق بمعنى (من)[6]. لكنهما يتشابهان أحيانًا في الوظيفة النحوية، قال السيرافي: ((وزعم المازني(٢٤٧هـ) وأبو العباس المُبرِّد أَنَّه يجوز تقديم التمييز في هذا الباب، فتقول: عرقا تصببت، ونفسا طبت، وشحما تفقأت، واحتجوا لذلك بأَنْ قالوا: العامل في التمييز شيئان: أحدهما اسم جامد، والآخر فعل متصرف، فالاسم الجامد نحو: العشرين درهما، وأفضل منك أبا " وهذا الضرب لا يجوز تقديم التمييز فيه على الاسم المميز، والضرب الثاني وهو ما كان العامل فيه متصرفا، وذلك: تفقأت شحمًا. قالوا: **هذان الضربان في التمييز يشبهان الحال**؛ وذلك أَنَّ العامل في الحال على ضربين: فعل متصرف، وشيء في معنى فعل غير متصرف، فما كان فعلًا متصرفًا جاز التقديم فيه والتأخير، كقولك: قام زيد ضاحكًا، وضاحكًا قام زيد، وما كان العامل فيه معنى الفعل، لم يجز

٣

---

(1) شرح جمل الزَّجَّاجي: ٣٠٥/١.
(2) ينظر: اللمع في العربية: ٦٢، توجيه اللمع: ٢٠٢
(3) ينظر: حاشية الأجرومية: ١٠٤
(4) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٠٨
(5) ينظر: ملحة الإعراب: ٣٧-٣٨
(6) ينظر: المقتضب: ٥٦/٣، الأصول في النحو: ٥٤/١، الجمل في النحو: ٧٤.

تقديم الحال عليه، وذلك قولك: هذا زيد قائمًا وخلفك زيد قائمًا، ولا يجوز: قائمًا هذا زيد، وقائمًا خلفك زيد))[1].

قال ابن هشام: ((ابنُ عُصْفُورٍ: أصلُ الحال التنكيرُ؛ لأَنَّها مفسِّرة لِمَا انْبَهَم من الهيئات، والمُنْبَهِمُ مجهولٌ، فوجب أَنْ يكون نكرةً))[2]. وتكون نكرَة لأمرين[3]: **أَحدهمَا:** أَنَّهَا زَائِدَة لَا فَائِدَة فِيهَا للمخاطب، فَلَو كَانَت معرفَة لم يستفدها الْمُخَاطب، وَمَعَ ذَلِك فَلَو جعلت معرفَة لجرت مجْرى النَّعْت لما قبلهَا من الْمعرفَة، والنكرة أَعم من الْمعرفَة. **وَالْوَجْه الثَّانِي:** وَهُوَ أَجود الْوَجْهَيْنِ، أَنَّ الْحَال هِيَ مضارعة للتمييز، لِأَنَّك تبين بهَا، كَمَا تبين بالتمييز نوع الْمُمَيز، فَلَمَّا اشْتَركَا فِيمَا ذَكرْنَاهُ، وَكَانَ التَّمْيِيز نكرَة، وَجب أَنْ تكون الْحَال نكرَة. وَإِنَّمَا قبح الْحَال من النكرَة، إِذا قلت: جَاءَنِي رجل ضَاحِك، فأجريت (ضَاحِكًا) نعتا لـ(الرجل)، ثمَّ لَو قلت: جَاءَنِي رجل ضَاحِكًا، فَنصبت (ضَاحِكًا) على الْحَال، كَانَ معنى الْحَال وَمعنى الصّفة وَاحِدًا، لِأَنَّك إِذا قلت: جَاءَنِي رجل ضَاحِك، فَلَيْسَ يجب أَنْ يكون فِي حَال الْخَبَر ضَاحِكًا، وَكَذَلِكَ إِذا نصبته على الْحَال، فَلَمَّا اسْتَوَى مَعْنَاهُمَا كَانَ النَّعْت أولى من الْحَال لِاتِّفَاق اللَّفْظ، وَلَيْسَ كَذَلِك. قال ابن عصفور: ((وأمَّا الحال فلا تضمر لأَنَّها لا تكون إِلَّا نكرة مشتقة))[4]؛ لأَنَّها تبين كيفية حال الموصوف في حال وجود الوصف به، أو الصفة في حال وجودها بالموصوف، وأصلها أَنْ تكون نكرة وصفا لمعرفة مشتقة بعد كلام تام منتقلة، مقدرة بـ(في)[5]. وأصلهَا أَنْ تكون اسماً مُفردا؛ لأَنَّها تستحقُّ الْإِعْرَاب وكلُّ مُعرب مُفْرد وَالْأَفْعَال لَيست مُفْرَدَة وإنّما لزم أَنْ تكون نكرَة لثَلَاثَة أوجه: أَحدهَا أَنَّها فِي الْمَعْنى خبر ثَان أَلا ترى أَنَّ قَوْلك جَاءَ زيدٌ رَاكِبًا قد تضمَّن الْإِخْبَار بمجيء زيد وبركوبه حَال مَجِيئه وَالْأَصْل فِي الْخَبَر التنكير. وَالثَّانِي أَنَّ الْحَال جَوَاب من قَالَ كَيفَ جَاءَ و(كَيفَ) سُؤال عَن نكرَة. وَالثَّالِث أَنَّ الْحَال صفة للْفِعْل فِي الْمَعْنى لأَنَّ قَوْلك جَاءَ زيد رَاكِبًا يُفِيد أَنَّ مجيئه على

---

(1) شرح كتاب سيبويه(السيرافي): ٢/٧٨.
(2) حاشية ابن هشام (الصغرى): ٢٨٧.
(3) ينظر: علل النحو: ٣٧١.
(4) شرح جمل الزَّجَّاجي: ١/٣١٣.
(5) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ٨٩.

هَيْئَـة مَخْصُوصَـة وَالْفِعْل نكرَة فصفته نكرَة[1]. والاشتقاق فـي الحـال الـذي أشـار إليـه النحويـون ومـنهم ابـن عصـفور لا يقـف مـن دون شـواذ، فقـد ورد الحـال جامـدًا فـي موضـعين[2]: الأول: إذا كـان مـؤولاً بالمشـتق، تـأويلا غيـر متكلـف. كمـا إذا كـان موصوفًا، كقوله تعالى: ﴿فتمثَّلَ لها بشرًا سَوِيًّا﴾[3]. الثاني: إذا كان دالًا إمَّا على سعر نحو: بعت الشاء شاةً بدرهمٍ، وبعت البر قفيزًا بدرهم، وإمَّا على مفاعلة، نحو: كلمته فاه إلى في، وبايعته يدًا بيد، كأنك قلت: كلمته مشافهًا، وبايعته مناجزًا، وإمَّا على تشبيه، نحو: كر زيد أسدًا، أي: كر مثل أسد. قال سيبويه: ((وبعضُ العرب يقول: كلّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ، كأنَّه يقول: كلّمتُه وفُوهُ إلى فِيَّ، أي كلّمتُه وهذه حالهُ. فالرفعُ على قوله كلّمتُه وهذه حالهُ، والنصبُ على قوله: كلّمتُه في هذه الحال، فانتَصب؛ لأَنَّه حال وقع فيه الفعل. وأمَّا بايعته يدا بيد، فليس فيه إلَّا النصب؛ لأَنَّه لا يَحسن أَنْ تقول: بايعته ويد بيد، ولم يرد أَنْ يُخبر أنَّه بايَعه ويدُه في يده، ولكنَّه أراد أَنْ يقولَ: بايعتُه بالتعجيل، ولا يبالِي أقَريبًا كان أم بعيدًا))[4]. فبايَعْتُه يَدًا بِيَدٍ من بابِ كلّمتُه فاه إلى فيَّ؛ لأَنَّه اسمٌ نائبٌ عن مصدر في معنى الصفة، كأَنَّه قال: بايعتُه مناقَدَةً، أي: ناقِدًا، إلَّا أَنَّ معناهما مختلِفٌ، ولذلك لا يجوز في "بايعتُه يَدًا بِيَدٍ" أَنْ تقول: بايعتُه يَدُه بِيَدٍ بالرفع. ولا يجوز فيه غيرُ النصب بخِلافِ كلّمتُه فُوه إلى فيَّ، لأَنَّ المراد من قولك: بايعتُه يدًا بِيَدٍ ؛التعجيلُ، والنَّقْدُ، وإن لم يكن بينهما قُرْبٌ في المكان. والمرادُ بقولك: كلّمتُه فاهُ إلى فيَّ؛ القربُ في المكان، وأَنَّه ليس بينهما واسِطةٌ[5].

---

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٢٨٤.
(2) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٢٩.
(3) مريم/١٧.
(4) الكتاب: ١/٣٩١.
(5) ينظر: شرح المفصل: ٢/١٦.

القول في (تقدم الحال على عامله)

الحال: هو الوصف النكرةٌ الفضْلَةٌ في الكلامِ[1]، جيء لبيان هيئة ما هوَ له من هيئة الفاعل أو المفعول به[2]. وأمَّا لفظها: فإنَّها نكرة[3] تأتي بعد معرفة، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى[4]. وهو يشبه المفعول والظّرف، فشبه الحال بالمفعول من حيث أَنَّه فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة. وله بالظرف شبه خاص من حيث أَنَّه مفعول فيها ومجيئها لبيان هيأة الفاعل أو المفعول وذلك قولك ضربت زيدًا قائمًا تجعله حالًا من أيهما شئت وقد تكون منهما ضربةً على الجمع والتفريق كقولك لقيته راكبين ولقيته مصعدًا ومنحدرًا[5]. وإنَّما نقول: فضلة فـ((لأَنَّه متمِّمٌ لمعنى الجملة، وهذا حقيقةُ الفَضْلة))[6].

والعامل في الحال على ضربين: متصرف، وغير متصرف، فإذا كان العاملُ متصرفًا، جاز تقديم الحال عليه وتأخرها عنه. تقول في المتصرف: جاء زيد راكبًا، وجاء راكبًا زيد، وراكبًا جاء زيد، كل ذلك جائز؛ لأَنَّه جاء متصرف، والتصرف: هو التنقل في الأزمنة تقول: جاء يجيء مجيئًا فهو جاء، وكذلك أقبل محمد مسرعًا، وأقبل مسرعًا محمد، ومسرعًا أقبل محمد؛ لأَنَّ أقبل متصرف[7]. فهو مع عامله على ثلاثة أوجه: واجب التقديم عليه، وواجب التأخير عنه، وجائزهما، كما هو كذلك مع صاحبه[8].

يجوز تقدم الحال على العامل في مواضع: إذا كان العامل في الحال فعلًا متصرفًا كـ(دعا). أو صفة تشبه الفعل المتصرف كـ(راحل) و(مقبول) جاز تقديم الحال عليه كقولك: (زيد مخلصًا دعا)، و(هو مسرعًا راحل) و(أنت شاهدًا مقبول). فلو كان العامل فعلًا غير متصرف كفعل التعجب، أو صفة لا تشبه الفعل المتصرف كـ"مثل"

---

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه(للرماني): ٦٩٦.
(2) ينظر: توجيه اللمع: ٢٠٢، شرح ابن الناظم: ٢٢٧.
(3) ينظر: توجيه اللمع: ٢٠٢.
(4) ينظر: المفصل: ٨٩-٩٠.
(5) حاشية ابن هشام(الصغرى): ٢٨٥.
(6) ينظر: توجيه اللمع: ٢٠٢.
(7) ينظر: شرح الأشموني: ٢١/٢.

و"شبه" لم يجز تقديم الحال عليه. وكذا إذا كان العامل متضمنًا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة وليت ولعل وكأن. وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار( ). فَإِذا كَانَ الْعَامِل فِي الْحَال فعلًا صلح تَقْدِيمهَا وتأخيرها لتصرف الْعَامِل فِيهَا فَقلت: جَاءَ زيد رَاكِبًا وراكبا جَاءَ زيد وَجَاء رَاكِبًا زيد، ومنه قوله: ﴿خشعًا أَبْصَارهم يخرجُون من الأجداث﴾( )، والعامل فيه(يخرجون)؛ وَكَذَلِكَ قَائِما لقِيت زيدًا وَقَائِمًا أَعْطَيْت زيدًا درهمًا وذاهبًا إِلَيْك رَأَيْت زيدًا( ). **((وَإِن كَانَ الْعَامِل غيّر فعل لم تكن الْحَال إِلَّا بعده وَذَلِكَ قَوْلك: زيد فِي الدَّار قَائِمًا وَفِي الدَّار قَائِمًا زيد وَفِي الدَّار زيد قَائِماَ، إِذا كَانَ قَائِمًا بعد قَوْلك فِي الدَّار انتصب))**( ). فالعامل فيه إمَّا فعل أوشبهه من الصفات؛ أو معنى فعل كقولك في: هذا زيد مقيمًا، وهذا عمرو منطلقًا، وما شأنك قائمًا، وما لك واقفًا، وفي التنزيل: ﴿وَهذا بَعْلِي شَيْخًا ﴾( ) و﴿فَما لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾( )؛ وليت ولعلَّ وكأنَّ ينصبها أيضًا لما فيها من معنى الفعل، فالأول يعمل فيها متقدمً ومتأخرًا ولا يعمل فيها الثاني إِلَّا متقدمًا( ).

قال ابن هشام: ((قال ابنُ عُصْفُورٍ: [وأجاز أبو الحسن التقديم في الحال وجعلها في ذلك كالظروف، واستدلّ على ذلك بقراءة من قرأ: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾( )، بالنصب]( ) أعني: مطْوياتٍ... والْجملةُ فاصلة بين المبتدأ والخبر؛ لأَنَّ فيها تشديدًا وتوكيدًا للكلام))( ).

() شرح الكافية الشافية: ٧٥٢/٢.
() ينظر: المقتضب: ٣٠٠/٤.
() ينظر: المصدر نفسه، والمرتجل (في شرح الجمل): ١٦١.
() ينظر: المقتضب: ٣٠٠/٤.
() هود/٧٢.
() المدثر/٤٩.
() المفصل: ٨٩-٩٠.
() الزمر/٦٧.
() ما بين معقوفتين سقط من النص.
() حاشية ابن هشام (الصغرى): ٢٩٧.

إنَّ ما نقله ابن هشام عن ابن عصفور يحمل تبنيًا واضحًا لفكرة تقدم الحال المنصوب على العامل فيه من الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[1]. وحجته في ذلك كما قال؛ لأَنَّ فيها تشديدًا وتوكيدًا في الكلام. وهذا الأمر لا يخضع لقياس يُتَّبع، ومعنى ينفع. ويبدو أنَّ ابن هشام قد وجد من النحويين دليلًا ليذهب فيه بهذا المذهب. قال الفرَّاء: ((وقوله: (وَالسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) ترفع السموات بمطويات إِذَا رفعت المطويات. ومن قَالَ (مَطْوِيَّاتٌ) رفع السموات بالباء التي فِي يمينه، كأَنَّه قَالَ: والسموات فِي يمينه. وينصبُ المطويَّاتِ عَلَى الحال أو عَلَى القطع. والحال أجود))[2]. لكن أكْثَر القِرَاءَةِ رَفْع[3](مَطْوِيَّاتٌ) على الابتداء والخبر. وقد قرئت: (مَطْوِيَّاتٍ) على معنى: والأرض جميعًا والسَّمَاوَات قبضته يَوْمَ القِيَامَةِ، فنصبوها(مَطْوِيَّاتٍ) على الحال[4].

ويبدو أنَّ من لجأ إلى هذه القراءة من النحويين قد أخذ القياس من قوله تعالى: **﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾**[5]، قال قطربٌ(٢٠٦هـ):[6] ((الحَسَنُ وأبو عمرٍو ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ بالنَّصبِ؛ تصيرُ حالًا؛ لأَنَّها نَكِرةٌ، مثلُ: هي في الدار قائمةً. ابنُ عبَّاسٍ يرفعُ، ونافعٌ يرفعُ ﴿خالصةٌ﴾ يُصَيِّرُ الخَبَرَ فيها: (قُلْ هِيَ خالِصةٌ في الحياةِ الدُّنيا)؛ والنَّصبُ كأَنَّه على الحال))[7]. فنصب من عامل الجار والمجرور. قال الأزهري(ت٣٧٠هـ): ((وَمَنْ قَرَأَ (خَالِصَةً) بالنصب نصبها على الحال، على أَنَّ العامل في قوله (في الحياة الدنيا) في تأويل الحال، كأَنَّك قلت: هي ثابتة للمؤمنين مستقرة في الحياة الدنيا (خَالِصَةً) يوم القيامة))[8]. وهذا غير جائز تعبير[9]ابن جني[10].

---

(1) الزمر/٦٧.
(2) معاني القرآن: ٢/٤٢٥.
(3) ينظر: معاني القرآن واعرابه: ٤/٣٦٢.
(4) الأعراف/٢٣.
(5) معاني القرآن وتفسير مشكل اعرابه: ٢ /: ٧٨٢، ٧٨٣.
(6) معاني القراءات: ١/٤٠٤.
(7) ينظر: المحتسب: ١/٣٤٣.

قال ابن عصفور: ((وأجاز أبو الحسن التقديم في الحال وجعلها في ذلك كالظروف، واستدلّ على ذلك بقراءة من قرأ: والسماوات مطويات بيمينه، بنصب (مطويّات)، وبقول الشاعر[1]:

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبي أَدْرَاعِهِم فيهمْ وَرَهْط ربيعةَ بن حُذار

ألا ترى أَنَّه قدّم (مَطْوِيَّات) وهو منصوب على الحال، والعامل فيه ما في (بيمينه) من معنى الفعل. وكذلك قوله: محقبي أدراعهم، العامل فيه ما في قوله: فيهم من معنى الفعل وقد تقدّم عليه. **وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح**؛ لأَنَّه لا يحفظ منه إِلَّا هذا وما لا بال له لقلته، فلا ينبغي أَنْ يجاوز ذلك قياسًا على هذا))[2].

في هذا النصِّ رفض قاطع لنصب (مَطْوِيَّات) على الحال، وهذا الرفض في القراءة له سببان: الأول: عدم صحة القراءة في تواترها، والثاني: أَنَّها لا تحمل وجهًا من وجوه العربية، قال المُبرِّد: ((وَلَا يصلح قَائِمًا فِي الدَّار زيد وَلَا زيد قَائِمًا فِي الدَّار وَلَا قَائِمًا زيد فِي الدَّار لما أخرت الْعَامِل وَلم يكن فعلا لم يتَصَرَّف تصرف الْفِعْل فينصب مَا قبله وَهَذَا إِذا جعلت فِي الدَّار خَبرًا فَقلت زيد فِي الدَّار وَفِي الدَّار زيد فاستغنى زيد بِخَبَرِهِ قلت قَائِما وَنَحْوه لتدل على أَيَّة حَال اسْتَقر، فَإِن جعلت قَائِمًا هُوَ الْخَبَر رفعته وَكَانَ قَوْلك فِي الدَّار فضلَة مُسْتَغْنى عَنْهَا لِأَنَّك إِنَّمَا قلت زيد قَائِم فاستغنى زيد بِخَبَرِهِ ثمَّ خبرت أَيْن مَحل قِيَامه فَقلت فِي الدَّار وَنَحْوه))[3]. وقال الزمخشري(ت٥٣٨هـ): ((وقد منعوا في مررت راكبًا بزيد أَنْ يجعل الراكب حالًا من المجرور. وقد يقع المصدر حالًا كما تقع الصفة مصدرًا في قولهم قم قائمًا، وقوله: ولا خارجًا من في زور كلام وذلك قتلته صبرًا، ولقيته فجاءه وعيانًا كفاحًا، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضًا وعدوًا ومشيًا، وأخذت عنه سمعًا، أي: مصبورًا ومفاجئًا ومعاينًا))[4]. وقال ابن يعيش:

---

(1) البيت للنابغة الذبياني. ينظر: ديوانه: ٨٦، شرح التسهيل: ٢٣٠٣/٥.
(2) شرح جمل الزَّجَّاجي: ٣١٧/١-٣١٨.
(3) المقتضب: ٣٠٠/٤.
(4) المفصل: ٨٩-٩٠.

((يمتنع تقديمُ الحال على العامل المعنوَيِّ، فلا تقول: "قائمًا في الدار زيدٌ" على إرادةِ: في الدار زيدٌ قائمًا))[1].

فالحال لا يتقدَّم على عامله إنْ كان جارًا ومجرورًا، وأغلب الراويين على قراءة النصب إنَّما اعتمدوا على تبرير الفرَّاء في ذلك، مع أَنَّهم لم يشكّوا بصحّة الرفع مطلقًا. قال ابن الناظم(ت٦٨٦هـ): ((أجاز الأخفش (ت٢١٥هـ)إذا كان العامل في الحال ظرفًا، أو حرف جر، مسبوقًا باسم ما الحال له توسط الحال: صريحة كانت، نحو: (سعيد مستقرًا في هجر) أو بلفظ الظرف، أو حرف الجر، كقولك: زيد من الناس في جماعةٍ، تريد زيد في جماعة من الناس، ولا شك أَنَّ مثل هذا قد وجد في كلامهم، ولكن لا ينبغي أَنْ يقاس عليه، لأَنَّ الظروف المضمنة استقرارًا بمنزلة الحروف في عدم التصرف، فكما لا يجوز تقديم الحال على العامل الحرفي، كذا لا يجوز تقديمها على العامل الظرفي، وما جاء منه مسموعًا يحفظ، ولا يقاس عليه))[2].

ويكفي في المسالة المختلف فيها أَنْ يقال: إنَّ الرفع والنصب جائزان، والرفع الوجه، والنصب جائز بإجماع منهم، إلَّا أَنَّه دون الرفع. فمذهب سيبويه يقول: المنع مطلقًا، أي: صريحة كانت الحال أو غير صريحة. ومذهب الأخفش والكسائي والفرَّاء: الجواز مطلقا. والمذهب الثالث، ونسبه الشيخ إلى ابن برهان(ت ٥١٨هـ): التفصيل بين أَنْ يكون الحال ظرفًا أو شبهه فيصح التقديم، أو غير ذلك فيمتنع. والخلاف المذكور جار فيما إذا تقدّمت الحال على عاملها المذكور فقط دون المسند إليه نحو: زيد قائما عندك، أو في الدار. أمَّا إذا تقدّمت عليهما فهي ممتنعة بلا خلاف نحو: قائمًا زيد في الدار؛ وإذا منعوا أنْ يتقدَّم معمول الفعل غير المتصرّف فمعمول المعنى أحرى بالمنع[3].

---

(1) شرح المفصل: ٤٢/٢.
(2) شرح ابن الناظم: ٢٤٠.
(3) ينظر: شرح التسهيل: ٢٣٠٢/٥-٢٣٠٣

القول في (الإضافة)

((الإضافة نسبة اسم إلى اسم آخر، واسناده إليه نحو: غلام هند، وكتاب خالد، وقد استقر الأمر مؤخرا عند النحاة على أَنَّ الإضافة، أمَّا أَنْ تكون بمعنى اللام، نحو: دار سالم، ومال محمد، أي دار لسالم، ومال لمحمد، أو تكون بمعنى (من) وذلك إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف، نحو ثوب صوف، وخاتم ذهب، أي: ثوب من صوف، وخاتم من ذهب، أو تكون بمعنى (في) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه)) [١].

وقسم النحويون الإضافة على قسمين: أحدهما: الإضافة المحضة: هي الإضافة التي تفيد الاسم الأول تخصيصًا إنْ كان المضاف إليه نكرة من نحو: هذا غلام امرأة، وتعريفًا إنْ كان المضاف إليه معرفة من نحو: هذا غلام زيد. والأخرى: الإضافة غير المحضة: وهي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، وهذه لا تفيد الاسم الأول تخصيصًا ولا تعريفًا من نحو: هذا غلام هندٍ. وضابطها: إذا كان المضاف وصفًا يشبه يفعل أي الفعل المضارع وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة ولا تكون إلَّا بمعنى الحال، فمثال اسم الفاعل: هذا ضارب زيد الآن أو غدًا، ومثال اسم المفعول: هذا مضروب الأب وهذا مروع القلب، ومثال الصفة المشبهة: هذا حسن الوجه وقليل الحيل وعظيم الأمل، فإنْ كان المضاف غير وصف أو وصفًا غير عامل فالإضافة محضة كالمصدر نحو: عجبت من ضرب زيد، أو اسم الفاعل بمعنى الماضي نحو: هذا ضارب زيد أمس[٢]. وإنَّما نقول: غير محضة أي أنَّ الاسم يكون على نية الانفصال، فأقول: هذا ضاربٌ زيدًا، وزيدٌ حسنٌ وجهُهُ[٣]، بخلاف المحضة التي[٣] تكون محضة الإضافة من دون انفصال، بل لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة فلا تقول هذا الغلام رجل لأَنَّ الإضافة منافية للألف واللام فلا يجمع بينهما[٤].

---

(١) ينظر: معاني النحو: ١١٧/٣

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٤/٣-٤٦، معاني النحو: ١١٧/٣.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١٣١/١-١٣٢، شرح كتاب سيبويه(للسيرافي): ٧٣/٢.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٤/٣-٤٦

قال ابن هشام: ((وجعل ابنُ عُصْفُورٍ غيرَ المحضة نحوَ: غيرك، وشِبْهك، وألفاظٌ كثيرة من هذا الباب، فاختَلَف هو والناظمُ في الإضافة المحضة: هل هي وَقْفٌ على التعريف والتخصيص، أو تنقسم؟ ولَمَّا ذَكَر ابنُ عُصْفُورٍ هذه الألفاظَ قال: لا خلافَ أَنَّ إضافة هذه الألفاظ غيرُ محضة))[1].

من خلال نصِّ ابن هشام يلحظ الإجماع في تقسيم نوعي الإضافة بين ما كان وصفًا، أو اسما غير وصف، مع وجود قسم آخر من غير المحض المخصوص دخوله على المعرفة وتؤول بنكرة نحو: لا أباك، ورب رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها، وفعل ذلك جهده، وإضافة غيرك وأخواتها، مأخذها السماع والمسموع: غيرك، وشبهك ومثلك، وخدنك، وتربك، وضربك، ونحوك، وندك، وناهيك من رجل، وحسبك من رجل، وكافيك، وهمك، وهدك، وشرعك، وكفيك مثلث الكاف، وكافيك[2].

قال ابن عصفور: ((والصفة المشبهة باسم الفاعل، وغيرك، وشبهك، ومثلك، وخدنك، وتربك، وهدّك، وكفؤك... وحسبك، وشرعك، وقدك، وناهيك من رجل، وقيد الأوابد، وعبر الهواجر، وواحد أمّه، وعبد بطنه. **وهذا كله لا خلاف أَنَّ إضافته غير محضة**. والذي فيه خلاف إضافة الموصوف إلى صفته، مثل: مسجد الجامع، وصلاة الأولى، ودار الآخرة، وإضافة الصفة إلى موصوفها، نحو قوله تعالى: ﴿جَدُّ رَبِّنا﴾ أي: ربّنا الجدّ، أي: العظيم، فقدمت الصفة، وأضيفت إلى موصوفها))[3].

فهو من باب إضافة الشيء إلى نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تعرف ولا تخصص، وهذا عندنا ليس من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأَنَّه يتخرّج على أَنْ يكون قولك: صلاة الأولى، معناه: صلاة الساعة الأولى، وكذلك مسجد الجامع معناه: مسجد الوقت الجامع، وكذلك دار الآخرة معناه: دار الإقامة الآخرة، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه في ذلك كله[4]. قال ابن الشجري(ت٥٤٢هـ): ((وأمَّا حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، فكقولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، أي صلاة

---

(1) حاشية ابن هشام(الكبرى): ٢٨٨.
(2) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٨٠١/٤-١٨٠٣
(3) شرح جمل الزَّجَّاجي: ١٦٧/١-١٦٨.
(4) ينظر: الأصول في النحو: ٨/٢، الإيضاح العضدي: ٢٧١.

الساعة الأولى من زوال الشمس، ومسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع، ومنه ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾( ) ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾( ) أيْ: حقّ العلم اليقين، وْحبّ النبت الحصيد))( ). ٣

فلا شكَّ أَنَّ غيرك ونحوها من الإضافة غير المحضة، ولعلنا قد رأينا اجماع النحويين على أنْ يكون الوصف عند الإضافة غير محض إلَّا أَنَّهم كذلك حذروا من وإضافة الصفة إلى موصوفها، فقالوا: ((لا يجوز إضافة الصفة إلى موصوفها فلا يقال في رجل قائم: قائم رجل؛ لأَنَّ الصفة اسم منسوب إلى ما قبله، والمضاف منسوب إلى ما بعده فيتنافيان))( ). ٤

كذلك عكسه فلا يضاف الموصوف إلى صفته؛ لأَنَّ المضاف مقصود به الذات والصفة مقصود بها المعنى فيتنافيان، وأيضًا فلا يستقيم في الصورتين تقدير حرف الجرّ، وما ورد في إضافة الصفة إلى الموصوف في قولهم: أخلاق ثياب، فموّؤل عند البصريين وهو أَنَّهم قالوا: ثياب أخلاق، فحذفوا الموصوف فبقي أخلاق محتملًا أنْ يكون ثيابًا أو غيرها، فأضافوه إلى ما يبيّنه كإضافة ثوب إلى خزّ وكذلك ما أشبهه نحو: سحق عمامة وجرد قطيفة وقولهم: مسجد الجامع ظاهر في إضافة الموصوف إلى صفته وتأويله: بالوقت أي مسجد الوقت الجامع، فحذف الوقت وأضيف الجامع إلى صفة الوقت وكذلك ما أشبهه مثل: جانب الغربي، وبقلة الحمقاء، موؤّل بجانب المكان الغربي، وبقلة الحبّة الحمقاء؛ لأَنَّه كما توصف البقلة بالحمقاء، توصف الحبّة التي تنبتها ولا يضاف أحد الاسمين المماثلين في العموم والخصوص إلى الآخر، لعدم الفائدة نحو: ليث أسد في الأعيان ( ). ٥

قال الدكتور فاضل السامرائي: ((وأمَّا إضافة الموصوف إلى صفته، فالراجح أَنَّها لا تجوز إلَّا بتقدير مضاف إليه محذوف، فلا تقول: (رأيت غلامَ الضاحك) وتعني بالضاحك الغلام نفسه، بل على معنى رأيت غلام الرجل الضاحك، فالضاحك، غير

() الواقعة/٩٥.
() ق/٩.
() الأمالي الشجرية: ٦٨/٢.
() الكناش في فني النحو والصرف: ٢١٧/١-٢١٨.
() ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٢١٧/١-٢١٨

الغلام، ولا تقول: (رأيت بنتَ الجالسة) وتعني بالجالسة البنت، بل يصح على معنى رأيت بنت المرأة الجالسة، وكذلك لا تقول: (اشتريت كتاب الجديد) وتعني بالجديد الكتاب، بل على معنى اشتريت كتاب البحث الجديد، أو العلم الجديد، ونحو ذاك))[1].

وقد ورد عنهم ألفاظ ظاهرُها من إضافةِ الموصوف إلى صفته، والصفةِ إلى موصوفها، والتأويلُ فيها على غيرِ ذلك. فمن ذلك قولهم: صلاةُ الأولى، ومَسْجدُ الجامِعِ، وبَقلَةُ الحَمقاءِ، فهذه الأشياءُ حقها أَنْ تكون صفة للأول، إذ الصلاة هي الأولى، والمسجد هو الجامعُ، وإنَّما أُزيل عن الصفة، وأُضيف الاسمُ إليه على تأويلِ أَنَّه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والتقديرُ: صلاة الساعةِ الأولى، يعني من الزوال، ومسجدُ الوَقْت الجامع، أو اليوم الجامع، وبَقْلَةُ الحَبة الحَمقاءِ، سُقيت حمقاءَ لأَنَّها تنبُت في مجارِي السَّيْل، فتجرُفُها السُّيُولُ. فإن قلت: "الصلاةُ الأولى"، و"المسجدُ الجامِعُ"، فأجريتَه وصفًا له، فهو الجيدُ والأكثرُ، وإنْ أضفتَ، فوَجهُه ما ذكرناه. وهو قبيحٌ لإقامتك فيه الصفةَ مُقامَ الموصوف، وليس ذلك بالسهل[2].

القول في (وحده) بين الظرفية والمصدر

قال ابن هشام: ((تقول: جاء القومُ وَحْدَهم، فتُوَحِّدُه مع الجماعة، مع أَنَّه ليس بمصدرٍ عنده. وقال غيرُه: مصدرٌ، ثم اختُلف؛ فقيل: كالأُبُوَّة والخُؤُولة، وقيل: مثلُ: أَنْبَتَ نَبَاتًا، وقيل: مصدرٌ جارٍ على المصدر؛ لأَنَّه حُكِي: وَحَدَ يَحِدُ وَحْدًا، فهذا فِعْلُه، وهو متعدٍّ، ومعنى: وَحَدَه: مرَّ به منفردًا، وهذا لم يَحْكِه ابنُ عُصْفُورٍ))[3].

اختلف النحويون في لفظة(وحده) على ثلاثة مذاهب قد أحصاها ابن عصفور جميعها، وقد ردّ ما لم يجد له تبريرًا، و(هذه المذاهب الثلاثة جميعها فاسدة)[4]. عنده، وهي[5]: **الأول: قول يونس:** أَنَّه انتصب انتصاب الظرف. ويقول: إنّك إذا قلت: جاء زيد وحده، فالمعنى: جاء زيد على انفراده، فكأنّ أصله: جاء زيد على وحده، ثم حذف

---

(1) معاني النحو: ١٣٤/٣
(2) ينظر: شرح المفصل (يعيش): ١٦٩/٢-١٦٨
(3) حاشية ابن هشام(الكبرى): ٢٩٩-٢٩٨.
(4) ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجي: ٢٦٩/٢.
(5) ينظر: المصدر نفسه.

حرف الجر. قال ابن عصفور: ((أمَّا يونس فيدلُّ على فساد مذهبه أنَّ ما ليس بزمان أو مكان لا ينبغي أَنْ يجعل ظرفًا بقياس))[1]. وقال أيضًا: ((وممَّا يُرد على يونس مجيئه في موضع الجمع مفردًا فتقول: يا لقوم وحدهم، فلا عذر لهم عن مجيئه في موضع الجمع مفردًا، ولنا العذر في مجيئه مثنى، وهو أَنَّ المصدر اذا اختلفت انواعه ثُني وجُمع))[2].**الثاني:** إنَّه مصدر وضِّع موضع الحال، فهو مصدر لم يلفظ له بفعل مثل الأبوة. **الثالث:** إنَّه مصدر وضع موضع الحال على حذف الزيادة. وقد ردَّ ابن عصفور كلا المذهبين، فقال: ((وممَّا يدلُّ على أَنَّ وحده ليس بمصدر، ولا على حذف زيادة أَنَّه لو كان مصدرًا لتصرف، فكان يكون فاعلًا ومفعولًا كما يكون (قتله صبرًا) وبابه))[3].

والقول السديد عنده ما قاله سيبويه[4]، قال ابن عصفور: ((وأمَّا سيبويه رحمه الله فذهب الى أَنَّه اسم وضع موضع المصدر لم يجعلها مصادر، أعني: وحدهُ، وقضّهم، وثلاثتهم الى العشرة، لأَنَّها لم تحفظ لها افعال تعم معانيها معاني المصدر، فلو سميناها مصادر لكان على حد تسميتها ويحًا، وويلًا، مصادر، لكن الحق أَنَّها ليست مصادر))[5].

فلفظ (وحده) عند الخليل وسيبويه لَا يكون وَحده إِلَّا نصبًا فِي كل جِهَة تَقول مَرَرْت بزيد وَحده وَرَأَيْت زيدًا وَحده وَهَذَا زيد وَحده وَإِنَّمَا صَار كَذَلِك؛ لِأَنَّهُ مَصْرُوف عَن جِهَته تُرِيدُ مَرَرْت بزيد الْوَاحِد فَلَمَّا أسقطت الْألف وَاللَّام نصبته؛ لِأَنَّهُ مَصْرُوف عَن جِهَته[6]. ونقل ابن السراج قول[7] سيبويه فقال: ((ومذهب سيبويه أَنَّ قولهم: مررت به وحده، وبهم وحدهم، ومررت برجل وحده، أي: مفرد أقيم مقام مصدر (يقوم) مقام

---

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر السابق: ٢/٢٧٠.
(3) المصدر نفسه.
(4) ينظر: الكتاب: ١/٣٧٧.
(5) شرح جمل الزَّجَّاجي: ٢/٢٧٠.
(6) ينظر: الجمل في النحو: ١٤٠

الحال، وقال: ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة))[1].

قال ابن هشام: ((تلخَّصت لنا ثلاثةُ أقوال على القول بالمصدرية، مشتَمِلةٌ على القول بجميع ما يمكن أَنْ يقال في المصدر. ورُدَّ على قول مُدَّعي المصدرية: بأَنَّ المصادر التي لا تستعمل لها أفعالٌ لا تتصرَّفُ، كـ: سبحانَ، وهذه لها أفعالٌ؛ اللهمَّ إلَّا على مَنْ يجعلُها كالأُبُوَّة. وقيل: وفي المسألة قولٌ ثالثٌ، وهو قَسِيمُ قولِ يُونُسَ وقولِ مُدَّعي المصدرية، وهو قولُ سيبويه، وهو أَنَّه اسمٌ موضوعٌ موضعَ الصدر الموضوعِ موضعَ الحالِ، ومعنى: مررت به وَحْدَه عند الخَلِيل: أفرد به إفرادًا، وعند المُبرِّد: مررت به مُفْرَدًا، وهو أَوْلى؛ لاطِّراده، وفي نحو: لا إله إلَّا الله وَحْدَه؛ لأنك لم تفرده، بل هو سبحانَه انفرد بنفسه))[2].

القول في (حكم الاسم المعطوف بعد (إنَّ) و(لكنَّ))

ويتحدد حكم الاسم المعطوف في باب (إنّ) وأخواتها بحسب موقع الاسم المعطوف من الجملة الاسمية المنسوخة، التي لا تخرج عن أمرين[3]:

الأول: إذا استكمل الخبر: من نحو قولنا: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرًا/ وعمروٌ، بالنصب عطفا على اللفظ، وهو الأصل المعتمد والاشهر، والرفع على ثلاثة وجوه[4]: الأول: أنْ يكون عمرو رفع على موضع (إنّ زيدًا)؛ لأَنَّ موضع إنَّ زيدًا قائم، مبتدأ[5]. الثاني: أنْ يرتفع عمرو بالعطف على الضمير في وقولك: إنَّ زيدا قائم. أي: قائم هو وعمرو، وهذا التوجيه يستحسن إظهار الضمير. وهو وجه ضعيف عند الزمخشري[6]. الثالث:

---

(1) الأصول في النحو: ١٦٥/١
(2) حاشية ابن هشام(الكبرى): ٢٩٩-٣٠٠.
(3) ينظر: استكمل ام لم يستكمل عند النحاة العرب: ٢٥٦٦.
(4) ينظر: المفصل: ٣٩٣، شرح المفصل: ٢٨٦/٤، شرح اللمع(الباقولي): ١٦٤، شرح المكودي: ٦٩.
(5) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦١٧/١، همع الهوامع: ٢٢٩/٣.
(6) ينظر: المفصل: ٣٩٣.

أنْ يرتفع عمرو بالابتداء، والخبر مضمر. والتقدير: إنَّ زيدًا قائم وعمرو قائم[1]. وبتعبير ناظر الجيش: ((ولا شك إنَّ هذا هو الحق))[2].

الثاني: إذا لم يستكمل الخبر: من نحو قولنا: إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان، بالنصب دون الرفع، فالبصريون لا يجيزون العطف على موضع إنَّ واسمها ((لأَنَّ العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام؛ لأَنَّه حمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد))[3]. قال سيبويه: ((واعلم أَنَّ ناسًا من العرب يغلطون، فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وانك وزيد ذاهبان))[4]. وأجازه الكسائي قد أجأز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فهي عمل إنَّ أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: إنَّ زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان[5].وإنَّما أجاز الكسائي نحْو: إنَّ زيدًا وعمرو قائمان؛ لأَنَّ العامل عنده في خبر (إنّ) اسمها: فالمبتدأ والخبر يترافعان عنده، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين[6]. أمَّا الفرَّاء فقد ((توسطّ مذهبي سيبويه والكسائي، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقًا، ولم يجوزه مطلقا، بل فصل وقال: إنْ خفي إعراب الاسم بكونه مبنيًا، أو معربًا مقدر الأعراب: جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو: إنك وزيد قائمان، وإنَّ الفتى وعمرو قاعدان، وإلا، فلا، لأَنَّه لا ينكر في الظاهر، كما أنكر مع ظهور الإعراب في المعطوف، وذلك؛ لأَنَّ خبرًا واحدًا عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبدع))[7].

هذا الخلاف في حقيقته ليم يكن في خطاب العرب إنما ما تواتر من قراءات قرانية دفعت النحويين إلى هذا الخلاف لا سيما عند قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. فالآية تتصدر بـ(إنَّ) واسمها (الذين)، وخبرها (من آمن بالله)

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٨٥/١.
(2) شرح التسهيل: ١٣٩٣/٣.
(3) ائتلاف النصرة: ١٩٠.
(4) الكتاب: ١٥٥/٢، شرح ابن الناظم: ١٢٦.
(5) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ١٥١/١، الكافية في علم النحو: ٥٢/١.
(6) ينظر: شرح الكافية: ٣٥٥/٤، الخلاف النحوي في كتب معاني القران الكريم: ١٢٠.
(7) شرح الرضي على الكافية: ٣٥٥/٤.

فحكم اللفظ (الصابئين) نصبًا لا رفعًا، ولو تمعنا قليلًا في السياق القرآني نفسه في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[١]. وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[٢].

قال ابن هشام: ((إنَّ ابنُ عُصْفُورٍ ذكر في: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أنَّ خبرِ "إنَّ" محذوف، أي: إنَّ الذين آمنوا لهم أجرهم، و"الصابئون" مبتدأٌ، والجملةُ الشرطية خبرٌ؛ أرجحُ من أَنْ تكون الشرطيةُ خبرَ "إنَّ"، وخبرُ "الصابئون" محذوفٌ؛ لئلا يلزم تقدُّمُ المعطوفِ على بعض المعطوف عليه، قال: وإنَّما جاز ذلك كما جاز[٣]:

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً

وغيرُه يعكس الترجيحَ؛ لأَنَّ في الحذف من الأول لدلالة الثاني ضعفًا))[٤].

نلحظ أنَّ ابن هشام ينقل عنه وجود خبر تقديره (منهم) ليصح رفع (الصابئون)، فالكلام من دون هذا التأويل يلزم النصب، قال ابن هشام: ((وَلَكِن شَرط الفرَّاء لصِحَّة الرّفْع قبل مَجِيء الْخَبَر خَفَاء إِعْرَاب الِاسْم لِئَلَّا يتنافر اللَّفْظ وَلم يَشْتَرِطه الْكسَائي كَمَا أَنَّه لَيْسَ بِشَرْط بالِاتِّفَاقِ فِي سَائِر مَوَاضِع الْعَطف على اللَّفْظ وحجتهما قَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ الْآيَة وَقَوْلهمْ: إِنَّك وَزيد ذاهبان وَأجِيب عَن الْآيَة بأمرين أَحدهمَا أَنَّ خبر إِنَّ مَحْذُوف أَي مأجورون أَو آمنون أَو فَرِحُونَ والصابئون مُبْتَدأ وَمَا بعده))[٥].

فالرفع من باب قول العرب: إنّك وزيد ذاهبان[٦]. فيكون قوله: والصابئون، معطوفًا على موضع اسم إنّ قبل دخولها فيكون من قبيل ما حمل فيه على المعنى قبل

---

(١) البقرة/٦٢.
(٢) الحج/١٧.
(٣) هو صدر بيت للحكم بن يزيد، وعجزه(خِصالًا ثلاثًا لَسْتَ عنها بمُرْعَوِ). تفسير أبيات المعاني: ٩٤.
(٤) حاشية ابن هشام (الكبرى): ٢٤١-٢٤٢.
(٥) مغني اللبيب: ٦١٧/١.
(٦) ينظر: هو قول سيبويه: الكتاب: ١٥٥/٢.

تمام الكلام، ويكون قوله تعالى (من آمن منهم) إلى آخر الآية جملة من شرط وجزاء في موضع خبر (إنّ)[١].

أمَّا ابن عصفور فلم يخرج عن آراء من سبقه من وجود العطف على الاسم فقال: ((وإن عطفت على الاسم فلا يخلو أَنْ تعطف قبل الخبر أو بعده، **فإن عطفت قبل الخبر فالنصب ليس إلّا**، تقول: إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان، وكذلك سائر أخوات إنَّ إلَّا فيما شذَّ من ذلك، فسمع فيه الرفع على الموضع، فإنَّه يحفظ ولا يقاس عليه. والذي سمع من ذلك: إنّك وعمرو ذاهبان))[٢]. كما اشترط ابن عصفور قدرة الخبر على تحمل الضمير فقال: ((يجوز أيضًا الرفع عطفًا على الضمير الذي في الخبر إنْ كان الخبر ممَّا يتحمل الضمير ولا بُدَّ من تأكيد الضمير أو طول يقوم مقامه، فتقول إذ ذاك: إنَّ زيدًا قائم هو وعمرو، وإنّ زيدًا قائم في داره وعمرو، ولا يجوز العطف من غير تأكيد ولا طول إلَّا في الضرائر))[٣]. فهو القياس الذي يلزم الحكم على أقوال العرب أو ما يُقرأ من القُراء، وقد حاولوا فك الخناق بين واقع النص من جهة وكلام العرب من جهة، فاتجه إلى تقدير خبر محذوف تقديره (منهم)، أي: إنَّ الذين آمنوا منهم والذين...أو يكون (فلهم أجرهم) جملة في موضع الخبر[٤]. قال ابن الشجري: ((وأقول: إنك إذا عطفت على اسم «إنَّ» قبل الخبر، لم يجز في المعطوف إلَّا النّصب، نحو إنَّ زيدًا وعمرًا منطلقان، ولا يجوز أنْ ترفع المعطوف حملًا على موضع إنَّ واسمها؛ لأَنَّ موضعهما رفع بالابتداء، فتقول: إنَّ زيدًا وعمرو منطلقان؛ لأَنَّ قولك: عمرو رفع بالابتداء، ومنطلقان خبر عنه وعن اسم إنّ، فقد أعملت في الخبر عاملين: الابتداء وإنّ، وغير جائز أَنْ يعمل في اسم عاملان، وإن لم تثنّ الخبر فقلت: إنَّ زيدًا وعمرو منطلق، ففي ذلك قولان: أحدهما أَنْ يكون خبر إنَّ محذوفا، دلَّ عليه الخبر المذكور، فالتقدير: إنَّ زيدًا منطلق وعمرو منطلق، وإلى هذا ذهب أبو الحسن

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٨٩/١، الكشاف: ٦٦٢/١.
(٢) شرح جمل الزَّجَّاجي: ٤٦١/١.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجي ، والأمالي الشجرية: ١٧٧/٣، وخزانة الادب: ٣٠١/١٠.

الأخفش، وأبو العباس المُبرِّد. والآخر قول سيبويه، وهو أنْ يكون الخبر المذكور خبر إنّ، وخبر المعطوف محذوفًا، فالتقدير: إنَّ زيدًا منطلق وعمرو كذلك))[1].

القول في دلالة (أل) الموصولة

قال ابن هشام: ((وقيل: ضرورة، على أَنَّها (أَلْ) الموصولة، وقيل: على أَنَّها بقيةُ (الذي)، وقيل: (أَلْ) الموصولة، وإِنَّما بقية (الذي)، وقال ابنُ عُصْفُورٍ في: مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ))[2].

من الواضح أَنَّ (أل) ((هي أداة التعريف المعبر عنها بالألف واللام، -وإِنَّما عبّر عنها بأل اختصارًا -فمختصة أيضًا بالأسماء على جميع وجوهها من كونها لتعريف العهد أو الجنس أو زائدة فعندما تدخل على ما كان شأنها أَنْ تدخل عليه، وهو الاسم))[3]، وقوله بمعنى الذي وفروعه، يعني من المؤنث والمثنى والمجموع بلفظ واحد[4]. وتكون موصولة بمعنَىٰ (الذي) في الصفة نحوِ اسم الفاعل، واسم المفعول، فتقول: هذا الضاربُ زيدًا، أي: الَّذي ضرب زيدًا، وهذا المضروبُ والمراد الذي ضُرب، أو يُضرَب[5].

وقد اختلف النحويون في (أل) في نحو: الضارب والمضروب، فمذهب الأخفش أَنَّها حرف تعريف، وليست موصولة[6]، قيل للأخفش: فإذا لَم تكن من قبيل الموصولات فلم لا يقدم المنصوب باسم الفاعل عليها فيقولوا: هذا زيدًا الضارب، كما يجوز هذا زيدا ضارب؟[7]. فأجاب بأَنَّ اسم الفاعل، واسم المفعول إذا دخل عليها (أل) لا يعملان[8]. كما لا يعمل إذا وصف أو صغر لأَنَّ (أل) خاصة من خواص

---

(1) الأمالي الشجرية: ١٧٧/٣.
(2) حاشية ابن هشام(الكبرى): ١٣٧-١٣٨.
(3) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ٤٦/١.
(4) ينظر :التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٥٩/٣.
(5) ينظر: شرح المفصل(يعيش): ٣٧٨/٢
(6) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٠١٣/٢
(7) ينظر: المصدر السابق: ٥٩/٣
(8) ينظر: المصدر السابق: ١٠١٣/٢

الاسم كما أنَّ الوصف والتصغير كذلك[1]، ((فإن كانت (أل) فيْ اسم الفاعل نحو: الضارب فلها ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب الجمهور أنَّ (أل) فيه موصولة، ويعمل ماضيًا وحالًا، ومستقبلًا نحو: هذا الضارب زيدًا أمس، أو الآن، أو غدًا، وعلى هذا لا يجوز تقديم معموله عليه[2]، نحو قوله[3]:

وَهُـــنَّ الشَّـــافِيَاتُ الحَـــوَائِمِ

بخفض "الحوائم" بالكسرة، لدخول "أل" الموصولة عليه، وهي جمع حائمة[4].

الثاني: ذهب قوم منهم الرماني إلى أَنَّه لا يعمل حالًا ولا مستقبلًا، وإنَّما يعمل ماضيًا.
الثالث: ذهب الأخفش إلى أَنَّه لا يعمل، وأن (أل) ليست موصولة، بل هي معرفة كـ (هي) في الغلام، والرجل))[5]. كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾[6]، والصحيح مذهب الجمهور، لعود الضمير إليها، في نحو: الضاربها زيد هند[7].

ومن النحويين من جعل (أل) زائدة في قوله (الرسول) لا موصولة، ولا نعلم ورود (أل) داخلة علي الجملة الاسمية إلَّا في هذا البيت[8].((ودخولها على الجملة فقد اتفق الجميع على شذوذه فلا يعتد به وعلى الجملة فدخول الألف واللام على الاسم واختصاصها به هو الشهير والكثير، فيكفى في كونها معرفة))[9]. فـ(أل) عند من قال إنَّها موصولة اسمية[10]،أنَّ المراد كل(أل) فيْ اسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿وَلا الضَّالِّينَ﴾[11]، واسم المفعول كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[12]، هي اسم موصول[13]، أو الصفة المشبهة نحْو: (الجميل)، فهذه ليستْ موْصولًا حَرْفيًّا ولا حَرْفَ

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٥٩/٣
(2) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢٢٧٢/٥
(3) هو بعض من بيت للفرزدق، (أَبأُنا بِهِمْ قتلِىَ ومَا فِي دِمائِهِمْ...وفاء). وهناك برواية(شفاء) ينظر: أوضح المسالك: ٨٠/٣، نقائض جرير والفرزدق: ٣٧١/١.
(4) شرح التصريح على التوضيح: ٨٤/١
(5) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢٢٧٢/٥-٢٢٧٣
(6) البقرة/١٨٧.
(7) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٠٢.
(8) ينظر: المصدر السابق: ٢٠١، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٦٨/٣.
(9) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ٤٧/١.
(10) ينظر: الكتاب: ١٤٨/٤، ارتشاف الضرب: ١٠٢٤/٢.
(11) الفاتحة/٧.
(12) ينظر: حاشية الصبان: ٢٣٩/١، شرح ألفية ابن مالك: ١٣.

تَعْرِيفٍ[1]، كقوْلِهِ تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾[2]. وزعم الكوفيون إلى أَنَّ الأسماء المعرفة (بأل)، والمضافة إلى معرفة، والنكرة المضافة إلى نكرة، يجوز استعمال ذلك كله موصولات[3]، واستدلوا على جواز ذلك بقول الشاعر[4]:

لعَمْرِي لأنت البيتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ

فأكرم صلة البيت كأَنَّه قال: لأنت الذي أكرم أهله[5].

وقد أجاز أَنْ تدخل(أل) على الأفعال اختيارا على ما سيأتي، وجاء ذلك في الشعر على وجه الضرورة عند غيره[6]، نحو ما أنشده أبو زيدٍ من قول ذي الخرق الطهوي[7]:

يقول الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْم نَاطقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

فدخولها على الفعل قليل[8].

ومعرب الأفعال هو المضارع؛ لأَنَّ الماضي والأمر كلاهما مبني[9]. والصفة الصريحة مع أل اسم لفظًا فعل معنى ومن ثم حسن عطف الفعل عليها[10]، نحو: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾[11]، قال ابن عصفور: ((وهذه الموصولات لا بُدَّ لها من صلات، ولا توصل إِلَّا بالظروف والمجرورات والجمل ما عدا الألف واللام بمعنى (الذي) و(التي)، فإنَّها لا توصل إِلَّا باسم الفاعل واسم المفعول، نحو: جاءني

---

(1) ينظر: المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف: ٦٠.
(2) الحديد/١٨
(3) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٠٢٤/٢، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٦٩/٣.
(4) هذا صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي، وعجزه(وأقعد في أفيائه بالأصائل). ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ٥٤/٣.
(5) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٠١٤/٢-١٠١٥.
(6) ينظر: المصدر نفسه.
(7) البيت لذي الخرق الطهوي في الانصاف: ١٢٢/١، وقيل: لدينار بن هلال في الخزانة ١٤/١.
(8) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ٤٧/١.
(9) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٩/١٤.
(10) ينظر: حاشية الصبان: ٢٣٩/١.
(11) العاديات/٣.

الضارب، واسم المفعول نحو: المضروب، ولا توصل بالجمل إلَّا في ضرورة شعر))[1].

القول في (تأنيث الجمع أو تذكيره)

قال ابن هشام: ((قال ابن عصفور: الجموعُ كلُّها مؤنثةٌ، فحقُّها كلُّها أَنْ تكون بالتاء، والعقودُ جاءت بالواو والنون عوضًا من التاء التي ينبغي أَنْ تكون في الأصل، كما (أَرَضُون) و(سِنُون) كذلك، التصحيحُ فيهما عوضٌ من التاء))[2].

من المعلوم أَنَّ الجمع في العربية على نوعين: الأول: جمع الصحيح: وهو ما سلم بناء مفرده، وهما جمع المذكر والمؤنث السالمين وقد عبر عنه ابن عصفور (أرضون وسنون) من ملحق هذا الجمع[3]، والثاني: ما لم يسلم[4] مفرده وهو جمع التكسير، ونريد منه تغييرًا في نظم الواحد وبنائه للدلالة على اكثر من اثنين بأية صيغة من صيغ التكسير[5]. وقد حمل المفهوم علىٰ التثنية بتكسير الآنية؛ لأَنَّ تكسيرها إِنَّما هو ازالة التئام اجزائها فلما ازيل نظم الواحد وفك نضده سمي هذا الجمع بجمع التكسير[6]. وهو بذلك يفارق جمع[5] السلامة في اشياء اربعة: أحدهما: أَنَّ جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص، والثاني: أَنَّه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم ذلك في التكسير، والثالث: أَنَّه يعرب في أغلب الأقوال وجمع التكسير بالحركات، والرابع: أَنَّ الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير[6].

إذنْ- النصّ أعلاه يتحدَّث عن موقف ابن عصفور من الجمع من حيث تأنيثه أو تذكيره، وقد أفصح بأَنَّ الجموع مؤنثة، فـ((حكم التّاء مع كل جمع خلا جمع المذكر السّالم حكمها مع واحدة اللّبن؛ فكما تقول: (سقطت اللّبنة)، و(سقط اللّبنة) تقول: (قام الرّجال)، و(قامت الرّجال)، و(قام البنون)، و(قام البنون)، و(قامت الهنود). وكذا اسم الجمع؛ كـ(قام النّاس)، و(قامت النّاس)، و(جاء النسوة)، و(جاءت النسوة). فإثباتها:

---

(1) شرح جمل الزَّجَّاجي: ١/١٨١.
(2) حاشية ابن هشام(الصغرى): ٥٠.
(3) ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجي ١/١٥٦.
(4) ينظر: اللمع: ٢٢، وحاشية الصبان: ٤/١١٩، وعمدة الصرف: ١٥٣.
(5) ينظر: اسرار العربية: ٧٦.
(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٩٩.

لتأوله بالجماعة. وعدمها: لتأوله بالجمع. ولَا تثبت مع جمع المذكر السّالم، فتقول: (قام الزّيدون)، و(جاء المسلمون)؛ لأَنَّ جمع التّصحيح كمفرده، كما تقول: قام زيد، وجاء مسلم. وأَجازَ الكوفيون وابن بابشاذ: (قامت الزّيدون)؛ نظرا إِلَى الجماعة))[1]. ويجوز حذف التَّاء مع جمع المؤنث السّالم؛ كـ (قام الهندات)[2].

إنَّ المتتبع للغة العرب في كلامها تجد أَنَّ علامة التأنيث تلحق الفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًا أو مجازيًا، نحو: قامت هند، وطلعت الشمس[3]، وهذا ما لا خلاف فيه، أمَّا علامة التأنيث الملحقة في الفعل عند الفاعل ذي جمع المذكر السالم فالأصل تذكير الفعل، فنقول: قام الزيدون، أو الزيدون قاموا[4]، أو قاموا الزيدون، وهذا الأخير ما يعرفه النحويون من لغة (أكلوني البراغيث)، من إعراب علامة التثنية والجمع عند اسنادها الى اسم ظاهر كانت تلك العلامة هي فاعل كذلك، فيجتمع فاعلان في الجملة[5]. فالغرض من تذكير الفعل لجمع مخصص بالذكور دون الاناث، وان أجاز بعضهم على غير المشهور من القول: قامت الزيدون. أمَّا أرضون فهي جمع لأرض، وسنون جمع لسنة، وهما مؤنثان في أصلها فحري بهما أن يؤنثان عند اسناد الفعل لتاء التأنيث الساكنة. ((وقالت العرب: أَرْضٌ وأرضاتٌ وأرضونَ، فجمعوا بالواو والنون عوضًا من حذفهم الألف والتاء، وتركوا الفتحة على حالها))[6]. ((وجمعوا بالواو والنون، كما يفعلون في الأشياء المؤنثة المحذوفة منها الهاءات عوضا من المحذوف، كقولهم في(سنة): سنين وسنون، وفي: أرض: أرضون وأرضين وفي: ثبة: ثبون وثبين، وهذا كثير جدّا، والجمع بالواو والنون له مزية على غيره من الجموع، فجعل عوضًا من المحذوف))[7].

---

(1) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٧٥/٢.
(2) ينظر: المصدر نفسه.
(3) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٩٩/٢، وارتشاف الضرب: ٧٣٨/٢.
(4) ينظر: الكتاب: ١٤٨/١-١٤٩، والانتصار لسيبويه على المُبرِّد: ١٩٥.
(5) ينظر: الكتاب: ١٩/١، والأصول في النحو: ٧١/١، والتعليقة: ٣٨/١.
(6) الأصول في النحو: ٤٤٧/٢.
(7) شرح كتاب سيبويه: ٩١/٢.

لذا حكى ابن عصفور وما نقله ابن هشام بأَنَّ الجموع كلها مؤنثة، باتفاق أَنَّ جمع المؤنث السالم واقع ضمن وجود تأنيث الفعل، والحق: إنَّ هذا القول في أصله منسوب إلى الزمخشري. قال الفارضي: ((وحكى الزّمخشري: أَنَّ الجموع كلها مؤنثة، ويلزم منه جواز ذلك، وظاهر كلام الشّيخ هنا: أَنَّه يجوز حذف التَّاء مع جمع المؤنث السّالم؛ كـ (قام الهندات). وهو مذهب الفارسي والكوفيين. ومنعه البصريون؛ لسلامة الواحد فيه))(١). إلَّا أنَّ الواقع اللغوي يفْرض ذلك لأنَّ((الجموع كلّها مؤنّثة على ما هو مقرّر في علم النحو، ويتأتّى ذلك في المطلقات مثل أَنْ يجمع في صدر المطلق بين المقرّ الكريم والجناب الكريم والجناب العالي والمجلس العالي؛ ثم يتبعها بالألقاب التي تليق بها ممَّا يأتي ذكره، فيأتي بتلك الألقاب مجموعة بلفظ التأنيث مفردة ومركبّة، مثل أَنْ يكتب إلى المقرّ والجناب الكريمين، والجنابات العالية))(٢).

(١) شرح الفارضي: ٢/٧٥.
(٢) صبح الأعشى في كتابة الإنشا: ٦/٧٦.

الفصل الثاني

آراء ابن عصفور النحوية في فكر ابن هشام

دراسة في الأفعال

القول في (الاشتغال)

تناول ابن هشام دلالة الاشتغال عند ان عصفور في مسألتين: الأولى في المصطلح، والثانية عند العطف. أما الأول فإنَّ مصطلح الاشتغال من المصطلحات النحوية التي اشتغل بها النحاة في نصب الاسم المتقدم أو رفعه إذا اشتغل بضمير متأخر من نحو: زيدًا ضربته أو زيدٌ، ((**وضَابِط هَذَا الْبَاب** أَنْ يتَقَدَّم اسْم ويتأخر عَنهُ فعل عَامل فِي ضَمِيره وَيكون ذَلِك الْفِعْل بِحَيْثُ لَو فرغ من ذَلِك الْمَعْمُول وسلط على الِاسْم الأول لنصبه مِثَال ذَلِك: زيدًا ضَربته أَلا ترى أَنَّك لَو حذفت الْهَاء وسلطت ضربت على زيد لَقلت: (زيدًا ضربت) يكون زيدًا مَفْعُولًا مقدمًا، ويجوز رفع زيد بِالِابْتِدَاءِ فالجملة بعده خبر))[1].

وقد عبّر النحويون عن هذا المصطلح بتراكيب متعددة بحسب الحكم النحوي وموقف النحوي من هذا السياق، فسيبويه قد ذكره في (بناء الاسم على الفعل) أو في (إضمار فعل) فذكر فعل هذا المصطلح قائلًا: ((فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء. وإنَّما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنَّه في موضع منطلقٍ إذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذى بُنى على الأول وارتَفع به، فإنَّما قلت عبدُ الله فنسبته له ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتهَ بالابتداء. ومثلُ ذلك قولُه جلّ ثناؤه: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ وإنَّما حَسُنَ أنْ يُبْنَى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعْمَلًا في المُضْمَرِ **وشَغَلْتَه به**، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنَّك لم **تشغله** بشيء. وإن شئت قلت: زيدًا ضربتُه، وإنَّما نصبهُ **على إضمار فعلٍ** هذا يفَسره، كأنّك قلتَ: ضربتُ زيدًا ضربتُه، إلَّا أنَّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره. فالاسمُ هاهنا مبني على هذا المضمَرِ))[2].

وأول من اصطلح على هذا اللفظ بـ(الاشتغال) هو أبو القاسم الزجَّاجي حين قال: ((باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره))[3]. ثم أفاض عنه ابن هشّام في

---

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٩٢.
(2) الكتاب: ٨١/١.
(3) الحلل في شرح أبيات الجمل: ٥.

تصانيفه، فقال: ((بَاب الِاشْتِغَال يجوز فِي نَحْو زيدا ضَربته أَو ضربت أَخَاهُ أَو مَرَرْت بِهِ رفع زيد بِالِابْتِدَاءِ فالجملة بعده خبر ونصبه بإضمار ضربت وأهنت وجاوزت وَاجِبَة الْحَذف فَلَا مَوضِع للجملة بعده ويترجح النصب فِي نَحْو زيدا أضربه للطلب وَمَا زيدا رَأَيْته؛ لغَلَبَة الْفِعْل وَيجب فِي نَحْو: إِنَّ زيدًا لَقيته فَأكْرمه، وهلا زيدا أكرمته لوُجُوبه. وَيجب الرّفْع فِي نَحْو: خرجت فَإِذا زيد يضْربهُ عَمْرو؛ لامتناعه. ويستويان فِي نَحْو: (زيد قَامَ أَبوهُ وَعَمْرو أكرمته)؛ للتكافؤ))[1].

أَمَّا موطن هذا الباب فقد عرض ابن هشام قولًا لابن عصفور في: ((الذين من قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾[2] يكون منصوبًا بفعلٍ يفسِّره (لنبوئنهم)، وقيل: يتعيَّن أنْ يكون (الذين) ليس على الاشتغال؛ لأنَّ ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها، فلا يفسِّر عاملًا... وقيل: لئلا يقع الإخبارُ عن المبتدأ بما لا يحتمل الصدق والكذب، قال **ابنُ عُصْفُورٍ**: وهو خطأ؛ لِمَا بيَّنَّاه في باب الابتداء من أنَّ ذلك جائز[3]، وأنَّ الخبر ليس شرطه... وحَمَلَه على: أزيدًا ضربته؟ ورَدَّ عليه **ابنُ عُصْفُورٍ** بأن الاسم لم يتقدَّمه أداةٌ تشبهُ أداةَ الجزاء؛ فتَطلبَ الفعلَ، فلا مسوِّغَ لاختيار إضمار الفعل))[4].

هذا النصُّ يفصح عن تبني ابن عصفور لموضوع المبتدأ في الاسم والخبر من الجملة الفعلية، على الرغم من نوايا ابن هشام في وجوب النصب من خلال أمرين: **الأول:** عرض موضوع الجملة الطلبية بحُجَّة عدم احتمالية الصدق والكذب وهو أمر قد عرج عليه مسبقًا ممن رفض هذا التأويل ((خلافًا لابن الأنباري أي: ذهب ابن الأنباري ومن وافقه من الكوفيين إلى أَنَّ الجملة الطلبية لا تكون خبرًا للمبتدأ؛ نظرًا إلى أَنَّ الخبر حقه أنْ يكون محتملًا للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك. وهذا قول

---

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٩٢.
(2) العنكبوت/٥٨.
(3) شرح جمل الزجاجي: ٣٢٩/١.
(4) حاشية ابن هشام (الصغرى): ٢١٨.

فاسد لأنَّا قد أجمعنا على أَنَّ خبر المبتدأ يكون مفردًا، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فكما يقع المفرد– وهو لا يحتمل الصدق والكذب– خبرًا، فكذلك الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب، فإنَّ الخبر يقال باشتراك، لا يقال: إنَّما ساغ جعل المفرد خبرًا لأنَّه ينتظم منه مع ما قبله خبر يحتمل الصدق والكذب، والأمر والنهي وما أشبههما لا ينتظم منهما مع المبتدأ قبلها خبر؛ لأنَّا نقول: قد يقع الخبر أيضًا اسمًا لا ينتظم منه مع المبتدأ خبر، نحو: كيف زيد؟ وأين عمرو؟ ومتى القتال؟ فلا يمتنع قياس الجملة الطلبية على هذا لو كان غير مسموع، فكيف وهو مسموع من لسان العرب))[1].

والثاني: تحريف نصّ ابن عصفور من قوله: أ زيدًا ضربته، والحقيقية هو استعمال ابن عصفور الجملة من دون استفهام، قال ابن عصفور: ((وزعم بعضهم أَنَّ الذي أوجب اختيار الحمل في هذا على إضمار فعل أنَّك إذا لم تحمل على الفعل، ورفعت على الابتداء، وقع موقع خبر المبتدأ ما ليس بمحتمل للصدق والكذب؛ لأنَّ هذه الأشياء غير محتملة للصدق والكذب، فيضطّر في ذلك إلى الحمل على الفعل. وهذا خطأ لما تبيّن قبل هذا من أَنَّ الخبر لا يشترط فيه ذلك أعني خبر المبتدأ، ولا يحتاج إلى إضمار القول في: زيد اضربه، وعمرو لا تشتمه، وبكر غَفَر الله له، وأمثال ذلك))[2]. وقال فيما فرق بين العامل الظاهر والمضمر على الاشتغال فقال: ((والنصب في هذه المسائل أحسن منه في بعض على نحو ما تقدم في العامل اذا كان خبرًا، وكذلك الرفع أيضًا على اضمار فعل فاعل عمل الفعلُ في ضميره رفعًا أحسن ممَّا عمل الفعل في سببه رفعًا، فالرفع في زيدٌ ليقمْ، أحسن منه في مثل: (زيدٌ ليقم أخوه)، كما كان النصب في قولك: (زيدًا اضربه) أحسن من النصب في قولك: (زيدًا اضرب أخاه)...))[3].

---

(1) التذييل والتكميل: ٢٧/٤.
(2) شرح جمل الزجاجي: ٣٤٩/١
(3) المصدر نفسه.

أما الثانية: وهو (الاشتغال بعد العطف)، فالمتتبع للسلوك القواعدي عند النحاة العرب، وما انساق بعده للقراءات القرآنية هو دور العطف المأثر على ما بعده أو فيما قبله، وهو تأثير غطى معظم الخلاف في القراءات القرآنية من نحو كلمة (والملائكة) في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾، فالرفعُ عطفًا على (الله)، والخَفضُ عَطفًا على (ظُلَلٍ) عند تكرار حرف الجر. وهذا سمح بشكل كبير في احداث القراءات عن الأصل الروائي الذي هو قائم على العامل المتحقق أو غير المتحقق(المضمر)، فالرفع إنَّما هو من العامل المعنوي، أَمَّا النصب فبإضمار ذلك العامل سواء كان بمعنى الفعل أو الفعل نفسه.

قال ابن هشام: ((قال ابنُ عُصْفُورٍ: إلَّا أنك إذا عطفت على الصغرى؛ فقال السِّيرَافيُّ: لا بُدَّ من رابطٍ؛ لأنَّها في موضع الخبر، ويبطلُه: أنَّ القُرَّاء أجمعوا على نصب(السماء) من ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾( )، بعد قوله: ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾( )، مع أنَّه لا رابطَ))( )[٣].

من خلال نصّ ابن هشام يفصح عن حمل المعطوف على الجملة الصغرى التي تتطلب رابطًا، وموقف النحويين فيه خلاف في أمرين: الأول: الرابط بين وجوده أو لا، والآخر: النصب وأحقيته من دون عامل للنصب، فقوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾، نجد أَنَّ الاسم منصوب محمول على الصغرى، والحمل لا يفهم منه إلَّا العطف( )، سواء كان المعطوف[٤] عليه منصوبًا أو مرفوعًا، قال ابن مالك: ((كذلك يعطف على الصغرى وإن لم يكن فيها منصوب البتة، نحو: زيد قام أخوه وعمرًا كلمته، فمراعاة المشاكلة ليست لكون الصغرى فيها منصوب، بل لمجرد كونها فعلية))( )[٥].

() الرحمن/٧. قرأ أبو السمال(والسماءُ) بالرفع على الابتداء، واختار ذلك لما عطف على الجملة التي هي: والنجم والشجر يسجدان فجعل المعطوف مركبا من مبتدأ وخبر كالمعطوف. ينظر: المحتسب: ٣٥٢/٢.

() الرحمن/٦.

٣) حاشية ابن هشام(الصغرى): ٢٢٥.

٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٣/٦.

٥) المصدر نفسه.

وسيبويه يقول: إنَّ الرفع أجود على وجه، والنصب على وجه آخر[1]. فـ((الرفع هنا أظهر من قراءة الجماعة؛ وذلك أنَّه صرفه إلى الابتداء؛ لأنَّه عطفه على الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى: ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدانِ﴾، فكما أَنَّ هذه الجملة مركبة من مبتدأ وخبر، فكذلك قوله تعالى: ﴿ وَالسَّماءَ رَفَعَها﴾ جملة من مبتدأ وخبر، معطوفة على قوله: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدانِ﴾. وأَمَّا قراءة العامة ﴿ وَالسَّماءَ رَفَعَها﴾ بالنصب فإنَّها معطوفة على (يَسْجُدانِ) وحدها، وهي جملة من فعل وفاعل، والعطف يقتضى التماثل في تركيب الجمل، فيصير تقديره: يسجدان، ورفع السماء. فلمَّا أضمر. «رفع» فسره بقوله: (رَفَعَها) كقولك: قام زيد، وعمرًا ضربته، أي: وضربت عمرًا؛ لتعطف جملة من فعل وفاعل على أخرى مثلها))[2]. لذا قرأ الحرميان وأبو[3]عمرو بالرفع، وقرأه باقي السبعة بالنصب، وهو معطوف[4] على قوله: ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَها﴾[5]، ((وليس في الجملة المعطوفة على الجملة الصغرى ضمير يعود على الشمس))[6].

قال ابن عصفور: ((واختلف الناس في جملة الاشتغال إذا كانت معطوفة على جملة صغرى، فمذهب السيرافي أنَّه لا بُدَّ في الجملة في ضمير يعود على المبتدأ، لأنَّ الجملة الصغرى في موضع خبر المبتدأ، فإذا عطفت عليها جملة الاشتغال كانت شريكتها في كونها خبرا للمبتدأ؛ لأنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه. فلمَّا كانت شريكتها احتيج فيها إلى رابط؛ لأنَّ خبر المبتدأ إذا كان جملة احتيج فيها إلى رابط، فلا يجوز زيد ضربته وعمرا أكرمته، على أنْ تُقدّر (عمرا أكرمته)، خبرًا عن (زيد) حتى يكون في الجملة ضمير يعود على (زيد) يربطه بها، فتقول: زيد ضربته وعمرا أكرمته بسببه أو من أجله أو في داره، وشبه ذلك. وهذا الذي ذهب إليه ليس بشيء؛ **لأنَّ القُرَّاء قد أجمعوا على نصب (السماء) من قوله عزّ اسمه (وَالسَّماءَ رَفَعَها وَوَضَعَ**

---

(1) ينظر: الرد على النحاة: ١١١.
(2) المحتسب: ٣٥٢/٢.
(3) ينظر: المصدر السابق: ٣٠٥/٢، التذييل والتكميل: ٣٣٤/٦، المساعد على تسهيل الفوائد: ٤١٩/١
(4) يس/٣٩.
(5) التذييل والتكميل: ٣٣٤/٦.

الْمِيزانَ). مع أنَّه ليس في رفعها ضمير يعود على (النَّجْمُ وَالشَّجَرُ). فإجماعهم على النصب دليل على بطلان قول من قال: إنَّ النصب في هذا وأمثاله ضعيف))[1].

إنَّ الجملة المعطوفة على الجملة الصغرى إمَّا أنْ يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي في الجملة الكبرى أو لا يكون، فإنْ كان فيها ضمير جازت المسألة، نحو: هند ضربتها وزيدًا كلمته في دارها، وإن لم يكن فيها ضمير فأربعة مذاهب[2]:

الأول: ما ذهب إليه جماعة من القدماء والفارسي من جواز العطف على الصغرى، نحو: (هند ضربتها وعمرًا أكرمته).

الثاني: ما ذهب إليه الأخفش والزيادي ومن تبعهما كالسيرافي، وهو أنَّه لا يجوز؛ لأنَّ المعطوف على الخبر خبر، فكما لا يجوز خلوّ الجملة الأولى الواقعة خبرًا للمبتدأ من رابط يعود على المبتدأ، فكذلك الجملة المعطوفة عليها، فإنْ وجد النصب فيما عري من الرابط فليس لكونه معطوفًا على الجملة الصغرى، إنَّما ذلك لجواز (زيدًا ضربته) ابتداء من غير مراعاة عطف على الصغرى، ويكون من عطف الجملة الفعلية على الجملة الإسمية، وذلك جائز، لا خلاف فيه.

الثالث: **ما ذهب إليه هشام**، وهو أنَّه إنْ كان العطف بالفاء أو بالواو جازت المسألة؛ لأنَّ الفاء فيها تسبيب، فيحتمل أنْ يكون الرابط في الجملتين بضمير واحد، والواو فيها معنى الجمع. وإن كان العطف بغيرهما لم يجز.

الرابع: ما ذهب إليه الجمهور، وهو أنَّه إنْ كان العطف بالفاء جاز المسألة، وإنْ كان بغير ذلك لم تجز.

والمتتبع لنص ابن عصفور السابق يجده يميل إلى استواء الوجهين، صحيح أَنَّ نصب (عمرو) في(زيد ضربته وعمرا أكرمته) يجعل الجملة الفعلية (أكرمته) لا موضع لها؛ فهي ليست خبرًا عن زيد؛ لأنَّها خالية من ضميره، والجملة التي لا موضع

---

(1) شرح جمل الزجاجي: ٣٥١/١
(2) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٣/٦.

لها لا تعطف على جملة لها موضع جملة (قام) في محل رفع خبر، وذلك لعدم تناسب المعطوف والمعطوف عليه. قال ابن مضاء (ت٥٩٢هـ): ((إن هذه الجملة الثانية يجوز أنْ تعطف على المبتدأ أو خبره، ويجوز أنْ تعطف على الجملة من الفعل والفاعل، والجملتان مختلفتان، إحداهما خبر عن المبتدأ، والثانية ليست كذلك، والكبرى منهما ليس لها عندهم موضع من الإعراب، والصغرى لها موضع من الإعراب))( ).

لو نظرنا للسياق القرآني عامة، وموطن الآية عينة الخلاف، نلحظ أثر العامل المضمر في أصل باب العطف، يقول الفرَّاء: ((وأَمَّا قوله ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾( )، وقوله: ﴿أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَآءُ بَنَاهَا﴾( )، ثم قال ﴿وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾( )، وقال ﴿الرَّحْمَنُ ۞ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۞ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۞ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾( ) ثم قال: ﴿ وَالسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ وقال: ﴿وَكُلًا ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ وَكُلًا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ فهذا إنَّما ينصب وقد سقط الفعل على الاسم بعده لأنَّ الاسم الذي قبله قد عمل فيه فأضمرت فعلا فأعملته فيه حتى يكون العمل من وجه واحد. وكان ذلك أحسن قال الشاعر( ):

نُغَالِي اللَّحْمَ لِلأضْيافِ نِيئًا ونُرْخِصُهُ إذا نَضِجَ القَدِيرُ

يريد نُغالي باللحم" فإنْ قلت: يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ، ليس بنصب في اللفظ فهو في موضع نصب قد عمل فيه فعل كما قلت: مررت بزيدٍ وعَمْرًا ضربتُه، كأنك قلت: مررت زيدًا... وكلُّ هذا يجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب أجود وأكثر))( ).

() الرد على النحاة: ١٠٨.
() الانسان: ٣١.
() النازعات/٢٧.
() النازعات/٣٠.
() الرحمن/١-٣.
() ينسب الى رجل من قيس. ينظر: المعاني الكبير: ٣٨٦/١، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي: ٤٩٣/١.
() معاني القران(للفراء): ٨٥/١.

وأضاف النحويون أنَّ الجملة إذا كانت ابتدائية، وخبرها فعل ومعموله سميت ذات وجهين؛ لأنَّها من قبل تصديرها بالمبتدأ اسمية، ومن قبل كونها مختومة بفعل، ومعمولة فعلية، فإذا وقع الاسم السابق فعلًا ناصبًا لضميره، **بعد عاطف على جملة**، وجهين استوى فيه النصب، والرفع، لأنَّ في كل منهما مشاكلة. فإذا قلت: زيد قام، وعمرو كلمته بالرفع يكون عاطفًا مبتدأ، وخبرًا على مبتدأ. وخبر. وإذا قلت: زيد قام، وعمرًا كلمته؛ بالنصب؛ يكون في اللفظ كمن عطف جملة فعلية على جملة فعلية، فلمَّا كانت المشاكلة حاصلة بالرفع، والنصب لم يكن أحدهما أرجح من الآخر[١].

ويكفي في المسألة المختلف فيها أنْ يقال: إنَّ الرفع والنصب جائزان، قال ابن الناظم: ((فالرفع فيه هو الوجه، والنصب عربي جيد))[٢]. فالنصب جائز بإجماع منهم، إلَّا أنَّه دون الرفع. فإنْ قيل: لم تُرك الاحتجاج لسيبويه بقول الله تبارك وتعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۞ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ، وَالسَّمَاء رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾، فنصب السماء، وإنَّما يحسن النصب إذا كان العطف على الجملة الفعلية، لا على الجملة المبتدئية، فقد عطف على الخبر، الذي هو يسجدان ما ليس فيه ضمير، يعود على المبتدأ[٣]. وللرَّادِّ على سيبويه أنْ يقول نصب، وعطف على الجملة المبتدئية، وانْ كان الرفع أحسن على مذاهب النحويين[٤]، كما جاءت الآية ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[٥]، والرفع عند سيبويه أوجْه، ولا حُجَّة قاطعة لسيبويه في هذا[٦]. سوى ما أسنده القراء من وجه القراءة.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٧٥، توضيح المقاصد والمسالك: ٦١٧/٢، شرح ابن عقيل: ١٣٩/٢
(٢) المصادر نفسها.
(٣) ينظر: الرد على النحاة: ١١٢.
(٤) ينظر: المصدر السابق: ١١١-١١٢.
(٥) القمر/٤٩.
(٦) الرد على النحاة: ١١١-١١٢.

القول في (تأويل النفي في زال)

الفعل (زال) من أخوات كان الناقصة يشاطره أفعال(انفك وفتئ وبرح)، وهي أفعال ناقصة يسبقها على الأغلب حرف النفي؛ والغرض منه تحقق الإقبال على الشيء وملازمته وترك الانفصال منه[1]. فنقول: ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك، فلا تأتي إلَّا بعد نفي، نحو: ما برح زيدٌ قائمًا، وما فَتئ سائرًا، وما انفكّ مسرورًا[2].

وإلَّا فلا تعمل هذا العمل، الذي هو عمل كان وأخواتها[3]. ((فإنَّها تدخل على الابتداء والخبر فيصير ما كان مرتفعًا بالابتداء قبل دخول هذه الأشياء عليه مرتفعا مكان وما كان مرتفعا بأنَّه خبر مبتدأ منتصبًا بأنَّه خبر كان وذلك قولك: كان عبد الله ذاهبًا، وكان بكر خارجًا، وما زال أخوك كريمًا، ولا أكلمك اليوم ما دمت مقيمًا، وأمسى زيد مسرورًا. وإذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان منهما المعرفة كما كان المبتدأ المعرفة والخبر النكرة وذلك قولك: كان زيد منطلقا فالذي شغلت به كان المعرفة كما كان المبتدأ المعرفة والنكرة الخبر ولو قلت: كان زيدًا منطلق فصار الذي شغلت به كان النكرة والخبر معرفة))[4]. وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام[5]:

أحدها: ما يعمل هذا العمل من غير شرط من نحو: كان، أمسى، وأصبح، وظل، وبات، وصار، وليس.

والثاني: ما يعمل هذا العمل بشرط أنْ يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء، وهي أربعة من نحو: زال، وفتئ، وبرح، وانفك[6]. فهي للنفي أو يستأنفُ بها النفي[7]. وذلك أَنَّ هذه

---

(1) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٢١/٧
(2) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ١٤٣/٢
(3) ينظر: شرح الآجرومية: ١٦٠
(4) الايضاح العضدي: ٩٥.
(5) ينظر: أوضح المسالك: ٢٢٨/١.
(6) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٩٣.
(7) ينظر: التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب): ٣٦٨/٤.

الأفعال معناها النفي، فـ (زال)، و(برح)، و(انفكّ)، و(فتئ) كلُها معناها خلاف الثبات. ألا ترى أَنَّ معنَى "زال": "برح"؟ فإذا دخل حرفُ النفي، نُفي البَراح، فعاد إلى الثبات وخلافِ الزَّوال. فإذا قلت: "ما زال زيدٌ قائمًا"، فهو كلامٌ معناه الإثبات، أي: هو قائمٌ، وقيامُه استمرّ فيما مضى من الزمان، فهو كلامٌ معناه الإثبات، ولهذا المعني لم تدخل إلَّا على الخبر، فلا يجوز: "لم يزل زيد إلَّا قائمًا"، كما لم يجز: ثبت زيدٌ إلَّا قائمًا؛ لأنَّ معنَى (ما زال): ثبت[١].

قال ابن هشام: (فأَمَّا قولُه[٢]:

وَلَا أَرَاهَـــا تَـــزَالُ ظَالِمَـــةً تُحْـــدِثُ لِـــي نَكْبَـــةً وتَنْكَؤُهَـــا

فالتقدير: ولا تزال ظالمَة، و"أَرَاها" اعتراضٌ. **قال ابنُ عُصْفُورٍ**: ((وقد تخلو من النافي لفظًا وتقديرًا، وهو قليل، كقولهم: بَرِحَ الخفاءُ، أي: زال، وقولِه[٣]:

وَأَبْـــرحُ مَـــا أَدَامَ اللهُ قَـــوْمِي بِحَمْـــدِ اللهِ مُنْتَطِقًـــا مُجِيْـــدَا

أي: أزال))[٤].

يتبيَّن من قول ابن عصفور أنَّ الأصل في هذه الأفعال هو النفي، وخلوها من النفي فرع عن الأصل، فساق لنا قولهم: بَرِحَ الخفاءُ، أي: زال الخفاء[٥]. قد تعددت المعاني، منها: أي صارَ الخَفيُّ في بَراحٍ، فزالَ الخفاءُ[٦]، ومنها: أي: وضح[٧].وقد فُسّر بالوجهين: فـ(برح) يراد بها معنى ذهب، أو برح بمعنى ظهر[٨]. مع عدم مغادرة نفي النفي اثبات فحق وجود النفي أو ما يشبه النفي. وقد فرق بعضهم بين ما زال وما برح فقال: برح لا يستعمل في الكلام إلَّا ويراد به البراح من المكان فلابد من ذكر

---

(١) ينظر: التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب): ٣٥٩/٤
(٢) البيت لابن هرمة. ينظر: الكامل في اللغة والادب: ١٨١/٢.
(٣) البيت لخداش بن زهير. شرح ابن عقيل: ٢٦٤/١.
(٤) حاشية ابن هشام (الصغرى): ١٣١.
(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٧٢/١-٣٧٣.
(٦) ينظر: التكملة: ٣٠٠.
(٧) ينظر: التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب): ٤٤/٤.
(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٣/١، ارتشاف الضرب: ١١٥٩/٣، التذييل والتكميل: ١٤٢/٤.

المكان معه أو تقديره، وذلك ضعيف لأنَّه قد جاء في غير المكان قال الله تعالى: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾[1]، فلا أبرح هذه لا يجوز أنْ يُراد بها البراح من المكان لأنَّه من المحال أنْ يبلغ مجمع البحرين وهو في مكانه لم يبرح منه وإذا لم يجز أنْ يراد بها البراح تعين أنْ يكون بمعنى لا أزال[2]. الصواب أَنَّ ذلك هو[3] الكثير فيه وهو الأصل في استعماله، ومن ذلك قول امرئ القيس[4]:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدا وَلَو قَطَّعُوا رأسِي لَدَيْك وأَوْصَالِي

أي أبقى في مكاني قاعدًا وأبرح هنا معناه (لا أبرح)[5].

والحقُّ أَنَّ النفي أصل فيها، قال ابن الوراق(ت٣٨١هـ): ((فَإِنْ قَالَ قَائِل: فَلم لَزِمت بعض هَذِه الْأَفْعَال (مَا) نَحْو: مَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا برح، وَمَا فتئ، وَمَا دَامَ، وَهل ل (مَا) فِيهَا حكم وَاحِد؟ فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَنَّ (مَا) فِي (دَامَ) وَحدهَا مُخَالفَة ل (مَا) فِي بَاقِي الْأَفْعَال، وَذَلِكَ أَنَّ (مَا) فِي (مازال) نفي من سَائِر الْأَفْعَال للنَّفْي، وَهِي فِي (مَا دَامَ) لغير النَّفْي، وَأَن (مَا) مَعَ ذَلِك بِمَنْزِلَة الْمصدر النَّائِب عَن الْفِعْل، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنَّه لَا يَصح الِابْتِدَاء بهَا، وَإِنَّمَا تسْتَعْمل مُتَعَلقَة بِفعل، كَقَوْلِك: إِنِّي أنتظرك مَا دمت قَائِما، وَالْمعْنَى: وَقت دوَام قيامك، فموضوع الْوَقْت نصب بانتظارك، فَلَمَّا حذفت الْوَقْت صَار مَوضِع (مَا دَامَ) نصبا، لقِيَامه مقَام الْوَقْت، كَمَا تَقول: أنتظرك خفوق النَّجْم، وَلَو كَانَت فِي (مَا دَامَ) للنَّفْي لوَجَبَ أَنْ يبتدأ بهَا، كَمَا يبتدأ بأخواتها من الْأَفْعَال الَّتِي مَعهَا، كَقَوْلِك: مَا زَالَ زيد قَائِمًا، وَمَا انْفَكَّ عَمْرو ذَاهِبًا، فَبَان بذلك اخْتِلَاف حكم مَا ذَكرْنَاهُ))[6].

وَإِنَّمَا لَزِمت هَذِه الْأَفْعَال (مَا) سوى (دَامَ) لأَنَّ فِيهَا معنى النَّفْي، وَذَلِكَ أَنَّ قَول الْقَائِل: زَالَ زيد وبرح، أَي: انْتَفَى من هَذِه الْمَوَاضِع، وفتئ بِمَنْزِلَة زَالَ فِي الْمَعْنى،

---

(1) الكهف/٦٠
(2) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٧٣، شرح المفصل: ١٠٨/٧، معاني النحو: ٢٤٣/١-٢٤٤
(3) ديوانه: ٣٢.
(4) ينظر: معاني النحو: ٢٤٤/١.
(5) علل النحو: ٢٤٧- ٢٤٨.

وانفك مَعْنَاهُ: افترق، والافتراق بِمَعْنى الانتفاء، لِأَنَّهُ زَوَال عَن حَال الِاجْتِمَاع. فَلَمَّا كَانَت هَذِه الْأَفْعَال متضمنة لِمَعْنى النَّفْي- وَمن شَرط النَّفْي إِذا دخل عَلَيْهِ نفي صَار إِيجَابا، أَلا ترى أَنَّ قَول الْقَائِل: مَا زَالَ زيد ذَاهِبًا، مَعْنَاهُ: أَنَّه ذَاهِب- فَلهَذَا خصت بِالنَّفْيِ، وَغَيرهَا من الْأَفْعَال لَا تَتَضَمَّن النَّفْي، وَإِنَّمَا هِيَ للْإِيجَاب الْمَحْض، نَحْو، كَانَ وَأَصْبح وَمَا أشبههما، فَإِنْ أردْت الْإِيجَاب جردتهما من حُرُوف النَّفْي، فَإِنْ أردْت النَّفْي أدخلت (مَا)[1].

القول في (أفعال المقاربة)

((وسميت هذه الأفعال أفعال مقاربة لأنَّها لمقاربة الفعل والأخذ فيه))[2]. وهي على ثلاثة أضرب[3]: لأنَّ منها ما يدلُّ علّى رجاء الفعل، وهو (عسى وحرى واخلولق). ومنها ما يدلُّ على مقاربته في الإمكان، وهو (كاد وكرب وأوشك). ومنها ما يدلُّ على الشروع فيه، وهو (أنشأ وطفق وجعل وأخذ وعلق) . قال ابن عصفور: ((هذه الأفعال تنقسم قسمين: قسم للأخذ في الفعل، وهو أخذ، وجعل، وطفق، وقسم لمقاربة ذات الفعل وهي ما بقي. وتنقسم قسمين: قسم لمقاربة ذات الفعل من غير تراخ، وقسم لمقاربة ذات الفعل بتراخ. فالذي هو لمقاربة ذات الفعل من غير تراخ: كاد، وكرب، وقارب، واخلولق. والذي هو لمقاربة ذات الفعل بتراخ: عسى، ويوشك. ويستعمل الفعل بعدهما بـ(أن) ولا يجوز حذفها إلَّا ضرورة. فمثال حذفها في (عسى) قوله[4]:

عسَى الكَربُ الّذي أَمسَيتُ فِيهِ يَكُـــونُ وَرَاءَهُ فَـــرَجٌ قَرِيـــبُ

ومثاله في (يوشك) قوله[5]:

يوُشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَنيّتِـه فِـيْ بَعْـض غِراتِـه يُوَافِقُهَـا

---

(1) ينظر: علل النحو.
(2) المرتجل في شرح الجمل: ١٢٨.
(3) ينظر: شرح ابن الناظم: ١١٠.
(4) البيت لهُدْبَةُ بْنُ خَشرمٍ. ينظر: الكتاب: ١٥٩/٣، حماسة البحتري: ٤٣٩.
(5) البيت لأمية بن أبي الصلت. ديوانه: ٤٢، ينظر: الكتاب: ١٦١/٣.

وأَمَّـا (كـاد) و(كـرب) فـلا يسـتعمل الفعـل بعـدها بــ(أن) إِلَّا ضـرورة...وأَمَّا (قـارب) و(اخلولق) فلا يستعمل الفعل بعدهما إِلَّا بـ(أن)، ولا يجوز حذفها))[1].

((وكل هذه الأفعال مستوية في اللحاق بـ(كان) في رفع الاسم، ونصب الخبر، لأنَّها مثل (كان) في الدخول على مبتدأ، وخبر في الأصل))[2]، ومعاني هذه الأفعال هـي المقاربـة كـ(عَسى) وهـي لمقاربـة الْفِعْل[3]، ((وإِنَّها تستعمل بـ(أن) وسائر أخواتها تستعمل بغير (أن) كقولك: عسى زيد أنْ يقوم، وعسى عمرو أنْ يركب، فموضع أنْ نصب))[4]. أو تكون للشروع في الفعل من نحو: طفق وطبق وأخذ وجعل وعلق وانشأ وهب وقام[5]، فهذه الافعال ((لا يقترنْ الخبر بعدها بـ(أن) لأنَّها للإنشاء، فخبرها حال، فلا يجوز أنْ تصحبه (أن)؛ لأنَّها لا تدخل على المضارع إِلَّا مستقبلًا، تقول: أنشأ السائق يحدو، وطفق زيد يعدو، وجعلت أفعل، وأخذت أكتب، وعلقت أنشئ؛ بتجريد الخبر من (أن) لا غير))[6].

فلمقاربته: هلهل وكاد وكرب واوشك واولى، ولرجائه عسى وحرى واخلولق، وقد ترد عسى اشفاقا ويلازمهن لفظ المضي إِلَّا كاد وأوشك[7]،((والمطرد كون الخبر فعلا مضارعًا مقرونًا بـ(أن) المصدرية، أو مجردًا منها. فيقرن بـ(أن) بعد أفعال الرجاء، نحو: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾[8]، وحرى زيد أنْ يقوم، واخلولقت السماء أنْ تُمطر))[9].((والمطرد في أخبار هذا الباب ورودها بلفظ الفعل المضارع مجردًا من "أن" بعد "جعل" و"أخذ" و"طفق" و"طبق" و"علق" و"هب" و"أنشأ"))[10].

---

(1) شرح جمل الزجاجي: ٢/٢٨٥-٢٨٨.
(2) شرح ابن الناظم: ١١٠، شرح ابن عقيل: ١/٣٢٤.
(3) ينظر: المقتضب: ٣/٦٨.
(4) أخبار أبي القاسم الزجاجي: ٣٤.
(5) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٥٩.
(6) شرح ابن الناظم: ١١٣
(7) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٥٩
(8) التوبة/١٠٢.
(9) شرح ابن الناظم: ١١١
(10) شرح الكافية الشافية: ١/٤٥٣.

يجوز في الفعل الذي بعدها اقترانه بـ(أن)، وتجرده منها، إلَّا أنَّ الأعرف تجرّده بعد (كاد وكرب)، نحو قوله تعالى: ﴿ كادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾[1]. وقد يقترن بـ(أن) بعدها، كقول عمر (رضي الله عنه): ما كدت أنْ أصلي العصر حتى كادت الشمس أنْ تغرب[2]. قال أبو حيان: ((وأَمَّا (كاد)، و(كرب)، و(أوشك)، فزعم ابن مالك أنَّه يجوز أنْ تدخل في خبرهن، وألا تدخل، ودخولها في خبر(كاد)، و(كرب) عند أصحابنا من باب الضرورة، ولا يقع في الكلام، وزعم الزجاجي أنَّ (قارب)، ممَّا الأجود فيه أنْ تستعمل بأن، وقيل: ليست من أفعال هذا الباب، إذ تتعدى إلى مفعول تقول: قارب زيد القيام، وذكر سيبويه اقتران الفعل بأن في قولهم: دنوت أنْ تفعل، وأَمَّا (ألم) فجاء في الحديث((لولا أنَّه شيء قضاه الله لألم أنْ يذهب بصره))[3]، وأَمَّا (أوشك)، ((فالأعرف اقتران خبرها بـ(أن) ويجيء خبر (كاد) وعسى اسمين منصوبين))[4].

جميع أفعال المقاربة لا تتصرف، ولا يستعمل منها غير مثال الماضي إلَّا (كاد وأوشك)[5]، ((أَمَّا كاد فجاء منها المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾[6] وأَمَّا (أوشك) فذهب الأصمعي إلى أنَّه لا يستعمل إلَّا مضارعًا، ولا يقال ماضيًا: أوشك زيد أنْ يقوم. وما ذهب إليه باطل لأنَّ الخليل وغيره قد حكوا "أوشك"))[7]. وحملوا" أوشك" على(عسى) و(كاد)، فأدخلوا (أن) في خبرها وحذفوها. ولا بُدَّ لـ(كاد) من اسم وخبر، ولا يكون خبرها إلَّا فعلا مضارعا مؤوّلا باسم الفاعل، وقد جاء على الأصل في الشّعر[8]. وقال ابن هشام الخضراوي(ت ٦٤٦هـ): ((لا يجوز: أنْ نقول في (اخلولق)، اخلولق أنْ تمطر السماء. فعلى لا يسند اخلولق إلى أنْ والفعل. وإذا أسندت إلى (أن

---

(1) الجن/١٩.
(2) ينظر: شرح ابن الناظم: ١١٢.
(3) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٢٢٦/٣.
(4) المصدر السابق: ١٢٢٤/٣-١٢٢٦.
(5) ينظر: شرح ابن الناظم"١١٤.
(6) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣٤٤/٤.
(7) المصدر نفسه.
(8) ينظر: البديع في علم العربية: ٤٨٥/١.

يفعل) اكتفت به، وكان فاعلها، ولم تحتج إلى خبر، وإذا أسندت إلى اسم صريح لم يكن بها بد من خبر. وإنَّما اكتفت بـ(أن) والفعل لطولها وجريان الخبر والمخبر عنه وبالذكر في صلتها، كما سدت أيضًا مسد مفعولي ظننت وأخواتها"))[1].

قال ابن هشام: ((وإلى ما ذكر من هذا الشرط يشير كلامُ ابنِ عُصْفُورٍ في (مُقَرَّبه).

وَكَعَسَى حَرَى ولَكِنْ جُعِلَا وَأَلْزِمُوا خَبَرُهَا حَتمًا بِأَنْ مُتَّصِلَا
اخْلَولَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزَرَا))[2].

فأَمَّا (عسى) فجمهور البصريين: على أَنَّ حذف(أن) من خبرها لا يكون إلَّا في الضرورة[3]، ((وتأتي (عسى) على[4] ضربين[1]:

الأول: الناقصة: وهي التي تُقدّر بفعلٍ متعدٍّ فتُقدّر بمعنى قارب، ويقع بعدها اسم إمَّا ظاهر أو مضمر، وخبرها أنْ مع الفعل، ولا تتمّ بدون الخبر نحو: عسى زيد أنْ يخرج، وعسيت أنْ أخرج، والتقدير: عسى زيد الخروج، أي: قارب زيد الخروج، وأصل خبر عسى الناقصة أنْ يكون اسمًا قياسًا على خبر كان، إلَّا أنَّه صار متروكًا.

الثاني: وهي (التامة): وهي التي تقدّر بفعل لازم وهو قرب إذا تقدّم الخبر على اسمها نحو: عسى أنْ يقوم زيد، فقولك: أنْ يقوم فاعل عسى، وزيد فاعل يقوم، والتقدير قرب قيام زيد فإنْ قدمت زيدًا على عسى، جاز أنْ تكون تامة وجاز أنْ تكون ناقصة، فإذا قلت: زيد عسى أنْ يقوم، فإنْ جعلت في عسى ضميرًا يعود إلى زيد فعسى ناقصة، وأن يقوم في موضع نصب بأنَّه خبرها، وإنْ لم تجعل فيها ضميرًا فهي التامّة، وأنْ يقوم في موضع رفع فاعل عسى، فتقول في الناقصة: الزيدان عسيا أنْ يقوما، وفي التامة: الزيدان عسى أنْ يقوما، فتبرز الضمير المستكنّ في الناقصة، والتامّة لا ضمير فيها؛

---

(1) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣٤١/٤.
(2) حاشية ابن هشام (الكبرى): ٢١٩-٢٢٠.
(3) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٢٢٥/٣.
(4) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٤٥/٢-٤٦.

لأنَّ ما بعدها هو الفاعل، ويجوز في الناقصة حذف أنْ من خبرها حملًا على كاد، فتقول: عسى زيد يخرج)).

قال ابن هشام (وظاهر كلام ابن عصفور): ((غِنَى بـ"أَنْ يفعلَ" نحوُ: عسى أنْ تَقُومَ. ولا ينبغي أنْ يمثَّل بـ: عسى أنْ يقوم زيدٌ؛ لأنَّ هذا محتمِلٌ لأنْ تكون "عسى" فيه تامَّة أو ناقصَة، خلافًا للشَّلَوْبِينِ؛ فإنَّه يوجِب أنْ تكون تامةً، ولا بـ: زيدٌ عسى أنْ يقومَ؛ لأنَّه أيضًا محتمِلٌ. قولُه تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[1] كان (تامةٌ)، و(أن يكون) فاعلُ (عسى)، و(أجلُهم) فاعلُ (يكون) عند الحَوْفِيِّ، وفاعلٌ بـ(اقترب)، واسمُ (كان) ضميرُ الشأن عند الزَّمَخْشَرِيِّ وغيرِه، ومَنَع ابنُ عُصْفُورٍ نحوَ ما قال الحَوْفِيُّ، فلم يُجِزْ في: عسى أنْ يقوم زيد؛ أنْ يكون (زيد) فاعلًا بـ(عسى)، والجوازُ اختيار ابن مالك))[2].

من خلال نصِّ ابن هشام تأكيد على(عسى) من الاقتران بـ(أن) وهي والفعل المنصوب من تأويل مصدره خبر الفعل، وليس الاسم الظاهر بعدها، كما ساقه بعضهم وهو وجه من وجوه الإعراب، ولـ(عسى) وجهان في الاستعمال[3]:

((أحدهما: أنْ يرتفع بها الاسم، ومعناها معنى قارب فتفتقر إلى خبر منصوب، كقولك عسى زيد أنْ يقوم، ولا يكون خبرها إلَّا مصدرًا مقدرًا غير مصرح بلفظه، وذلك المصدر هو (أن) والفعل. وعلّة ذلك أنَّهم حققوا لخبرها الاستقبال بأن لأنَّها لا تقتضي غير ذلك إذا وقع بعدها المضارع، فلو جاؤوا مكانها بالمصدر الصريح الذي هي في معناه لم يتحقق فيه معنى الاستقبال، لأنَّ زمن المصدر مبهم غير معين، وقد جاء على جهة الشذوذ والندور والتنبيه على الأصل خبرها مصدرًا مصرحًا به، وذلك في قولهم في المثل «عسى الغُوَير أبؤسا» وأبؤس جمع بأس كرأس وأرؤس، هكذا جاء هذا

---

(1) الأعراف/١٨٥.
(2) حاشية ابن هشام(الصغرى): ١٥٥-١٥٦.
(3) ينظر: المرتجل (في شرح الجمل): ١٣١-١٢٩.

المثل، وقدروه بأن تبؤس، والوجه عسى الغوير أنْ يبئس أي: يأتي بالبأس، عسى أنْ يكون البأس من قبله.

والآخر: أنْ يكون مرفوعها أنْ والفعل، فيحكم على موضعها بالرفع، ويستغنى في هذا الوجه، بذكر ما تضمنه اسمها من الحدث عن الخبر الذي لا يكون إِلَّا حدثًا كقولك عسى أنْ يقوم زيدٌ وعسى أنْ يخرج عمرو). وهو الوجه الذي ارتضاه ابن عصفور، ألا ترى أنَّه لا يجوز أنْ يكون معمولها إِلَّا "أنْ" مع الفعل نحو "عسى زيد أنْ يقوم" ولو قلت: عسى زيد القيام، لم يجز لِأَنَّهَا جعلت لتقريب الْفِعْل؛ فأَمَّا قولهم في المثل "عسى الغُوَيْرَ أَبْؤُسًا" فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه)) [1].

((وَاعْلَم (أَنه) لا بُدَّ لَهَا من فَاعل؛ لِأَنَّهُ لَا يكون فعل إِلَّا وَله فَاعل))[2]. قال ابن عصفور: ((وهذه الأفعال لا يخلو أنْ يكون فاعلها ظاهرًا ومضمرًا، فإنْ كان فاعلها مضمرًا، فإنَّه يستتر في حال الإفراد، ويبرز في حال التثنية والجمع، إِلَّا (عسى) فإنَّه يجوز فيها وجهان: أنْ يستتر وأنْ يبرز. فمثال أنْ يبرز قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا﴾. ومثال استتاره قوله تعالى: ﴿وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا. وإذا اتصل بهذه الأفعال ضمير نصب، نحو: عساك أنْ تقوم، فالأخفش يقول: إنَّ الكاف في موضع رفع وأنْ تقوم في موضع نصب كما كان في الظاهر. ومذهب سيبويه أَنَّ الضمير في موضع نصب وأن يقوم في موضع المرفوع. وهو الصحيح، لأنَّه ليس فيه وضع ضمير نصب موضع ضمير رفع. فإنْ قلت: إنَّ الذي دعا إلى أنْ يقال أَنَّ الضمير وإنْ كانت صيغته صيغة المنصوب في موضع رفع أنْ يبقى على ما كان عليه مع الظاهر من كون الفعل مع أنْ في موضع نصب، والظاهر منصوب،

---

(1) علل النحو: ٢٥٤، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ١٣٢/١
(2) المقتضب: ٦٨/٣

فالجواب: إنَّ الشيء قد يعمل في الظاهر خلاف عمله في المضمر))[1]. ولخبر (عسى) صورتان[2]:

الأولى: أنْ يكون خبرها فعلًا مضارعًا مجرّدًا من أنْ وهو قليل، كما سبق. ولا إشكال في أنْ الفعل خبرها، وهي عاملة عمل كان.

والثانية: أنْ يكون خبرها فعلًا مضارعًا مقرونًا بـ(أنْ) وهذا هو الكثير. واختلف، في إعرابه، على ثلاثة مذاهب[3]:

أحدها: أنَّ عسى عاملة عمل كان أيضًا، وأن والفعل في موضع خبرها. قال ابن عصفور: وهو الصحيح، لأنَّ العرب لما نطقوا به على الأصل، نطقوا به اسم فاعل، كما تقدم في المثل، والبيت.

وثانيها: أنَّ عسى، في ذلك، ليست عاملة عمل كان. بل المرفوع بها فاعل، وأنْ والفعل في موضع نصب على المفعولية، والفعل مضمن معنى: قارب. فإذا قلت: عسى زيد أنْ يقوم، فالتقدير: قارب زيد القيام. أو يكون أنْ والفعل منصوبًا، على إسقاط الخافض. وهذا مذهب سيبويه، والمبرد.

ووجه ثالث: أنْ والفعل مقدر بالمصدر، والمصدر لا يكون خبرًا عن الجثة. وأجيب عنه بأن المصدر قد يخبر به، على سبيل المبالغة.

القول في (ليس وأخواتها)

قال ابن هشام: ((وتبيَّن بهذا أَنَّ (ليس) لا يمكن أنْ تكون تامَّة؛ لأنَّها حرف لا معنى لها في نفسها، فلا يصح أنْ يضاف لها شيء، ولا يمكن أنْ يستقل كلامٌ منها ومن اسمٍ مفردٍ، وأَمَّا سائر أخواتها فذلك فيه ممكنٌ، لا يَمنع منه مانعٌ معنوي، وإنَّما

---

(1) شرح جمل الزجاجي: ٢/٢٩٢
(2) ينظر: المصدر نفسه.
(3) ينظر: المصدر نفسه.

يمنع منه استعمالٌ إِنْ كانَ، واستَثنى ابنُ عُصْفُورٍ مع (ليس): ما زال، وما فَتِئ، وجاء، وقَعَد))[1].

اختلف النحويون في ما بينهم، فمنهم من قال: إنَّ كان وأخواتها أفعالٌ، ومنهم من قال: إنَّها حروفٌ، وهناك فريق يرى: أنَّها أفعال غير حقيقية[2]. وجمهور النحاة يرى إلى أَنَّ هناك في العربية أفعالًا تسمى أفعالًا ناقصة وأشهرها: ((كان وظل، وأصبح وأضحى، أمسى بات، صار، ليس، مازال، ما برح، ما فتئ، ما انفك، ما دام، واسْتَحَالَ، وقَعَدَ، وحَارَ) يدخلن دخول الأفعال القلوب على المبتدأ والخبر، إلَّا أنَّهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر. ويسمى المرفوع اسمًا، والمنصوب خبرًا))[3]. فإذا قلت: ليس زيدٌ قائمًا، فقد نفيت هذا المعنى[4]. وأكثر النّحاة يقولون:[5]إنَّ(ليس) فعل غير متصرّف، وعليه ظاهر كلام سيبويه والخليل، وذهب قوم إلى أنَّها حرف[5]. ومنهم ابن السراج فقال: إنَّ (ليس) حرفٌ؛ لأنَّها لا تتصرف، أي: لا يأتي منها المضارع والأمر[6].

إنَّ الأفعال الناقصة مشهورة في فعليتها، ولا خلاف في شيءٍ منها إلَّا في كلمة واحدة وهي (ليس)، فإنَّ بعضهم يرى أنَّها حرف؛ لجمودها، فلا يأتي منها المضارع ولا الأمر، فقالوا بحرفيتها، والصواب الذي نعتد به أنَّها فعلٌ ناقص، ودليلنا على فعليتها إلحاق تاء التأنيث بها، كقولك: ليست هندٌ حاضرةٌ، وكقولك: لستُ موجودًا، أو لستُ غائبًا، فإلحاق التاء أكبر دليلٍ على أنَّها فعلٌ وليست حرفًا، لأنَّ التاء لا تدخل على الحروف، وإنَّما تدخل على الأفعال، وهذا دليلٌ واضح على فعليتها[7].

---

(1) حاشية ابن هشام (الكبرى): ١٩٨.
(2) ينظر: الأفعال الناسخة: ٢٢.
(3) المفصل في صنعة الإعراب: ٣٤٩، معاني النحو: ٢٠٨/١.
(4) ينظر: التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب): ٣٦٦/٤.
(5) ينظر: البديع في علم العربية: ٤٦٩/١.
(6) ينظر: الأصول في النحو: ٢٧/١.
(7) ينظر: شرح الأجرومية: ١٥٩

وإنَّ جميعُ هذه الأفعالِ يمكِنُ مجيئُها تامَّة مستغنيَة بالفاعِلِ كسائر الأفعالِ اللَّازمة، لا تحتاجُ إلى منصوبٍ، ما عَدا (ليْسَ) فهي ناقصة فإنَّها لا تأتي إلَّا ناقصَة، أَمَّا فَتِئَ، زالَ فلها صورتان(التامة والناقصة)، وهذا دليل واضح على قول ابن عصفور في شرح الجمل: ((وأَمَّا (ليس) فلا تكون إلَّا ناقصة، وقد يكون فيها ضمير الأمر والشأن وقد لا يكون، وهي في الحالتين لنفي الخبر. فإنْ كان الخبر مختصًا بزمان نفته على حسب ما هو عليه من الاختصاص، وإنْ كان محتملًا للحال والاستقبال خلّصته للحال، فتقول: ليس زيد قائمًا الآن، وليس زيد قائمًا غدًا، وإذا قلت: ليس زيد قائمًا، فإنَّما نفيت القيام عن (زيد) في الحال. وجاء بمعنى (أتى)، وإن كانتا ناقصتين كانتا بمعنى (صار). إلَّا أنَّهما لم يستعملا كذلك إلَّا في الموضع الذي سمعتا فيه. وقولهم: (شحذ شفرته حتّى قعدت كأنّها حربة)...)) [1]، أي: صارت؛ وأَمَّا ((فلان قعد يتهكّم بعرض فلان). وأَمَّا (ما زال) و(ما انفك) و(ما فتئ) و(ما برح) **فتستعمل تامة وناقصة**، فتكون تامة للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمر ما فتقول: ما زال زيد عن وطنه. وما زال عمرو عن الضحك، وكذلك باقي أخواتها))[2].

فأصل الأفعال أنْ تكون تامة وناقصة في هذا الباب إلَّا ليس فلا تكون ناقصة عند ابن عصفور، ويبدو أَنَّ ما يحملها على ذلك كونها منفردة لا تتصرف[3]. أو((هذه الأفعال لعدم استغنائها بالمرفوع تسمى أفعالًا ناقصة فلازمة النقص))[4]. يشاركها عند بعضهم ما زال وما فتئ وظل فلا تستعمل تامًا بتة[5]. ومنهم من استبعد(ظلّ)[6]. وما طرحه ابن هشام يخالف حقيقة قول ابن عصفور الذي خصّ ليس وحدها من دون أخواتها.

---

(1) ويروى (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة) أي صارت. ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٦٥/٣.
(2) شرح جمل الزجاجي: ٤٠٨/١-٤٠٩، المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف: ٧٢.
(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٥٠/٢.
(4) المرتجل في شرح الجمل: ١٢٥.
(5) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٠٨/١.
(6) ينظر: النحو المصفى: ٢٥١.

القول في: كان الزائدة بين (الصفة والموصوف)

تتخذ(كان) في النحو العربي ثلاثة أوجه:

الأول: كان الناقصة: وهي من الأفعال الناسخة التي لا تدلّ على الحدث[١]. تدخل على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر فَترفع الْمُبْتَدَأ وَيصير اسْمهَا وتنصب الْخَبَر وَيصير خَبَرهَا وَاسْمهَا مشبه بالفاعل وخبرها مشبه بالمفعول، تَقول: كَانَ زيد قَائِما، وَكَذَلِكَ مَا تصرف مِنْهَا، تَقول: يكون أَخُوك مُنْطَلقًا[٢]. وتَقول: كَانَ عبد الله شاخصًا[٣] رفعت عبد الله بـ(كَانَ) ونصبت شاخصا لِأَنَّهُ خبر كَانَ وَلَا بُدَّ ههنا لـ(كَانَ) من خبر[٤].

الثاني: كان التامة: وهي التي تكتفي بمرفوعها من نحو قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ كَانَ ذُو عسرة﴾[٥]، وَلَو روى بِالنّصب لَكَانَ خبر كَانَ[٦]. وَتكون كَانَ دَالَّة على الْحَدث[٧] فتستغني عَن الْخَبَر الْمَنْصُوب تَقول قدْ كانَ زيدُ، أَي: قد حدث وَخلق كَمَا تَقول: أَنا مذ كنت صديقُك، أَي: أَنا صديقك مذ خلقت[٨]. وَقد يرفعون بـ(كَانَ) الِاسْم وَالْخَبَر[٩]. إذ يضمر فِيهَا اسْمهَا وَهُوَ ضمير الشَّأْن والْحَدِيث فَتَقَع الْجمل بعْدهَا أَخْبَارًا عَنْهَا تَقول كَانَ زيد قَائِم أَي كَانَ الشَّأْن والْحَدِيث زيد قَائِم[١٠].

الثالث: كان الزائدة: فهي التي لا يختلّ أصل الكلام بإسقاطها، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[١١]، ونصب صبيّا على الْحال، أي كيف نكلّم من في المهد صبيّا، وقيل: هي بمعنى صار، وقيل: هي زائدة[١٢].

---

(١) ينظر: الكناش في النحو والصرف: ٢/٤٠.
(٢) ينظر: اللمع في العربية: ٣٧.
(٣) ينظر: الجمل في النحو: ١٥٠، علل النحو: ٢٤٨.
(٤) البقرة/٢٨
(٥) ينظر: اعراب ما يشكل من الفاظ الحديث: ١٣٨.
(٦) ينظر: اللمع في العربية: ٣٧-٣٨، شرح كتاب سيبويه: ١/٢٩٦.
(٧) ينظر: الجمل في النحو: ١٤٥.
(٨) ينظر: اللمع في العربية: ٣٨.
(٩) مريم/٢٩.
(١٠) ينظر: الكناش في النحو والصرف: ٢/٤٠، التذييل والتكميل: ١٠/٢١٧.

وعلى الرغم من جهود النحويين في الفصل بين الأنواع السابقة، إلَّا أَنَّ هناك تداخلًا في مواطن حفظها لنا النحويون، فقد ذكر ابن هشام أَنَّ ابنِ عُصْفُورٍ صرح بأن معنى الزائدة كمعنى الناقصة، وأنَّه لم يصرِّح بحكم الزائدة: هل لها اسمٌ وخبرٌ كالناقصة، أو فاعلٌ كالتامة، أو لا معمولَ لها؟[1]. يقول ابن هشام: ((وظاهرُ كلامِ ابن عصفور أنَّها تامة. وإنَّما تُعتَبر زيادتُها بوقوعها بين ما لا يَستغني أحدُهما عن الآخر، فالزيادة فيها نظيرُ الإلغاء في "ظنَّ"، إلَّا أَنَّ "ظنَّ" وأخواتِها لا تُسمى زائدةً، وسببُه عندي: أنَّ كان الزائدة لا تحتاج لأكثرَ من فاعلٍ غائبٍ يَستتر فيها، وهو ضمير عائد على مضمون الجملة، فتجيء صورتُها صورةَ ما لا حكم لها ولا عمل، بخلاف "ظننت"؛ فإنَّه لا بُدَّ لـ(ظننت) من فاعلٍ مصرَّحٍ به، وإنَّما تُلغى عن المفعولين))[2].

عندما نراجع قول الزجاجي في المتن الذي شرحه ابن عصفور، نجد أَنَّ الزجاجي قد تحدث مفصلًا عن (كان) على أقوال ما تقدم مع بيان علاقة نوع الاسم بعدها فذكر في قولنا: (ما كان أحسنَ زيدًا) أنَّ لها ثلاثة أقوال هي[3]:

أحدها: أنَّها ناقصة، فعلى هذا يكون (أحسن) في موضع نصب، لأنَّه خبر كان وهذا قول رديء، لأنَّ (ما) التي للتعجب لم تدخل على أحسن وإنَّما دخلت على كان.

الثاني: أنَّها تامة، فعلى هذا يكون أحسن في موضع نصب على الحال، وهذا القول أردأ من الأول، لأنَّه قد صار فعل التعجب فضلة.

الثالث: أنَّها زائدة، دخولها كخروجها، وهذا هو الجيد، ((وأَمَّا الزّائدة فإنَّها لا تحتاج إلى اسمين، ولا إلى اسم واحد؛ فهي تقع في وسط الكلام وآخره لا أوّله؛ ولا يتصرّف فيها

---

(1) ينظر: حاشيتا ابن هشام (الكبرى): ٢٠٣.
(2) حاشيتا ابن هشام (الكبرى): ٢٠٣.
(3) شرح جمل الزجاجي١/٣٩٧، ٢/٤٧-٤٨، توجيه اللمع: ٣٨٣-٣٨٤.

بمستقبل ولا أمرٍ، ولا نهيٍ، ولا اسم فاعلٍ))[1]. وقد تأتي كان بلفظ الماضي زائدة، لا عمل لها، ولا دلالة لها على أكثر من الزمان[2].

وتزاد (كَانَ) فِي التعجُّب نَحْو مَا كَانَ أحسن زيدا وَلَا فَاعل لَهَا عِنْد أبي عليّ وإنَّما دخلت تدلُّ على المضيّ وَقَالَ السيرافي فاعلها مصدرها وَقَالَ الزجَّاجي فاعلها ضمير (مَا) وَهَذَا ضَعِيف لوَجْهَيْنِ: أَحدهمَا أَنَّهَا لَو كَانَت كَذَلِك لكَانَتْ هِيَ خبر (مَا) لَا يكون هُنَا إِلاَّ (أفعل) وَالثَّانِي إنَّها كَانَت التامَّة لم تستقم لفساد الْمَعْنى وإنْ كَانَت النَّاقِصَة لم تستقم أَيْضا لأنَّ خَبَرهَا إِذا كَانَ فعلًا مَاضِيا قُدِّرتْ مَعَه (قَدْ) وَتَقْدِير (قَدْ) هُنَا فَاسد لأنَّه يصير مَحْض خبر[3].

وكان السيرافي يذهب إلى أنَّ كان في مثل: (ما كان أحسن زيدًا) تامة وفاعلها المصدر الدالة عليه أي: كان الكون[4]. أو زائدة. قال السيرافيّ: ((إذا قلت: ما كان أحسن زيدًا ففي كان وجهان: أحدهما: أنْ تكون زائدة، كأنك قلت: ما أحسن زيدًا، ثم أدخلت كان لتدل على الماضي، وفي كان ضمير الكون على ما قدمنا في معنى كان إذا كانت زائدة، والوجه الثاني أنْ تجعل (ما) مبتدأة، وتجعل في (كان) ضميرًا من (ما) وهو اسم (كان)، وتجعل(أحسن) خبر(كان)، كقولك: زيد كان ضرب عمرًا))[5]. وأجاز السيوطي أَيْضا زيادة كان آخرا نَحْو زيد قَائِم قِيَاسًا على إِلْغَاء ظن آخرا ورد بِعَدَمِ سَمَاعه وَالزِّيَادَة خلاف الأَصْل فَلَا تُبَاح فِي غير موَاضعهَا الْمُعْتَادَة وشذ زيادتها بَين الْجَار وَالْمَجْرُور فِي قَوْله، كقول الشّاعر[6]:

سَـرَاةُ بَنِـي أَبِـي بَكْـرٍ تَسَـامَى ... عَلَـى كَـانَ المُسَـوَّمَةِ العِـرَابِ

---

(1) اللمحة في شرح الملحة: ٢/٥٨٠
(2) ينظر: شرح ابن الناظم: ٩٩.
(3) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٢٠٤.
(4) ينظر: المدارس النحوية: ١٤٨،
(5) شرح كتاب سيبويه: ١/٣٥٩.
(6) البيت لم يعرف قائله، ورد في شرح المفصل، ٧/ ٩٨ – ٩٩ – ١٠٠، بشرح الكافية، ٢/ ٢٩٣

فالشاهد فيه زيادة (كانَ). والمراد: على المسوّمة العراب[١].

أَمَّا اذا وقعت (ما كان) بعد (أفعل) نحو (ما أحسن ما كان زيد) فكثير. وما فيه مصدرية و(كان) تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية. وفي ذلك أيضا دلالة على مضي المتعجب منه. فلو قصد استقباله لجيء بـ(يكون)[٢]. وتتعين للزيادة إذا وقعت في حشو الكلام، كوقوعها بين (ما) وفعل التعجب، نحو: ما كان أحسن زيدًا[٣]. وَجوز الفرَّاء زيادتها بِلَفْظ الْمُضَارع[٤].

فما الأولى للتعجب، وما الثانية مصدرية وقولك: كان زيد صلتها، أي: ما أحسن كون زيد، ولا يجوز نصب زيد؛ لأنَّ زيدًا من ذوي العلم و(ما) من غير ذوي العلم، فلو جعلت في كان ضميرًا لأعدته إلى (ما) وجعلته زيدًا في المعنى، فتناقضا، فإنْ جئت مكان زيد بشيء من غير ذوي العلم جاز النصب كقولك: ما أحسن ما كان ثوبك وثوبك. ويجوز أنْ تقول: ما كان أحسن ما كان زيد ولكل واحدة منهما حكمها[٥]. وقال قوم: إنَّ (كانَ) إذا زيدت، كانت على وجهَيْن: أحدهما: أنْ تُلْغَى عن العمل مع بقاء معناها. والآخر: أنْ تلغى عن العمل والمعنى معًا، وإنَّما تدخل لضرب من التأكيد. فالأول نحو قولهم: ما كان أحسنَ زيدًا، المراد: أنَّ ذلك كان فيما مضى مع إلغائها عن العمل، والمعنى: ما أحسن زيدًا أمْسِ. وهي في ذلك بمنزلةِ ظننت، إذا أُلغيت بَطَل عملُها لا غير، نحوَ قولك: زيد ظننتُ منطلقٌ. ألا ترى أَنَّ المراد: في ظنّي؟ وأَمَّا الثاني[٦]، فنحو قوله[٧]:

عَلَــى كَــانَ المُسَــوَّمَةِ العِــرَابِ

---

(١) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤٣٨/١.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١٠٠/٢.
(٣) ينظر: شرح ابن الناظم: ٩٩.
(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٢/١،
(٥) ينظر: توجيه اللمع: ٣٨٤.
(٦) ينظر: التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب): ٣٤٨/٤
(٧) هذا عجز بيت لا يعرف قائله، وصدره: (سراة بني أبي بكر تساموا). شرح كتاب سيبويه: ٤٧٩/٢، الخزانة: ٤٤/٣.

واذا جئت بـ(كان) قبل الفعل فنقول: "ما كان أحسن زيدًا"، فتذكر أنَّ (كان) لتدل أنَّه فيما مضى[1].

نعود إلى نص ابن هشام، فابن عصفور قد ربط بين ظنّ وكان حال التعجب، فقال: (وأَمَّا ظننت فيجوز التعجب منه ومن أخواته بشرط الاقتصار على الفاعل، فتقول: ما أظنّني، ولا تذكر المفعولين ولا أحدهما وتحذف الآخر، وإذا أتيت بـ (كان) فلا يخلو أنْ تأتي بها بعد الفعل أو قبله أو بعده وقبله. فإنْ أتيت بها قبل الفعل، فقلت: (ما كان أحسن زيدًا)، ففي ذلك خلاف بين النحويين. فمنهم من ذهب إلى أَنَّ (كان) زائدة و(أحسن) في موضع الخبر. ومنهم من ذهب إلى أنَّها في موضع خبر (ما)، واسمها مضمر فيها يعود على (ما)، والجملة التي هي (أفعل) وفاعلها ومفعولها في موضع خبرها. وهذا فاسد، لأنَّ (ما) التعجبية لا يكون خبرها إلَّا على وزن (أفعل)، إلَّا فيما جاء من هذا محذوف الهمزة، نحو قولهم: (ما خير اللبن للصّحيح، وما شرّه للمبطون) والذاهبون إلى أنَّها زائدة اختلفوا فيها، فمنهم من جعل لها فاعلًا، وهو مضمر المصدر، وهو السيرافي)[2]، ومنهم من ذهب إلى أنَّها مفرغة ليس لها فاعل، وهو أبو علي الفارسي))[3].

فقد تبنى ابن هشام موضوع (كان) الزائدة في رأي ابن عصفور عند الخلاف القائم على نوع (كان) في قول الفرزدق[4]:

فَكَيْفَ إِذَا أَتَيْتُ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيْرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

حيث زيدت (كانوا) بين الصفة وهي(كرام)، والموصوف (جيران)[5]. وَتَأْوِيل هَذَا سُقُوط كَانَ على (وجيران لنا كرام) فِي قَول النَّحْوِيين أَجْمَعِينَ[6].

---

(1) ينظر: الكتاب: ٧٣/١.
(2) شرح كتاب سيبويه: ١٧٤/١.
(3) شرح جمل الزجاجي: ٤٣/٢، ٤٧، ٥١، ٥٢.
(4) ديوانه: ٨٣٥.
(5) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٨٩/١
(6) ينظر: المقتضب: ١١٧/٤

قال ابن هشام: ((فإنْ قلت: فلعل (لنا) في موضعه، و(كان) تامةٌ في موضع الصفة، فلم يُغَيِّر شيئًا من موضعه. قلت: التامةُ بمعنى: حَدَث وخُلِق، نحو: كان الأمرُ، وكان زيدٌ، فيكون التقدير: خُلِقوا فيما مضى، وذلك معلوم، وإذا دار الأمر بين الإخلال باللفظ والإخلال بالمعنى كان الإخلال باللفظ أولى؛ لأنَّ المعنى أعظمُ حُرمةً. هذا كلام ابنِ عُصْفُور))[1].

يُلحظ من نصِّ ابن هشام أَنَّ رأي ابن عصفور في توجيه كان بالزائدة مرده المعنى وليس المقتضي لفظًا على الرفع، وهو قول الخليل فيما نقله سيبويه حين قال: ((وقال الخليل: إنَّ من أفضلهم كان زيدًا، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

فَكيف إذَا رَأَيْتُ دِيارَ قَوْمٍ وجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرامِ

وقال: إنَّ من أفضلهم كان رجلا يقبح؛ لأنَّك لو قلت إنَّ من خيارهم رجلًا، ثم سكت كان قبيحا حتى تعرّفه بشيء، أو تقول: رجلًا من أمره كذا وكذا. وقال: إنَّ فيها كان زيد، على قولك: إنَّه فيها كان زيدٌ، وإلَّا فإنَّه لا يجوز أنْ تحمل الكلام على إنَّ. وقال: إنَّ أفضلهم كان زيدٌ وإن زيدا ضربتُ، على قوله: إنَّه زيدًا ضربت، وإنَّه كان أفضلهم زيدٌ. وهذا فيه قبحٌ، وهو ضعيف، وهو في الشعر جائز. ويجوز أيضا على: إنَ زيدًا ضربتُه، وإن أفضلَهم كأنَّه زيد فتنصبه على إن، وفيه قبحٌ كما كان في إن))[2].

وهذا المعنى الذي أكده ابن عصفور قائلًا: ((فإنْ قيل: فلعلّ (لنا) في موضع الصفة لـ (جيران)، و(كانوا) جملة من فعل وفاعل في موضع الصفة لـ(جيران)، وتكون (لنا) على هذا في موضعها، ولا تحتاج إلى ما ذكر من التكلف. فالجواب: إنَّ (كان) إذا كانت تامة تكون بمعنى: حدث، فإذا قلت: كان عبد الله، فالمعنى على هذا: خلق عبد الله، وحدث عبد الله، فيكون معنى: كانوا على هذا: خلقوا وحدثوا فيما مضى، وذلك معلوم، فتكون هذه الجملة فضلًا لا معنى لها، وإذا كان الإخلال يحتمل أنْ يكون

---

(1) حاشية ابن هشام (الصغرى): ١٣٨-١٣٧.
(2) الكتاب: ١٥٣/٢.

في جانب اللفظ أو في جانب المعنى قدّر في جانب اللفظ لأنَّ المعنى أعظم حرمة من اللفظ، لأنَّ اللفظ إنَّما هو خديم المعنى، ولأنَّه إنَّما أتي به من أجله))[1].

وقد ردَّ المبرد قول الخليل قائلًا: ((وَهُوَ **عِنْدِي على خلاف مَا قَالُوا** من إِلْغَاء كَانَ وَذَلِكَ أَنَّ خبر كَانَ لنا فتقديره: (وجيران كرام كَانُوا لنا)، وَقَوله: ﴿ كَيفَ نُكَلِّم من كَانَ فِي المهد صَبيا﴾ إِنَّمَا معنى كَانَ هَاهُنَا التوكيد فَكَأَن التَّقْدِير وَالله أعلم (كَيفَ نُكَلِّم من هُوَ فِي المهد صَبيا) وَنصب صَبيا على الْحَال وَلَوْلَا ذَلِك لم يكن عِيسَى بَائِنا من النَّاس وَلَا دلّ الْكَلَام على أنَّه تكلم فِي المهد لِأَنَّك تَقول للرجل كَانَ فلَان فِي المهد صَبيا فَهَذَا مَالا يَنْفَكّ مِنْهُ أحد أنَّه قد كَانَ كَذَا ثمَّ انْتقل وَإِنَّمَا الْمَعْنى كَيفَ نكلمه وَهُوَ السَّاعَة كَذَا))[2].

والأظهر هو كلام الخليل و(لنا) من صلة جيران، وكانوا دخولها غير مغير للكلام، كأنَّه قال: وجيران لنا كرام، وأدخل كانوا وجعل فيها ضمير الجيران، كما يجعل في كان الموحدة ضمير ما جرى ذكره في معنى كان الأمر وخلق، ولا تدخل شيئا من الكلام في اسم لها ولا خبر[3]. فزاد (كَان) مع اسمّها، وفَصَل بها بين الصّفة والموصُوف[4].

والمتتبع لآراء النحويين يجد أَنَّ المذهب النحوي قد قام على التأويل والتفسير لأمور ثلاثة هي[5]: الأول: أَنَّ (كان) هنا ناقصة وليست زائدة؛ لأنَّه لم يتحقق فيها صفة الزيادة من تجردها من الإسناد، بل هي مسندة إلى واو الجماعة، وبذلك تكون (واو الجماعة) اسمها والجار والمجرور(لنا) خبر مقدم، والجملة كلها صفة لكلمة (جيران) وجاءت بعدها صفة أخرى هي كلمة (كرام)، وهذا رأي وجيه. والثاني: أَنَّ (كان) هنا زائدة –مع إسنادها لواو الجماعة– بين الصفة والموصوف، والذي يفهم من

---

(1) شرح جمل الزجاجي: ١/٤٠٠-٤٠١
(2) المقتضب: ٤/١١٦-١١٧.
(3) ينظر: الكتاب: ٢/١٥٣، شرح كتاب سيبويه: ٢/٤٨٠
(4) ينظر: الكتاب: ٢/١٥٣، العُدّة في إعراب العُمدَة: ١/٣٢٩
(5) ينظر: النحو المصفى: ٢٥٥-٢٥٦

هذا الرأي أَنَّ الجار والمجرور (لنا) صفة لكلمة (جيران) وأن (كانوا) كلها زائدة مع إسنادها لواو الجماعة وكلمة (كرام) صفة أخرى، وهذا فيما أرى توجيه مرجوح[1]. وقد يكون لكاَنَ موضعٌ آخَرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدُ الله، أي قَد خُلِق عبدُ الله. وقد كان الأمرُ، أي وقعَ الأمرُ[2]. والثالث: ذكره أبو عليّ الفارسي في التذكرة قائلًا: ((كان في هذا البيت لغو، لأنَّ "لنا" قد جرى صفة على الموصوف، فلا يقدر فيه الانتزاع من موضعه كما لم يجز في قوله: مررت برجل معه صقر صائدًا به، لأنَّ (معه صقر) صفة لرجل))[3].

والحقيقة الذي نختاره في البيت أَنَّ "كانوا" و"لنا": كان واسمها وخبرها، ومعني اللام الاختصاص، والجملة في موضع الصفة، وإطلاق الخليل وسيبويه عليها أنَّها زائدة لا يعنيان بالزيادة ما فهم النحويون عنهما، إنَّما أرادا بالزيادة أنَّه لو لم تدخل هذه الجملة بين (جيران)ور(كرام) لفهم أنَّ هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضي، وأنَّه قد فارقهم، فالجيرة كانت في الزمان الماضي، فجئ بقوله: "كانوا لنا" علي هذا المعني، لا يستفاد بها إِلَّا تأكيد ما فهم من المضي قبل دخولها، فأطلق عليها الخليل الزيادة بهذا المعني لا بمعني أنَّها زيدت كزيادة: ما كان أحسن زيدا![4].

القول في حذف مفعول الفعل (ظنَّ):

ظنَّ من الأفعال المتعدية لمفعولين أصلها مبتدأ وخبر من نحو: ظننت زيدًا قائمًا، وهذه الافعال من اليقين والرجحان قد خصتا من النواسخ الفعلية التي أثرت على المسند والمسند إليه، وهي تماثل في العمل أفعال أعطى وكسا الناصبتين لفعلين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، من نحو: أعطيت زيد درهمًا، والفرق بين باب ظنّ وباب أعطى أننا اذا رفعنا العامل ترجع الجملة إلى أصلها مبتدأ وخبر في باب ظن فيُصار إلى:

---

(1) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٢٤/٣
(2) ينظر: الكتاب: ٤٦/١
(3) شرح التسهيل: ٢٢١/٤.
(4) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢١/٤.

زيدٌ وقائم، ولا يحدث ذلك في أعطى، فلا نقول: زيد درهم إذ لا يتحقق فيه المبتدأ والخبر([1]).

هذان الفعلان (أعطى وظنّ) يسمحان بحذف المفعولين أو أحدهما وإبقاء الآخر حذف اختصار أو اقتصار، فمثال حذف مفعوليه في (أعطى) حذف اختصار أنْ تقول في جواب من قال: (هل كسوت زيدًا ثوبًا) فتقول: (كسوت)، لدلالة ما تقدم من السؤال، ومثال حذف أحدهما اختصارًا أنْ تقول: أعطيت زيدًا في جواب من قال: لمن أعطيت الدرهم؟ تريد(اعطيته درهمًا)، ومثال الحذف في(أعطى) اقتصارًا لمفعوليه تقول: أعطيت، ولا تريد أنْ تخبر أكثر من أنَّه وقع منك هذا الفعلان، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾([2])، ومثال الحذف لمفعول[2] واحد اقتصارًا تقول: أعطيت زيدًا ولا تريد أنْ تخبر بما أعطيت، وأعطيت درهمًا فلا تخبر لمن أعطيت([3]).

أَمَّا الحذف اختصارًا واقتصارًا في ظنَّ، فلا يخلو الحذف في مفعولين أو أحدهما، فإنْ حذفت المفعولين اختصارًا فهو جائز من نحو قول الكميت بن زيد([4]):

بأيّ كتابٍ أَمْ بأيّةِ سُنَّةٍ ترى حُبّهم عارًا عليّ وتحسِبُ

يريد: وتحسب حبهم عارًا عليّ([5]). أَمَّا حذفهما اقتصارًا فقد قال ابن عصفور: ((ففيه ثلاثة مذاهب عند النحويين، منهم من منع وهو الأخفش، ومنهم من أجاز وعليه أكثر النحويين، ومنهم من فصل فأجاز في ظننت وما في معناها، ومنع في علمت وما في معناها))([6]). والصحيح عنده جواز[7] حذف المفعولين([7]).

---

(1) ينظر: المقتضب: ٣/٩٥، اللمع في العربية: ٥٣.
(2) الليل/١٠.
(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٢٩٠.
(4) ديوانه: ٥١٦، المسائل الحلبيات: ٧٣، والمحتسب: ١/ ١٨٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٧٣.
(5) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١/٥٦٦-٥٦٧، شرح ابن عقيل: ٢/٥٥
(6) شرح جمل الزجاجي: ١/٢٩١
(7) ينظر: المصدر السابق: ١/٢٩٢

أَمَّا حذف أحدهما فلا يخلو الحذف اختصارًا واقتصارًا، قال ابن عصفور: ((فإنْ كان اختصارًا فجائز قليل فمن ذلك قوله:

وَلَقَـد نزلْـتِ فَـلَا تَظُنِّـى غَيْـرَه مِنِّـى بِمَنْزِلَـة المُحـبِّ المُكْـرم

تقديره: فلا تظني غيره كائنا أو واقعا))[1].

((وأَمَّا الاقتصار فلا يجوز اصلًا ولا خلاف في منعه بين أحد من النحويين فلا يجوز أنْ تقول: ظننت زيدًا تريد وقع مني ظنّ بزيد))[2]. وهذا ما خصه ابن هشام بالقول: ((قولُه: (ولا تُجِزْ هُنَا): ابنُ عُصْفُورٍ: لا خلافَ بين النحاة في امتناع الحذف في أحدهما لغير دليل، نحو: ظننت زيدًا، وأَمَّا لدليلٍ فيجوز))[3].

فابن هشام عرَّج على باب ظن في حذف أحد مفعوليه حذف اقتصار وليس اختصار، وإنَّما خص بالدليل لأنَّ ظن واخواتها أكثر ما يكون الحذف فيهما من السؤال، أو يكون في أصل الفعل جاري على مفعول اذا كان بمعنى غير اعتقد، فظنَّ تأتي بمعنى اتهم، ورأى التي بمعنى أبصر، فلا تحتاج لمفعولين[4].

القول في الفعلين (أعلم وأرى):

قال ابن هشام: ((قلت: إنَّما تعدِّيْ "أعلمَ" و"أَرى" إلى ثلاثةٍ؛ لأنَّهما نُقِلا ممَّا يتعدَّى لاثنين، فكسَبَهما حرفُ النقل مفعولًا ثالثًا، وأَمَّا البواقي فإنَّما تعدَّت للثلاثة على تضمُّنها معنى(أعلمَ وأَرى)، ذكره ابنُ عُصْفُورٍ رحمه الله تعالى وغيرُه، فلهذا بوَّب على الأصل، كما تقول: باب "كان"، وتتركُ ذِكرَ أخواتِها))[5].

هما فعلان متعديان لمفعول أو أكثر بحسب ما تفضيه من معان، فاذا كان علم بمعنى عرف من نحو: علمت زيدًا أي: عرفته كان على مفعول واحد، ومثلها (رأى)

---

(1) شرح جمل الزجاجي : ٢٩٢/١.
(2) المصدر السابق: ٢٩٣/١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٢٠/١
(3) حاشية ابن هشام (الصغرى): ١٩١.
(4) ينظر: التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب): ٤٣٢/٤، شرح ابن عقيل: ٥٢/٢.
(5) حاشية ابن هشام(الصغرى): ١٩٣.

البصرية[1]، فإنْ كانت بمعنى اليقين[2]، ((مِمَّا كَانَ دَاخِلا على[3] الْمُبْتَدَأ وَخَبره فَكَمَا لا بُدَّ للمبتدأ من خَبره فَكَذَلِك لابد للْمَفْعُول الأول من الثَّانِي وَتلك الْأَفْعَال ظننتُ وحسبت وخلت وَزَعَمت وَوجدت بِمَعْنى علمت وَرَأَيْت بِمَعْنى علمت تَقول ظَنَنْت زيدا قائماَ وحسبت مُحَمَّدًا جَالِسا وخلت أَبَاك كَرِيمًا وَزَعَمت أَخَاك عَاقِلا وَوجدت الله غَالِبا وَعلمت أَبَا الْحسن عفيفا وَرَأَيْت مُحَمَّدًا ذَا مَال وَكَذَلِكَ مَا تصرف من هَذِه الْأَفْعَال))[4].

أَمَّا اذا سبقتا بهمزة التعدية فإنَّهما يتعديان من الواحد والثاني إلى المفعول الثالث، فتقول: أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا، ويكون المفعول الثاني والثالث منصوبان على ما أصله مبتدأ وخبر[5]. قال ابن الناظم: ((كثيرًا ما يلحق بناء الفعل الثلاثي همزة النقل، فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلا قبل، فيصير بها متعديًا إنْ كان لازمًا، كقولك في (جلس زيد): أجلست زيدًا. ويزداد مفعولًا إنْ كان متعديًا كقولك في (لبس زيد جبَّة): ألبست زيدًا جبَّة، ومن ذلك قولهم في (رأى) المتعدية إلى مفعولين، وفي (علم) أختها: رأى الله زيدًا عمرًا فاضلا. وأعلم الله بشرًا أخاك كريمًا، فعدوا الفعل؛ بسبب الهمزة؛ إلى ثلاثة مفاعيل: الأول هو الذي كان فاعلا قبل، والثاني، والثالث هما اللذان كانا مبتدأ وخبرًا في الأصل، ولهما ما لمفعولي (علم) من جواز كون ثانيهما مفردًا، وجملةً، وظرفًا. ومن امتناع حذفهما، أو حذف أحدهما إلَّا بقرينة))[6].

أعلم وأرى لم تكونا وحدهما من ينصب المفاعيل الثلاثة فقد شاركهما نبأ، وأنبأ، وزاد الفرَّاء: أخبر، وخبر، وزاد الكوفيون: حدث[7].((تقول: أعلمت زيدًا[8] عمرًا قائمًا، وكذلك الباقي. وهي عاملة أبدًا تقدمت مفعولاتها أو توسطت أو تأخرت. ويقع موقع المفعول الثالث كل ما جاز أنْ يقع موقع المفعول الثاني من مفعولي (ظننت وأخواتها)،

---

(1) أوضح المسالك: ٢٨/٢.
(2) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٤١.
(3) اللمع: ٥٢.
(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٦٣/٢، شرح التسهيل: ١٠٠/٢.
(5) شرح ابن الناظم: ١٥٤.
(6) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٣٣/٤.

مثل أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا، وأعلمت زيدًا عمرًا قام أبوه، وأعلمت زيدًا عمرًا أبوه قائم، وأعلمت زيدًا عمرًا في الدار. وكذلك الباقي))[1]. قال ابن مالك: ((وألحق سيبويه نبّأ. وزاد غيره أنبأ وخبّر وأخبر وحدّث، ولا بُدَّ من تضمينها عند الإلحاق معنى أعلم، ولم يذكر أبو علي إلا أعلم وأرى ونبأ وأنبأ، وتابعه الجرجاني. وألحق الأخفش أظن وأخواتها المذكورة بعدها))[2].

فالأصل هو أعلم وأرى، ثم نبأ عند سيبويه، يقول أبو علي الفارسي: أنبأ وخبر وأخبر وحدث: إنَّ الأصل تعديتها بحرف الجرّ، فإنْ سمع تعديها صريحًا فاتساع، وزعم أنْ حدث إنَّما سمعوا تعديتها إلى ثلاثة في قول الشاعر[3]:

أوْ مَنَعْتُم مَا تُسْأَلُونَ، فَمَن حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَينَا الوَلَاءُ

((قال: ولا دليل فيه لأنَّه إنَّما وصل بالتضمين، وإذا لم يكن يصل بنفسه إلَّا في هذا فلا دليل فيه))[4].

أَمَّا ابن عصفور فقد سار بركب النحويين في نصبها المفاعيل الثلاثة على المشهور من الأفعال، فقال: ((والذي يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين: أعلم، وأرى المنقولان من علم ورأى المتعدّيان إلى مفعولين، وأنبأ، ونبّأ، وأخبر، وخبّر، وحدّث إذا ضمنت معنى أعلمت))[5].

---

(1) شرح المقدمة المحسبة: ٣٦٣/٢.
(2) شرح التسهيل: ١٠٠/٢.
(3) البيت للحارث بن حلزة في ديوانه: ٢٧، شرح الأشموني: ٣٨٣/١
(4) التذييل والتكميل: ١٦٣/٦.
(5) شرح جمل الزجاجي: ٢٧٨/١

القول في (امتناع جزم الاسم وجر الفعل)

قال ابن هشام: ((قال ابنُ عُصْفُورٍ: لا ينبغي أنْ يُسأل: لِمَ اختَص الاسمُ بالجر، والفعلُ بالجزم؟ لأنَّه سؤالٌ عن مبادئ اللغات، وهو باطل؛ لأنَّه يؤدي إلى التسلسل. وإنَّما يُسأل: لم لا يُخفض الفعلُ المضافُ إليه، نحو: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ﴾[1]؟ والجواب: أَنَّ الإضافة في الحقيقة لمصدره، وإن كانت في اللفظ له. ولِمَ لا يُجزِم ما لا ينصرف؛ لأنَّه لَمَّا أشبه الفعلَ حُمِل عليه في امتناع الخفض والتنوين، فكان ينبغي أنْ يُجَر بالسكون... وأنْ لا يُتَكلَّف حملُه على النصب؟ والجواب: أنَّه كان يؤدي إلى الإخلال بحذف الحركة والتنوين))[2].

إنَّ ما وقف عليه ابن هشام في نصِّه الوارد في أعلاه يتحدد من لفظ الاسم والفعل القسيم الأول والثاني من أقسام الكلام إلى جنب الحرف قول سيبويه من ذلك وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنَّه ليس في الأسماء جزم؛ لأنَّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال[3]. قال المبرد: ((اعْلَم أَنَّ حق الْأَسْمَاء أَنْ تعرب جمع وَتصرف فَمَا امْتنع مِنْهَا من الصّرْف فلمضارعته الْأَفْعَال؛ لِأَنَّ الصّرْف إِنَّمَا هُوَ التَّنْوِين، وَالْأَفْعَال لَا تَنْوِين فِيهَا وَلَا خفض، فَمن ثمَّ لَا يخْفض مَا لَا ينْصَرف إِلَّا أَنْ تضيفه أَو تدخل عَلَيْهِ ألفا ولاما، فتذهب بذلك عَنهُ شبه الْأَفْعَال، فَتَردهُ إِلَى أَصله؛ لأنَّ الذى كَانَ يُوجب فِيهِ ترك الصّرْف قد زَالَ وكل مَا لَا يعرب من الْأَسْمَاء فمضارع بِهِ الْحُرُوف؛ لِأَنَّهُ لَا إِعْرَاب فِيهَا وَسَنذكر من هَذِه الْأَسْمَاء جملَة تدل على جَمِيعهَا، وَنَذْكُر مَا ضارعت فِيهِ الْحُرُوف؛ لأنَّا قد أحكمنا بَاب مَا ينْصَرف ومالا ينْصَرف))[4].

---

(1) المائدة/١١٩.
(2) حاشية ابن هشام (الصغرى): ٤٥، شرح جمل الزجاجي ١/ ١٠٨، ١١٤.
(3) ينظر: الكتاب: ١٤/١.
(4) المقتضب: ١٧١/٣.

والْإِعْرَاب ثَلَاثَة أضْرب، وَهُوَ: الرّفْع وَالنّصب والجر، فالجر امْتنع من الْفِعْل، لأنَّ الْجَرّ إِنَّمَا يكون بِالْإِضَافَة[1]، وَالْفضل بِالْإِضَافَة تَخْصِيص الْمُضَاف، وَالْفِعْل لَو أضفت إِلَيْهِ لم تخص مَا قبله ألا ترى أَنَّك لَو قلت: هَذَا غُلَام، لَكِن مُبْهما، فَإِذا قلت: غُلَام زيد، اخْتصَّ بِملك زيد، فَلَو قلت: جَاءَنِي غُلَام يقوم، لم يخْتَص الْغُلَام بإضافته إِلَى (يقوم) لأنَّ الْقيام يكون من زيد، وَمن عَمْرو، وَسَائِر النَّاس، فَلهَذَا أسقط الْجَرّ من الْفِعْل[2].

((فاستقر بِمَا ذكرنَا أَنَّ الْجَرّ للأسماء، والجزم للأفعال، وَبَقِي الرّفْع وَالنّصب مشتركين للأسماء وَالْأَفْعَال))[3]. ((وَاعْلَم أَنَّ للاسم حدًّا وخواص، فحده: كل مَا دلّ على معنى مُفْرد تَحْتَهُ، غير مقترن بِزَمَان مُحَصل فَهُوَ اسْم، كَقَوْلِه: رجل، وَفرس))[4]، وَمَا أشبه ذَلِك، أَلا ترى أَنَّ هَذِه اللَّفْظَة دَالَّة على شخص مُجَرّد من شَيْء سواهُ ! ((وَأَمَّا الْخَواص[5]: فجواز دُخُول الْألف وَاللَّام عَلَيْهِ، والتنوين، وحرف من حُرُوف الْجَرّ، ووقوعه فَاعِلا ومفعولا، وَالْإِضَافَة، والإضمار وَمَا أشبه ذَلِك، وَأَن يحسن مَعَه ضرّ ونفع))[6]. أَمَّا الْفِعْل فحده أَنْ يُقَالَ: كلّ كلمة تدلُّ على معنىً وزمان مُحَصل فَهُوَ فعل، كَقَوْلِك: ضرب، وَانْطَلَق، يدلُّ على انطلاق فِي زمَان[7]. وَله أَيْضًا خَواص، فَمن خواصه التَّصَرُّف[8]، نَحْو: ضرب يضْرب، وَذهب يذهب، وَمَا أشبهه. وَمِنْه صِحَة الْأَمر، نَحْو: اضْرِب، واقتل، وَمَا أشبهه[9].

---

(1) ينظر: الكتاب: ١/١٤.
(2) ينظر: علل النحو: ١٤٥.
(3) الكتاب: ١/١٤، شرح جمل الزجاجي: ١/١١٦-١١٧.
(4) الكتاب: ١/١٢، المقتضب: ١/٣، الأصول في النحو: ١/٣٦.
(5) المقتصد: ٧١، أسرار العربية: ٥-٦.
(6) المقتضب: ١/٣، الأصول في النحو: ١/٣٧-٣٨، الإيضاح في علل النحو: ٥٠-٥٢.
(7) ينظر: الأصول: ١/٣٨، الحلل: ٦٦، شرح جمل الزجاجي: ١/٩٥.
(8) ينظر: المقتصد: ٨٢.
(9) ينظر: الكتاب: ١/١٢، الإيضاح في علل النحو: ٥٢.

وَأَسْمَاء الْزْمَان تُضَاف إِلَى الْأَفْعَال كقوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1]، فَإِذا أضيفت إِلَيْهَا كَانَت مَعهَا كالشيء الْوَاحِد، وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة، وإنَّما جاز ذلك لأنَّ المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره؛ فالتقدير فيه: ﴿ هذا يومُ نَفْعِ الصادقين صدقُهم﴾، وَمَتى جزمتها فصلت مِنْهَا؛ أَلا ترى أَنَّك تَقول: جئْتُك يَوْم خرج زيدٌ، وَهَذَا يَوْم يخرج زيد، و﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ فَلَمَّا وصلتها بِـ(مَا) جعلتهما شَيْئًا وَاحِدًا فانفصلت من الْإِضَافَة فَعمِلت[2]. كما قرأ نافعٌ ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ بفتح الميم وعلى هذا لا يَبقى لكم فيه حُجَّة[3].

قال ابن عصفور: ((قوله: وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرف بيّن. التصرف في الأفعال اختلاف أبنيتها لاختلاف أزمنتها، نحو: ضرب يضرب اضرب. قوله: وإنَّما لم تجزم الأسماء...يعني التي لا تتصرف، وقد كان ينبغي أنْ تجزم حملًا للخفض فيها على الجزم لشبهها بالمضارع، لأنَّها متمكنة في الأصل يلزمها حركة وتنوين، لأنَّ الحركة تدلّ على المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة وغير ذلك من المعاني، والتنوين يدلُّ على أَنَّ الاسم أصل في نفسه باق على أصالته، فلو جزمت لذهب منها الحركة للجزم، وقد كان ذهب منها التنوين للشبه، فكانت تختل بحذف التنوين والحركة))[4].

والحقّ أَنَّ ((جميع ما لا ينصرف، إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف، انجرّ؛ لأنَّها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف، وأدخل فيها المجرور، كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، فأمنوا التنوين))[5]. قال أبو حيان:

---

(1) المائدة/١١٩.
(2) ينظر: المقتضب: ٢/٥٣، وينظر: المفصل في صنعة الاعراب: ١٢٨، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١١٤/١
(3) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٣١٦
(4) شرح جمل الزجاجي: ٤٥/١-٤٦.
(5) شرح كتاب سيبويه(للسيرافي): ١٧٠/١.

((وكذلك أيضًا يجب قياسًا جزم الأسماء التي لا تنصرف أنَّها لمَّا أشبهت الفعل فزال منها التنوين والخفض، وجب أنْ تكون – إذا دخل عليها عامل من عوامل الخفض– دون علامة لزوال علامة الخفض بالشبه، والجزم هو أنْ يدخل عامل، فلا يحدث علامة، بل يكون ترك العلامة علامة له. فأَمَّا الفعل المضارع فلم يؤثر فيه الاسم المضاف إليه لأنَّ الإضافة في المعنى إنَّما هي للمصدر المفهوم منه))[١].

إنَّ هذه العبارة تقتضي أنَّه امتَنع دخولُ الجر على الفعل من حيث امتَنع دخولُ الجزم على الاسم، فكيف صار امتناعُ دخولِ الجزم على الأسماء أصلًا لمنع دخول الجر على الأفعال؟ وما وجه ردِّ أحدِهما على الآخر؟ والجواب: أنَّه لم يَجعل امتناعَ الجزم في الأسماء علةَ منعِ دخول الجر في الأفعال، وإنَّما أراد أَنَّ كل واحدٍ منهما ممتنعٌ في بابه؛ للعلَّة التي تمنعه، والمعنى الذي يُحِيله. على أَنَّ نظير هذه العبارةِ وقع لسِيبَوَيْهِ رحمه الله، فإنَّه قال: وليس في الأفعال المضارعةِ جرٌّ، كما أنَّه ليس في الأسماء جزمٌ، واختَلف الناسُ، فمنهم من حَمَل كلامَه على ما ذكرت، ومنهم من حمله على غير ذلك[٢].

فَإِنْ قَالَ قَائِل: فَلم صَار الرّفْع وَالنّصب يدخلَانِ على الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال، واختص الْجَرّ بالأسماء، والجزم بالأفعال؟ قيل: لأنَّ أصل الْإِعْرَاب إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَسْمَاء دون الْأَفْعَال[٣]، وَالدّلَالَة على ذَلِك أَنَّ الْأَسْمَاء لَو لم تعرب لأشكل مَعْنَاهَا، أَلا ترى أَنَّك لَو قلت: مَا أحسن زيد. لَكُنْت ذاما لَهُ. وَلَو قلت: مَا احسن زيد؟ لَكُنْت مستفهما عَن أَبْعَاضه أَيهَا أحسن. وَلَو قلت: مَا أحسن زيدا! لَكُنْت مُتَعَجِّبا[٤]. وَأَمَّا الْأَفْعَال فَإِنَّهَا لَو لم تعرب لم يشكل مَعْنَاهَا، لِأَنَّهَا بنيت لأزمنة مَخْصُوصَة، فإعرابها أَو تَركهَا لَا يخل بمعناها [٥]، أَمَّا الْجَزْم فلم يجز دُخُوله على الِاسْم، لِأَنَّهُ لَو دخل عَلَيْهِ

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/١٤٠.
(٢) ينظر: حاشية ابن هشام (الكبرى): ٧٦–٧٧، شرح جمل الزجاجي ١/ ١٠٨، ١١٤.
(٣) علل النحو: ١٤٢–١٤٣.
(٤) ينظر: الكتاب: ١/٧٢، المقتضب: ٤/١٧٣، همع الهوامع: ١/٤٤.
(٥) ينظر: أسرار العربية: ١٢.

لأوجب حذف شَيْئَيْنِ، وهما: التَّنْوِين وَالْحَرَكَة[٢]، وَالِاسْم فِي نِهَايَة الخفة[٣]، فَكَانَ ذَلِك يُؤَدِّي إِلَى الإجحاف بِهِ، فَسقط الْجَزْم من الْأَسْمَاء، وَأدْخل فِي الْأَفْعَال، إِذْ كَانَ الْفِعْل ثقيلا[٤]، يحْتَمل الْحَذف وَالتَّخْفِيف، فاستقر الْجَزْم للْفِعْل لما ذكرنَا[٥].

القول في (عطف الفعلين)

اشترط النحاة في عطف الفعل على الفعل اتفاقهما بالزمن مهما كانت صيغته سواء كان (فعل) أو (يفعل) ما دام المعنى ينبئ بتلازمهما زمانًا، فيصح عطف الفعل على الفعل ولو ماضيًا على مستقبل، وعكسه بشرط اتفاق الزمان مثل، قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾[٦]، مثل، قوله تعالى: ﴿تَبارَكَ الَّذِي إِنْ شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا[٧]، حيث عطف المضارع على الماضي[٨]. وهذا العطف وان اختلف لفظًا لكن الزمن واحد من حيث دلالته، قال ابن مالك: ((أنَّ الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر لا يكونان إلَّا متفقين في الزمان. فلا يعطف ماض على مستقبل، ولا مستقبل على ماض. فإنْ اختلفا في اللفظ دون الزمان جاز))[٩].

أَمَّا ابن هشام فقد نقل نصًا لابن عصفور يقول فيه: ((يَصِحّ: ابنُ عُصْفُورٍ: بشرط اتفاقهما في الزمان، **والأحسنُ أنْ يتفقا في الصيغة** مع اتفاقهما في الزمان، وقد تختلف الصيغ مع اتفاق الأزمنة، كقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ﴾ وقولِه: ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ﴾، ثم قال: ﴿وَيَجْعَلْ لَكَ﴾ في قراءة مَنْ جَزَمَ))[١٠]. فمن خلال نص ابن هشام أنَّه اشترط الصيغة الواحدة لتحقق العطف لا كما ذهب إليه كثير من النحويين، ومنهم ابن عصفور حين قال: ((**وقد يجوز أنْ تختلف الصيغ في الأفعال**

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٠٢.
(٢) ينظر: الكتاب: ١٤/١.
(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٠٠-١٠١.
(٤) ينظر: علل النحو: ١٤٥.
(٥) هود/٩٨.
(٦) الفرقان/١٠.
(٧) ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٥٢٢/٢.
(٨) شرح الكافية الشافية: ١٢٧٣/٣.
(٩) حاشية ابن هشام(الصغرى): ٤٩٣-٤٩٤.

المعطوفة مع اتفاق الزمان، نحو: إنْ قام زيد ويخرج يقم بكر، فعطف (يخرج) على (قام) لاتفاقهما في الاستقبال. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾( ) ألا ترى أَنَّ المعنى: **أنزل** من السماء ماء فـ**أصبحت** الأرض مخضرة، وقول الشاعر( )[٢]:

ولقد أمُرُّ على اللَّئيم يَسُبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني

فعطف (فمضيت) وهو ماض على (أمرّ)، لأنَّ (أمرّ) في المعنى ماض، ألا ترى أَنَّ المعنى: لقد مررت على اللئيم يسبني فمضيت؟ وأَمَّا إذا اختلف الزمان، فلا يجوز العطف، فلا تقول: زيد قام ويخرج، تريد: **قام فيما مضى ويخرج فيما يستقبل**))( ).

هذا اتساع في الاستعمال، ويحفظ للعربية نموها ما دام الحديث عن غاية المتكلم في تحقق الزمن والمعنى، واعلم أَنَّ أسير بمنزلة سرت إذا أردت بأسير معنى سرت( ). فقول الشاعر: أمرّ يرئيد: ولقد مررت( )،((أي مررت فمضيت ولا تقول (زيد قام ويخرج) تريد قام فيما مضى ويخرج فيما يستقبل على أنْ يكون من عطف الفعل على الفعل، لأنَّ هذا العطف معدود من عطف المفرد على المفرد، فإذا اختلفا في الزمان صار من عطف الجمل))( ).قال ابن جني: ((ولقد أمّر على اللئيم يسبني، فإنَّما حكى فيه الحال الماضية، والحال لفظها أبدا في بالمضارع؛ نحو قولك: زيد يتحدث ويقرأ، أي هو في حال تحدث، وقراءة. وعلى نحو من حكاية الحال في نحو هذا قولك: كان زيد سيقوم أمس، أي كان متوقعا "منه القيام" فيما مضى. وكذلك قول الطرماح( ):

واستيجابَ مَا كَانَ فِيْ غَدِ

() الحج/٦٣.

٢) البيت لرجل من بني سلولٍ مولدٍ. ينظر: الكتاب: ٢٤/٣، والبصائر والذخائر: ١١١/٨، ونسبه الاصمعي لشمر بن عمر الحنفيّ. الاصمعيات: ١٢٦.

٣) شرح جمل الزجاجي: ١١٢/١-١١٣

٤) ينظر: الكتاب: ٢٤/٣.

٥) ينظر: الخصائص: ٣٣٣/٣.

٦) ارتشاف الضرب: ٢٠٢٣/٢.

٧) هو جزء من بيت وتمامه: (فَإِنَّي آتِيكُمْ لأَشْكُرَ مَا مَضَى ...مِنَ الأَمْسِ وَاسْتِيجَابَ مَا كَانَ فِي غَدِ). ينظر: ديوانه: ٥٧٢، حماسة البحتري: ٢٣١.

كون عذره فيه: أنَّه جاء بلفظ الواجب؛ تحقيقًا له، وثقة بوقوعه، أي: إنَّ الجميل منكم واقع متى أريد، وواجب متى طلب)) [٢]. فجاء بـ(كان) ويريد: (يكون)[٣].

ولم يرد أَنَّ ذلك كان منه مرة وأنَّه لا يعود إليه، وإنَّما أراد أنَّ ذلك سجيته أبدًا، وقال جرير[٤]:

قالَتْ جُعادَةُ مَا لِجِسْمِكَ شاحِبًا وَلَقَد يَكُونُ عَلَى الشَبَابِ نَضِيرًا

يعني: ولقد كان[٥].

قال ناظر الجيش: ((ولا يجوز عطف فعل على فعل إلَّا بشرط أنْ يتفقا في الزمان نحو: إنْ قام زيد ويخرج عمرو يقم خالد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ ومنه قول الشاعر:

وَلقدْ مَرَرْتُ عَلَى اللّئيمِ يسبُّني مَضَيْتُ ثُمَّت قُلْتُ لَا يعْنينِي

لأنَّ أمر في المعنى ماض ألا ترى أَنَّ المعنى: ولقد مررت فعطفت عليه مضيت))[٦].

---

(١) الخصائص: ٣/٣٢٥.
(٢) ينظر: شرح القصائد السبع الجاهليات الطوال: ٤٢٢.
(٣) شرح ديوان جرير: ٢٢٢.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه(للسيرافي): ٣/٢١٨.
(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧/٣٥١٦.

الفصل الثالث

آراء ابن عصفور النحوية في فكر ابن هشام

دراسة في الحروف

القول في دلالة الحرف (ثُمّ) على المفرد أو الجمع:

قال ابن هشام: ((قولُه: (ثُمَّ حَرْفٌ): مَنْ قال: إنَّه أراد بـ"اسم" و"فعل" و"حرف": الجمعَ؛ فمردود؛ لأنَّ ذلك خاصٌّ بالنفي، كـ: ما جاءني رجلٌ، وأداةِ العموم، نحو: كلُّ رجلٍ، والتمييزِ، نحو: عشرون رجلًا، والتقليلِ، نحو: أقلُّ رجلٍ، ومِنْ ثَمَّ يُستثنى من هذا؛ وذلك لأنَّه راجعٌ إلى النفي. قيل: وفي غيرها، نحو ﴿فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾[1]، ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾[2]... **قال ابنُ عُصْفُورٍ**:[3]وشرطُ المفردِ بمعنى الجمعِ أنْ لا يكون في الإيجاب، وأنْ يكون نكرةً، فقولُه[4]:

فِـــيْ حَلْقِكُـــمْ عَظْـــمٌ))[5].

إنَّ المطلع على كلام العرب وأساليبهم في الخطاب يجد تلونًا في الخطاب الذي لا يشكل لبسًا عند المتلقي، فتارة يخاطب المفرد دون المثنى والجمع، وتارة أخرى يكون خطاب ذلك المفرد بالجمع، قال سيبويه: ((وليس بمستنكَرٍ في كلامهم أنْ يكون اللفظُ واحدًا والمعنى جميعٌ، حتَّى قال بعضُهم في الشعر من ذلك مالا يُسْتَعْمَلُ في الكلام))[6]. ويجوز مثله فِي الشّعْر للضَّرُورَة، وجوازه فِي الشّعْر إنَّما نحمله على الْمَعْنى لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنى جمَاعَة وَقد جَازَ فِي الشّعْر أَنْ تفرد وَأَنت تُرِيدُ الْجَمَاعَة إِذا كَانَ فِي الْكَلَام دَلِيل على الْجمع[7] منه قول عَلقَمَةُ بن عَبَدَةَ[8]:

بِهَا جِيَفُ الحَسْرَى فأمَّا عِظامُها فَبِيضٌ وأَمَّا جِلْدُها فصَلِيبُ

---

(1) القمر/٥٤.
(2) الانفطار/٥.
(3) هذا جزء من بيت لعلقمة بن عبدة، وتمامه (لا تُنكِرُوا القَتْلَ وقد سُبينا ... في حَلقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينَا). ينظر: الكتاب: ٢٠٩/١، مجاز القرآن ٧٩/١، معاني القرآن (للأخفش): ٢٤٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٨٣/١.
(4) حاشية ابن هشام(الكبرى): ٥٤-٥٣،، شرح جمل الزجاجي ٨٨/١، ٤٧٥، ٤٨٦.
(5) الكتاب: ٢٠٩/١، شرح كتاب سيبويه(السيرافي): ١٠١/٢.
(6) ينظر: الكتاب: ٢١/١، الأصول في النحو: ٣١٣/١.
(7) المفضليات: ٣٩٤، أشعار الشعراء الستة الجاهليين: ٢٥.

اكْتفى بِالْوَاحِدِ عَن الْجمع، فَلَمَّا جَازَ الِاكْتِفَاء بِالْوَاحِدِ الَّذِي لَيْسَ فِي لَفظه معنى كَانَ مَا فِي لَفظه دلَالَة على الْجمع أَوْلى أَنْ يكْتَفى بِهِ عَن الْجمع([1]).

وسار هذا الخطاب على النصّ القرآني، من نحو قول من قرأ، في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ۞ وقَرِرْنَا به عَيْنًا﴾([2])، وإنْ شئت قلت: ﴿أَعْيُنًا وأَنفُسًا﴾([3]). إذ يجري الواحد على[3] الجماعة([4]). وقوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾([5]) قَوْله: ((على سمعهم[5] فَالْمُرَاد مِنْهُ على أسماعهم. وَفِيه ثَلَاثَة أوجه أَحدهَا: أَنَّ السّمع بِمَعْنى الْمصدر، والمصدر يوحّد يُرَاد بِهِ الْجَمِيع. وَالثَّانِي أَنْ يكون الْمَعْنى على مَوَاضِع سمعهم، فحذفت الْمَوَاضِع كَمَا تَقول: هم عَدْلٌ أَي ذَوُو عَدْلٍ. وَالْوَجْه الثَّالِث: أَنْ يكون إِضَافَته السّمع إِلَيْهِم دَالا على أسماعهم؛ كَمَا قَالَ:

فِي حَلقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينَا

مَعْنَاهُ: فِي حلوقكم. وَمثله كثير فِي كَلَام الْعَرَب))([6]).

وفي الحديث قول النَّبِي (ﷺ) أَنَّه قَالَ: ((من سَمَّعَ النَّاس بِعَمَلِهِ سَمَّعَ الله بِهِ سَامِعُ خَلْقِه وحقّره وصغّره))([7]). ((ورَوَاهُ بَعضهم: أَسَامِعَ خَلْقِه. قَالَ أَبُو عبيد: قَالَ أَبُو زيد: يُقَال سَمَّعْتَ بِالرجلِ تسميعًا إِذا ندَّدت بِهِ وشهَّرته وفضحته. قَالَ: ومَن روى سامعُ خَلْقِه فَهُوَ مَرْفُوع أَرَادَ: سَمَّعَ الله سامعُ خلقه بِهِ أَي فضحه. وَمن رَوَاهُ أَسَامِع خلقه فَهُوَ

([1]) ينظر: الكتاب: ٢٠٩/١،المقتضب: ١٧٠/٢، علل النحو: ٥١٢.
([2]) البقرة/٧.
([3]) النساء/٤
([4]) ينظر: معاني القران (للأخفش): ٢٤٥/١
([5]) البقرة/٧.
([6]) تهذيب اللغة/٧٥/٢.
([7]) البقرة/٧.

مَنْصُوب، وأسَامِع جمع أسْمُع وَهُوَ جمع السَمْع، ثمَّ أسَامِعُ جمع الأَسْمُع. يُرِيد إِنَّ الله ليسمع أسماع خلقه بِهَذَا الرجل يَوْم الْقِيَامَة))[1].

إنَّ ما وقف عليه ابن هشام في نصِّه الوارد في أعلاه يتحدد من لفظ الحرف القسيم الثالث من أقسام الكلام إلى جنب الاسم والفعل، وهذه الأقسام ساقها النحويون مفردة ويراد منها الاجماع أي: كل واحد من هذه الثلاثة مفرد يراد منه الجمع، أي: الأسماء والأفعال والحروف[2]. لأنَّه ((أراد بالاسم معقوله، وبالفعل معقوله، وكذلك الحرف، ومعقول كلّ واحد منها أمر مفرد فأوقع عليه لفظًا مفردًا، ونظير ذلك قول العرب: رجل خير من امرأة، تريد: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة، ولم ترد رجلًا واحدًا بعينه بل كأنّك قلت: هذا الجنس خير من هذا الجنس، ولا ينبغي أنْ يحمل على أنَّه من وضع المفرد موضع الجمع))[3]. وقد أبدى بعض النحوّيين العلّة التي أوجبت ذلك في وجهتين: ((أما التزام التنكير فلأن المفرد الواقع بعد (من) الزائدة في معنى جمع، والمفرد لا يكون في معنى جمع إلَّا إذا كان نكرة، نحو قول العرب: عندي عشرون رجلًا، ولو كان معرفة لم يجز ذلك إلَّا في ضرورة، نحو:

في حَلقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينَا

أي: في حلوقكم[4]. وأما التزام كون الكلام غير موجب فلأنَّه ينتفي في قولك: ما جاءني من رجل، مجيء واحد ومجيء أكثر من واحد، فلو قلت: جاءني من رجل، لزمك أنْ يكون قولك من رجل على حده بعد النفي، فتكون كأنك قلت في حين واحد: جاءني رجل وحده ولم يجيء رجل وحده بل أكثر من رجل واحد، وذلك تناقض؛ لأنَّه

---

(1) تهذيب اللغة/٢/٧٥.
(2) ينظر: حاشيتا ابن هشام على ألفية ابن مالك(هامش المحقق): ١/١٥٢.
(3) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢/٨٤، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/٤١٧.
(4) ينظر: وإنَّما أراد في حلوقكم، لأنهم جماعة، وكأنّ هؤلاء قوم سبوا من عشيرة هذا الشاعر، وباعوا ما سبوا منهم، ثم ثاب لعشيرة هذا الشاعر ظفر لمن سبي منهم، فقتلوا منهم، فقال شاعرهم وهو: "المسيّب بن زيد مناة الغنوي" من القبيلة التي عاقبت وقتلت، ويخاطب الآخرين، الذين سبوا منهم: (لا تتكروا القتل وقد سبينا). ينظر: شرح كتاب سيبويه(السيرافي): ٢/١٠٢، الأصول في النحو: ١/٣١٤.

يلزمك اجتماع الضدين في الواجبين وهو مجيء الرجل وحده مع غيره، ولا يلزم ذلك في غير الواجب إذ قد يجوز اجتماع الأضداد فيما ليس بواجب؛ ألا ترى أنك تقول: ما زيد أسود ولا أبيض، ولو قلت زيد أسود وأبيض لم يتصور ذلك))[١]. وزاد ابن عصفور أنْ تكون النكرة لا تراد لعينها، نحو: رجل خير من امرأة، يريد واحدا من هذا الجنس، أي واحد كان خير من كل واحدة من هذا الجنس[٢].

القول في (الواو) بين العطف والمعية:

الواو على الأشهر عند النحويين تكون بأنواع متعددة هي: (العاطفة، واو الحال، واو القسم، واو رب، الواو السببية، والاستئنافية، وواو الثمانية). وما يهمنا نوعان من الواو هما:

أولًا: العاطفة: يراد بها عطف النسق المتوسط بينه وبين متبوعة أحد الحروف، وهذه تشرك بين الأول والثاني في الإعراب والمعنى، وتنفرد الواو بأنَّها لا تعطي رتبة[٣]. إلَّا أنَّ ما يعطف بها يكون مطلقًا، أي يشرك في الإعراب والمعنى[٤]، قال ابن يعيش: ((وقيل له نسقٌ لمُساواته الأول في الإعراب. يقال: ثَغرٌ نَسَقٌ، إذا تَسَاوت أسنانُه، وكلامٌ نسقٌ، إذا كان على نظام واحد. ولا يتبع هذا الضربُ إلَّا بوسيطةِ حرف، نحو: جاءني زيدٌ وعمروٌ، فعمروٌ تابعٌ لزيد في الإعراب بواسِطَة حرف العطف الذي هو الواوُ. وكذلك النصب والجرّ، نحو قولك: رأيت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيد وعمرو))[٥].

والعطف بالواو الواو فلمطلق الجمع؛ فتعطف متأخرًا في الحكم؛ نحو،قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾، ومتقدمًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ ومصاحبًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٥٠/١١
(٢) ينظر: المصدر السابق: ٣٣٣/٣.
(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٣١٧/٣، المقدمة الجزولية في النحو: ٧٠.
(٤) ينظر: أوضح المسالك: ٣١٧/٣، شرح ابن الناظم: ٣٦٦، همع الهوامع: ١٣٥/٣.
(٥) شرح المفصل(ابن يعيش): ٢٧٦/٢.

وتنفرد الواو بأنها تعطف اسمًا على اسم لا يكتفي الكلام به كـ"اختصم زيد وعمرو" و"تضارب زيد وعمرو" و"اصطف زيد وعمرو" و"جلست بين زيد وعمرو"، إذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم إلَّا باثنين فصاعدًا[1].

ثانيًا: المعية: وهي ناصبة للاسم على المفعول معه، اذا اجتمعت ثمة شروط هي[2]. أنْ يكون المنصوب اسمًا. أنْ يكون بعد الواو الدالة على المصاحبة. أنْ تكون الواو مسبوقة بفعل أو ما يشبه الفعل من نحو: جاء زيد وطلوع الفجر. وقولنا: أنا سائر والليل. قال ابن السراج: ((الاسم الذي ينتصب بأنه(مفعول معه) يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف وذلك قولهم: استوى الماء والخشبة وما صنعت وأباك. فالمعنى: استوى الماء مع الخشبة، وما صنعت مع أبيك[3]. والواو هي التي دلت[4]على معنى (مع) لأنَّها لا تكون في العطف بمعنى (مع) وهي ههنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلَّا بمعنى "مع" ألزمت ذلك، ولو كانت عاملة كان حقها أنْ تخفض. فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء، ولا في الأفعال وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه. وكان مع ذلك أنها في العطف لا تمنع الفعل الذي قبلها أنْ يعمل فيما بعدها فاستجازوا في هذا الباب إعمال الفعل ما بعدها في الأسماء وإنْ لم يكن قبلها ما يعطف عليه))[5].

والملاحظ في الواو وقوعها قبل الاسم حيث تمنح الاسم صفة التشريك والمصاحبة، من نحو: (جاءَ زيدٌ وعمروٌ). ومنه قوله تعالى: ﴿فأَجْمِعُوا أمرَكم وشركاءَكم﴾[6]. وإنْ كانت الواو في الآية الكريمة تدفع نحو المعية بدل التشريك، أي: مع شركائِكم، فالواو فيها بمعنى (مَعَ)، لأنَّه لا يقال: أجمعت قومي وشركائي، إنَّما

---

(1) ينظر: أوضح المسالك: ٣/٣٢٠-٣٢٢.
(2) ينظر: المفصل: ٨٣، الإيضاح العضدي: ١٩٣.
(3) الإيضاح العضدي: ١٩٣، المفصل في صنعة الإعراب: ٨٣.
(4) الأصول في النحو: ١/٢٠٩-٢١٠.
(5) يونس/٧١.

يقال: جمعْتُ قومي وشركائي وهذا تأويل حسن[1]. قال أبو علي الفارسيّ: ((معنى الواو في الحقيقة الاجتماع وهي لا تكون للعطف إلَّا ومعنى الاجتماع لها لازم، وقد تكون للاجتماع ولا معنى عطف فيها في نحو: (جاء البردُ والطيالسةُ) وجميع باب المفعول معه الواقع فيه الواو بمعنى (مَعَ) وإنَّما وقعت الواو بمعناها لما بينهما من المقاربة في المعنى، وذلك أنَّ معنى (مَعَ): المصاحبة، ومعنى الواو الاجتماع، والمصاحبة ضربٌ منه، فهذا وقوع الواو للاجتماع مُعَرَّى من العطف، والدليل على أنّها معرَّاةٌ منه أنَّها لم تُدخِل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها كما تدخله في إعرابه في نحو (جاءَ زيدٌ وعمروٌ)...))[2]. لذا نجد ظلال التخالّط بينهما وإنْ منع أصحاب القياس وجودهما مِمَّا سمح لنحويين تأكيده.

قال ابن هشام: ((ورَدَّ عليهم ابنُ عُصْفُورٍ في اعتذارهم عمَّا الواوُ فيه بمعنى (مع) بأنها للتشريك، كالواو العاطفةِ، والخبرُ يكون عنهما، بدليلِ: زيدٌ وعمرًا كالأخوين، فنصبوا (عمرًا)، وقالوا: كالأخوين، بالتثنية))[3].

فابن هشام يستند إلى جواز التشريك والمصاحبة من وجود خبر لمرفوع ومنصوب بينهما الواو، نحو: زيد وعمرا كالأخوين، فلم يأتِ الخبر لزيد بل لكليهما وهو قول ابن عصفور: ((والصحيح أنَّ الواو وإنْ كانت بمعنى (مع)، فإنَّها تعطي أنَّ ما بعدها شريك لما قبلها في المعنى، فلا فرق بينها وبين العاطفة في التشريك، فينبغي أنْ يكون الخبر عن الاسمين. ويدلُّ على أَنَّ واو (مع) في ذلك بمنزلة العاطفة ما حكي من قول العرب: كان زيد وعمرا كالأخوين، ألا ترى الواو هنا بمنزلة (مع) بدليل نصب ما بعدها، والخبر بعد ذلك عن (زيد) و(عمرو) إذ لا يتصوّر أنْ يكون (كالأخوين) خبرا لـ(زيد) وحده))[4].

---

(1) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٤/٢٤٢-٢٤٣.
(2) التعليقة على كتاب سيبويه: ٤/٢٤٢-٢٤٣.
(3) حاشيتا ابن هشام على ألفية ابن مالك: ١/٤٥٣.
(4) شرح جمل الزجاجي: ١/٤٦٠-٤٦١.

وهذا سارٍ في أمثلة أخر كقولك: ما أنت وزيدٌ عطفت إنْ شئت على الاسم المضمر فرفعت، ونصبت إنْ شئت على تقدير المفعول معه، وأضمرت للأول فعلًا يكون مرتفعًا به في الأصل، كأنك قلت: ما تكون وزيدًا؛ وكيف تكون وزيدًا؛ أي مع زيدٍ، وليس المراد بهذا الكلام مجرد الاستفهام عن ذاتي الاسمين وكونهما، بل المراد به الاستفهام عن المعنى الجامع بينهما[١].

القول في إفادة حرف الجر (من) الغاية

قال ابن هشام: ((قولُه: فكـ(مِنْ): المرادُ: التي لابتداء الغاية، وقال ابنُ عُصْفُورٍ: إنها للغاية، كما في: أخذته من التابوت؛ ألا ترى أَنَّ ابتداء الأَخْذِ وانتهاؤه التابوتُ؟ قال: وكذا في المعدود، نحو: مذْ ثلاثةِ أيام، هي أيضًا للغاية))[٢].

هذا الحرف الأصل فيه الجر، وزعم الفرَّاء أَنَّ بعض العرب يقول فيها (مِنا)، وخففت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين النون[٣]. وهي تدخل على الظّاهر والمضمر، تقول: (أخذت من زيدٍ) و(سمعت منه)، ((وله مَعَانٍ هي[٤]: أَحَدُها: ابتداء الغاية في المكان، كقولك: (قُمْتُ من الدّار). وللتّبعيض، كقولك: (أَنْفَقْتُ من المال) .ولتمييز الشّيء من غيره، كقولك: (أُحِبُّ الحَمَامَ من الطَّيْرِ) .وتكون سببيّة، كقولك: (من أجل السّلامة أَطَلْتُ الصَّمْتَ)...))[٥]. ومنه قولُ الفرزدق[٦]:

يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَـــلَا يُكَلَّـــمُ إِلَاّ حِـــينَ يَبْتَسِـــمُ

وتقع مكان باء القسم، كقولهم: (من ربِّي مَا فَعَلْتُ ذلك) أي: بربِّي أَقْسمْتُ. وتكون زائد، ويشترط لذلك أَنْ تكون بعد حرف نفي[٧]، كقوله تعالى: ﴿مَالَكُمْ[٧] مِنْ دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا

---

(١) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ١٨٣-١٨٥.
(٢) حاشية ابن هشام(الكبرى): ٢٧٦.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١٣٠/٣.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٧٠/٤.
(٥) اللمحة في شرح الملحة: ٢١٧/١-٢١٨.
(٦) ديوانه: ١٧٩/٢، ويروى البيت للحزين الكنانيّ (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ٢٦٣/١٥، ولسان العرب ١١٤/١٣.
(٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢٥٧/١.

شَفِيعٍ﴾( )؛ أو بعد استفهام كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ﴾( ). وتكون زائدة في الموجب؛ وهو مذهب الأخفش؛ وسيبويه لا يرى ذلك( )، ومنه قول إياس بن الأرتِّ الطائي( ):

فَإِنْ يَكُ خَيْرٌ أَوْ يَكُنْ بَعْضُ رَاحَةٍ فَإِنَّكَ لَاقٍ مِنْ هُمُومٍ وَمِنْ كَرْبِ

ويقع مكان (على)، كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾( )، أي: على القوم. وتكوْن دالة مكان (الباء)، كقوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾( )، أي: بأمر الله. وقد يكوْن دالًا على ضَرْبٍ من النّعت( )، كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوثَانِ﴾( )، أيْ: الرِّجس الْوَثَنِيّ. وتكون بمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ الأَرْضِ﴾( ). وتقع لابتداء الغاية في الزّمان( ).

قال ابن عصفور: ((وإذا دخلتا على الحال كانتا للغاية بمنزلة (من) في قولك: (أخذته من التابوت)، ألا ترى أَنَّ الأخذ كان ابتداؤه وانتهاؤه من الزمان، فـ(ما رأيته منذ عامنا)، الرؤية منقطعة في جملة العام))( ). ((فـ(من) لابتداء الغاية؛ لأنَّ الابتداء لم يكن من الطريق، ولا الرؤية من خلال السحاب، إنَّما ابتدأ من غيرهما، ويبين ذلك أنك تقول: شممت الريحان من داري من الطريق، ورأيت الهلال من داري من خلال

() السجدة/٤.
() فاطر/٣.
() ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/٢١٨-٢٢٠.
() التذكرة السعدية في الأشعار العربية: ٣٠٦.
() الأنبياء/٧٧.
() الرعد/١١.
() اللمحة في شرح الملحة: ١/٢٢٠-٢٢١.
() الحج/٣٠.
() الأحقاف/٤.
() ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/٢٢١.
() شرح جمل الزجاجي: ٢/١٥٣.

السحاب، فـ (من) الأولى لابتداء الغاية، والثانية لانتهائها، وأنكر أصحابنا ورودها لهذا المعنى، وتأولوا ما استدلوا به)) (١).

وإنَّما نقول للغاية فيجري القول على إطلاقه من الزمان والمكان، وإنَّما خصّ بعضهم الغاية؛ لأنَّهم يرون في مواضع الغاية في غير مكان ولا زمان، كقولك: قرأت من أوّل سورة البقرة إلى آخرها، وأعطيت الفقراء من درهم إلى دينار(٢). وقد ذهب الكوفيون على سيران للغاية في الزمان والمكان(٣). وحجتهم أنْ قالوا: الدلّيل على أنَّه يجوز استعمال (من) في الزمان أنَّه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾(٤). و﴿أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ من الزمان(٥)، وقال زهير بن أبي سلمْى(٦):

لِمَـــنِ الـــدِّيَارُ بِقُنَّـــةِ الْحِجْـــرِ؟ أَقْـوَيْنَ مِـنْ حِجَـجٍ وَمِـنْ دَهْـرِ

فدلَّ على أنَّه جائز. ويحتمل أنْ تكُون على بابها، وتتعلّق بحَال من قوله: "أَثَرُ الماء"، أي: "مَوجُودًا من صُبح"؛ فتكُون "مِن" لابتداء الغَاية في الزّمان(٧).

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنَّه لا يجوز استعمالها في الزمان. ((واحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنَّ (مِنْ) في المكان نظير مُذْ في الزمان؛ لأنَّ مِنْ وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان))(٨)؛ ومجيء من لابتداء الغاية في المكان مجمع عليه كقوله تعالى: ﴿من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾،((كما أَنَّ مُذْ وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان، ألا ترى أنك تقول: ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمْعة فيكون المعنى أَنَّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: ما سِرْتُ مِنْ

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٧٠/٤.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٣٣/٣،التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٢١/١١.
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: ٣٠٦/١، شرح المفصل للزمخشري: ١١٦/٣.
(٤) التوبة: ١٠٨.
(٥) الأصول في النحو: ١٧٣/٣،شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨٢٦، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٠٧/١.
(٦) ديوانه: ٨٦، وخزانة الأدب ١٢٦/٤.
(٧) ينظر: العُدّة في إعراب العُمدَة: ٤٢٥/٢.
(٨) الأصول في النحو: ١٧٣/٣،شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨٢٦، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٠٧/١.

بَغْدَادَ فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أنْ تقول: ما سرت مُذْ بغداد، فكذلك لا يجوز أنْ تقول: مَا رَأَيْتُهُ من يوم الجمعة))[1]. و((تقول: ما آمن زيد من يوم كذا، لابتداء الغاية. فيكون نفيًا للإيمان الذي ابتداؤه من يوم الجمعة، ولو قلت: ما آمن زيد يوم كذا، كان نفيًا للإيمان يوم الجمعة. وإذا أسقطت "من" في نحو: ما آمن من قبل، وما آمن قبل، لم يختلف المعنى، لأنَّه إذا كان مبتدأ فيه من قبل، فقد حصل قبل، وإذا حصل قبل فقد ابتدئ به من قبل. ولا يلزم ذلك في نحو: يوم الجمعة وشبهه، إذ قد يكون حاصلًا فيه، وقد ابتدئ به من غيره))[2].ومجيؤها لابتداء غاية الزمان مختلف فيه؛ فبعض النحويين منعه، وبعض أجازه. وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب. وفي كلام سيبويه تصريح بجوازه وتصريح بمنعه. فأما التصريح بجوازه فقوله في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف[3]: "((ومن ذلك قول العرب[4]):

مِــنْ لــدُ شَــوْلًا فَــإلى إتْلائِهــا

نصب لأنَّه أراد زمانًا. والشول لا يكون زمانًا ولا مكانًا فيجوز فيها الجر كقولك: من لدن صلاة العصر إلى وقت كذا، وكذا من لد الحائط إلى مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أنْ يكون زمانا إذا عمل في الشول، كأنك قلت من لد أنْ كانت شولا إلى إتلائها". هذا نصه في هذا الباب. وفيه تصريح بمجيء من لابتداء غاية الزمان ولابتداء غاية المكان))[5].((قال السيرافي: (من لدْ شولا فإلى إتلائها) فهذا فيه وجهان:

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٣٠٦-٣٠٧.
(2) أمالي ابن الحاجب: ١/٢٥٧.
(3) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٣٠.
(4) شرح كتاب سيبويه: ٢/١٦٣.
(5) شرح التسهيل: ٣/١٣١-١٣٢.

أحدهما: أنْ يكون الشول مصدر: شالت بذنبها شولا. والناقة تشول بذنبها إذا لقحت. والإتلاء: أنْ تلد فيتلوها ولدها، ومعناه يتبعها. وقد أتلت فهي متلية، إذا تلاها ولدها؛ فيقول: مذ كانت في وقت شول ذنبها إلى وقت إتلائها، وحذف الوقت وجعل الشول ظرفا، كما تقول: "أتاني مقدم الحاج" و"خفوق النجم" وإنَّما تعني: في وقت مقدم الحاج، ووقت خفوق النجم. وصحة التقدير من طريق العربية: مذ لد وقت أنْ شالت شولا إلى وقت إتلائها؛ لأنَّه لا يصح أنْ تقول: مذ لد أنْ كانت الناقة في وقت شولها إلى وقت إتلائها؛ لأنَّ ظروف الزمان لا تتضمن الجثث.

والقول الثاني: أنْ يكون الشول جمع شائل، وهي التي قل لبنها وليس من رفع الذنب. تقول: ناقة شائلة، ونوق شول، إذا قلت ألبانها. كما تقول: امرأة زائرة ونسوة زور. وناقة شائل إذا رفعت ذنبها ونوق شول...فيكون تقدير هذا: مُذ وقت أنْ كانت النوق شولا إلى وقت إتلائها، أي إلى وقت أنْ ولدت وكثرت ألبانها والاختيار عند أصحابنا للأوّل))[1].

القول في مجيء الحرف (إمّا) لا للعطف:

قال ابن هشام: ((قال ابنُ عُصْفُورٍ: حروفُ العطف المذكورةُ في أقسام: قسمٌ أجمع النحويون على أنَّه ليس بحرف عطف، وهو (أَمَّا)؛ لأنَّها تتكرَّر، وتلي العاملَ، وتقع بعد العاطف، وحروفُ العطف ليست كذلك))[2].

((قد زعم قوم أنَّها مركَّبة من (إنْ) الشّرطِيَّة و(مَا) النافية لأنَّ الْمَعْنى فِي قَوْلك قَامَ إمَّا زيدٌ وَإِمَّا عَمْرو وإنْ لم يكن قَامَ زيد فقد قَامَ عَمْرو وَهَذَا تعسُّف لَا حَاجَة إِلَيْهِ لأنَّ وَضعهَا مُفْردَة أقرب من دَعْوَى التَّرْكِيب وَلَيْسَت (إمَّا) من حُرُوف الْعَطف أمَّا الأولى فَلَيْسَ قبلهَا مَا يعْطف عَلَيْهِ وأمَّا الثَّانِيَة فيلزمها الْوَاو وَهِي العاطفة))[3]. والأشهر من معانيها الشكّ والإباحة والتخيير((تقول: اضرب إما زيدًا وإما عمرًا، وكل

---

(1) شرح كتاب سيبويه: ١٦٣/٢.
(2) حاشية ابن هشام (الصغرى): ٤٧١.
(3) اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٢٦/١.

إما سمكًا وإما تمرًا، إلَّا أنها أقعد في لفظ الشك من أو. ألا ترى أنك تبتدئ بها شاكًا فتقول: قام إما زيد وإما عمرو، وتقول: قام زيد أو عمرو، تمضي صدر كلامك على اليقين ثم تأتي بـ(أو) فيما بعد فيعود الشك ساريًا من آخر كلامك إلى أوله))[١]، ومثال الاباحة قوله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[٢]، ومثال التخيير قوله تعالى: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[٣]،﴿إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى﴾[٤]. ولها معنىً رابع هو:[٥]الإباحة، نحو: "تعلّم إمّا فقهًا وإمّا نحوا"، و"جالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين". ونازع في هذا المعنى جماعة لـ"إمّا" مع إثباتهم إياه لـ"أو". ومعنى خامس هو: التفصيل[٦]، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[٧].

قال ابن عصفور: ((والحروف التي وضعها العرب لذلك هي عند أهل البصرة: الواو، والفاء، وثمّ، وحتى، وأو، وإمّا، وأم. وبل، ولا، ولكن. وهذه الحروف تنقسم ثلاثة أقسام: قسم اتفق النحويون على أنَّه ليس بحرف عطف إلَّا أنّهم أوردوه من حروف العطف لمصاحبته لها، وهو إمّا. والذي يدلُّ على أنَّه ليس بحرف عطف، شيئان: أحدهما: مجيئه يكون بعد المعطوف عليه. مباشرًا للعامل فتقول: «قام إمّا زيد وإمّا عمرو»، فتلي «إمّا» «قام» وحرف العطف إنَّما والآخر: أنّها لما جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو، فقلت: «وإمّا عمرو»، وحرف العطف لا يدخل عليه حرف عطف))[٧].

---

(١) اللمع في العربية: ٩٥، توجيه اللمع: ٢٩١.
(٢) التوبة/١٠٦.
(٣) الكهف/٨٦.
(٤) طه/٦٥.
(٥) العدة في إعراب المدة: ٣٠٣/٣.
(٦) الإنسان/٣.
(٧) شرح جمل الزجاجي: ١٧٤/١-١٧٥.

موقف ابن عصفور كغيره من النحويين من عدم العطف بـ(إما)، والعلة في وجودها هو اقتران أو العاطفة فلا يجري عطف على عطف؛ لذا لا يعود على ما بعد (إما) إلَّا بوجود مكررها و(أو)، لذا قالوا: ولا يُعطف بها إلَّا وهي مكرّرة، مثل: (قام [إمَّا] زيد وإمّا عمرو)وقد يُستغنى عن الثّانية بـ (إلاّ)[1].

((إنَّ مذهب يونس، وابن كيسان، وأبي علي: على أنها ليست بحرف عطف، وأنَّ العطف بالواو لا بـ(إما) إذا قلت: قام إما زيد، وإما عمرو، وذكر ابن عصفور اتفاق النحويين على أَنَّ (إما) ليست من حروف العطف لا الأولى ولا الثانية انتهى، وقد عد سيبويه (وإما) في حروف العطف، وحمل بعضهم كلام سيبويه على ظاهره فقال: الواو رابطة بين إما الثانية وبين (إما) الأولى، وقال بعض المتأخرين: الواو عطف إما على (إما)، وإما (الثانية) عطفت الاسم على الاسم الذي بعد (إما) الأولى، وقال الرماني (إما) الثانية حرف عطف، وتأول بعض النحاة كلام سيبويه بأنَّه لما كانت صاحبة المعنى، ومخرجة للواو عن الجمع، والتابع يليها سماها عاطفة مجازًا))[2].

القول في (لعل) الجارة:

هذا الحرف يدخل ضمن الازدواج الوظيفي من حيث العمل في الاسم دون الفعل، فتارة يكون حرفًا مشبهًا للفعل، وأخرى يكون حرف جر في ضوء ما استقريناه من مظان عربية قديمة، وهذا يعتمد على القوانين التي تتمتع بها اللهجات العربية الفصيحة من خلال استعمال الأبناء لغة الأجداد في الكلام ضمن الحدود الجغرافية للغة، ولعلَّ التنقل والاختلاط بين أبناء الجلدة العربية أوجب لنا هذه الوقفة على كلا الاستعمالين في التراث النحوي والعلة واضحة هو الاندماج بين اللهجة والعربية المستعملة في اطار الواقع العربي.

---

(1) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٦٩٦/٢.

(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٩٧٦/٤.

((اللام في (لعل) زائدة؛ لأنَّهم يقولون عَلَّ، والذي عندي أنهما لغتان وأنَّ الذي يقول لَعلَّ لا يقولُ عَلَّ إلَّا مستعيرًا لغةَ غيره؛ لأَني لَم أَرَ زائدًا لغير معنًى. فإنْ قيل: إنها زيدت توكيدًا فهو قولٌ))[1]. وقد ((أجمع النحويون على أَنَّ أصل لعلَّ علَّ وأنَّ اللام في أوله مزيدة[2]، واستدلوا على ذلك بقولِ الشاعر رؤبة بن العجاج[3]:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا

قالوا فلو كانت اللام أصلية في أوله لم يجز حذفها لأنَّ المعنى بها كان يكمل))[4]. وفيها خمس لغات: (علَّ، ولعلَّ، ولعن، وعن، وأنَّ بهمزة مفتوحة ونون مشددة، فأما لعل فالشاهد عليها أكثر من أنْ يحصى[5]، قال الله عز وجل:﴿ لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذلِكَ أَمْرًا ﴾[6]، وقال الشاعر:

لَعْلَّكَ إنْ مَالَتْ بِكَ الرِّيْحُ مَيْلَةً ... عَلَى أبْي ذُبْيَان أنْ تَتَنَدْما

وقال الفرزدق في لعن[7]:

أَلَستُم عَائِجينَ بِنَا لَعَنَّا ... نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ

وللعرب فيها لغتان المجمع عليها منها هي التي تنصب الاسم وترفع الخبر، ((وأما مجيء أَنَّ مفتوحة مشددة بمعنى لعلَّ فلغة مشهورة معروفة قد جاءت في كتاب الله تعالى وكلام الفصحاء من العرب))[8].

---

(1) الأصول في النحو: ٢/٢٢٠.
(2) اللامات: ١٣٥.
(3) ديوانه: ١٨١، الخصائص ٢/٩٦، وشروح سقط الزند ٢/٧١٤، ارتشاف الضرب ٣٥٠.
(4) اللامات: ١٣٥.
(5) ينظر: الأصول في النحو: ٢/٢٢٠.
(6) الطلاق/١.
(7) أنشد ابن منظور هذا البيت "ل غ ن" ونسبه للفرزدق، إلا أنه روى صدره هكذا: (قفا يا صاحبي بنا لغنا)، والبيت مطلع قصيدة للفرزدق يمدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان، وهي ثابتة في ديوانه: ٨٣٥. الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٨٢.
(8) اللامات: ١٣٧.

سأل سيبويه الخليل عن قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ بِالفتح﴾[1]، ((ما منعها أنْ تكون كقولك: ما يدريك أنَّه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنَّما قال: وما يشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنَّها إذا جاءت لا يؤمنون. ولو قال: وما يشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذرًا لهم. وأهل المدينة يقولون (أنها). فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السُّوق أنك تشتري لنا شيئًا، أي لعلَّك، فكأنَّه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون))[2].

وأنشد الخليل وسيبويه[3]:

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ أَنَّا نُغَدِّي القَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ

يريد لعلَّنا[4]. وزاد الفرَّاء في معنى فتح أنَّ في هذه الآية وجها آخر قال:((يجوز أنْ يكون تأويله وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون أو لا يؤمنون فيكون في الكلام حذف يدلُّ عليه ما قبله وتكون أنْ منصوبة بما قبلها وأكثر القراء على كسر إنَّ على الابتداء والقطع مِمَّا قبله وهو الوجه المختار))[5].

المشهور من (لعلَّ) أنْ تكون حرفًا مشبهًا بالفعل، ((وهَذِهِ الْحُرُوف مشبهة بالأفعال وَإِنَّمَا أشبهتها لِأَنَّهَا لَا تقع إِلَّا على الْأَسْمَاء وفيهَا الْمعَانِي من الترجي وَالتَّمَنِّي والتشبيه الَّتِي عباراتها الْأَفْعَال وَهِي فِي الْقُوَّة دون الْأَفْعَال وَلذَلِك بنيت أواخرها على الْفَتْح كبناء الْوَاجِب الْمَاضِي وَهِي تنصب الْأَسْمَاء وترفع الْأَخْبَار فتشبه من الْفِعْل مَا قدم مَفْعُوله نَحْو ضرب زيدا عَمْرو وَلَا يجوز فِيهَا التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير لِأَنَّهَا لَا تتصرف))[6]، ((ولذا اعلم أنَّ لعلَّ وكأنَّ وليت ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في أن، إِلَّا أنَّه لا يُرفع بعدهن شيء على الابتداء، فَإِنْ اجْتمعت فِي هَذِه الْحُرُوف معرفَة

---

(1) الانعام/١٠٩.
(2) الكتاب: ١٢٣/٣.
(3) اللامات: ١٣٧.
(4) ينظر: المصدر نفسه.
(5) معاني القران وإعرابه: ٢٨٢/٢، اللامات: ١٣٥-١٣٧.
(6) المقتضب: ١٠٨/٤-١٠٩،الأصول في النحو: ٢٣٠/١.

ونكرة فَالَّذِي يخْتَار أَنْ يكون مِنْهُمَا اسْمهَا الْمعرفَة لِأَنَّهَا دخلت على الِابْتِدَاء وَالْخَبَر وقصتها قصَّة كَانَ فِي ذَلِك))[1]. فإذا قلت لعلَّ فأنت ترْجوه أو تخافه في حال ذهاب. فلعل وأخواتها قد عملنَ فيما بعدهن عملين: الرفع والنصب[2].فالحروف التي تعمل مثْل عمل الفعل فترفع وتنصب خمسة أحرف وهي: (إنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ وكأنَّ)[3].

ذكر ابن هشام أنَّ ابن عصفور قال: ((فيستثنى من كلامه: الجرُّ بـ(لعلَّ) المذكورُ في باب حروف الجرّ، على أَنَّ ابن عُصْفُورٍ يراه إنَّما ثَبَت في المكسورة اللامِ، وتلك لم يستقرَّ فيها في نصب الاسم ورفع الخبر، ومِن ثَمَّ جَعل[4]: (لَعَلَّ أَبِي المِغْوَار) على إضمار اللام))[5].

موقف النحويين أنَّ (لعلَّ) هاهنا حرف جرّ[6]، والجر بـ(لعل) لغة حكاها أبو عبيدة، والأخفش، والفرَّاء، وأبو زيد[7]، فلذلك جر لفظة الله، وهي لغة عقيل، ويجوز في لامه الأولى الإثبات والحذف، وفي لامه الثانية الفتح والكسر على لغتهم. وقوله: "فضلكم": جملة من الفعل والفاعل والمفعول، وقوله: "علينا" في محل النصب بفضل، و"بشيء": صلته، وقوله: (أن) حرف من الحروف المشبهة بالفعل، و(أمكم): كلام إضافي اسمه، و(شريم): خبره[8]. على أَنَّ (لعلَّ) ناصبة لضمير شأن محذوف، وأنَّ (أبي المغوار) مجرور بلام محذوفة و(قريب) صفة لمحذوف التقدير: لعل لأبي المغوار منك جواب قريب. وقال: إنَّه ارتكب في البيت ضرورتان: حذف ضمير الشأن، والجر بحرف محذوف. ولا يخفى ما في هذا التخريج مع بعده من التكلف. وإذا نقل

---

(1) الكتاب: ١٤٦/٢.
(2) ينظر: المصدر السابق: ١٤٨/٢، المقتضب: ١٠٨/٤،الأصول في النحو: ٢٢٩/١.
(3) ينظر: الأصول في النحو: ٢٢٩/١.
(4) حاشية ابن هشام(الكبرى): ٢٢٧-٢٢٨.
(5) البيت لكَعْب بن سعد الغنوي وتمامه: (فقلت ادع أخرى وارفع الصوت داعيا ... لعل أبي المغوار منك قريب) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٩٨/١.
(6) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: ١١٩٧/٣.
(7) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٢٨٢/٣.
(8) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: ١١٩٧/٣.

الأئمة أَنَّ الجر بـ«لعلّ» لغة لقوم من العرب؛ فكيف يسوغ إنكار ذلك، وقد رواه أبو زيد عن بني عقيل، وكذلك رواه الفرَّاء أيضا كما ذكر المصنف؟!([1]). وقد ذكر أبو حيان الجر بـ(لعلَّ) منبهة على الأصل، يعني: أنَّ القياس كان يقتضي لهذه الحروف أنْ تجر الأسماء بها لأنَّها مختصة بها([2])، وقياس ما اختص بالاسم ولم يتنزل منزلة الجزء منه أنْ يعمل ما اختص بالاسم من الإعراب، وهو الجرّ([3]). وقد أدخل بعضهم (أنّ) مع المضارع في خبرها فقال: لعلّ زيدًا أنْ يقوم([4]).

والمتتبع لنصِّ ابن عصفور يجده لا يخرج عن آراء ما سبقه من وجود تأويل حرف الجر، فقال: ((وزعم بعض النحويين أَنَّ (لعلّ) قد تجرّ الاسم واستدلّ على ذلك بقوله:

فقلت: ادْعُ أخرى وارفَعِ الصوتَ دعوةً ... لَعَـلَّ أَبِـي المِغْـوارِ مِنْـكَ قَرِيـبُ

فجرّ (أبا المغوار) بـ (لعلّ)، وزعم أنّهم يكسرون لامها إذا جرّوا بها، وأنشد يعقوب([5]):

لعـــلّ اللهِ فضّـــلكم علينـــا ... بِشَـــيءٍ أنَّ أمَّكـــمُ شَـــريمُ

فكسر لام (لعلّ)، وجرّ اسم الله. وقد يتخرج قوله: (لعل أبي المغوار) على حذف حرف الجر وإبقاء عمله، فإنَّ ذلك جائز في الشعر وفي نادر الكلام، ومِمَّا جاء من ذلك في الكلام: (خير عافاك الله)، و(لاه أنت))([6]).

([1]) ينظر: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: ٣٠٥٤/٦.
([2]) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٨٣/٥،موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٧٨.
([3]) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٨٣/٥.
([4]) ينظر: البديع في علم العربية: ٥٦٥/١.
([5]) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٣٩٩/٣، خزانة الأدب ٣٦٨/٤ .
([6]) شرح جمل الزجاجي: ٤٢١/١-٤٢٢.

القول في (مُذ):

في العربية العديد من الألفاظ والأدوات تحمل ازدواجًا في الوظيفة النحوية، فتارة تكون اسمًا وتارة تكون حرفًا، وبعضها بمعنى الفعل من نحو: خلا وعدا وحاشا، فالمشهور أنها حروف جر، لكنها تكون بمعنى الفعل استثني في باب الاستثناء، فنقول: جاء القوم ما عدا زيدًا[1]. وهو أمر تسمح به لغتنا في ضوابط تفصل ما بين أنْ يكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، وهي من الكثرة ما جعل النحاة أنْ يراعوا نظامها في الكلام العربي.

أما (مذ) فأصلها: (منْذُ) حذفت نونها تَخْفِيفًا، ويدلُّ على الْحَذف أنَّك لَو سمَّيْت بـ(مذ) ثُّم صغَّرته أَو كسّرته أعدتها فَقلت: (مُنيذ) و(أمناذ)[2]. وفي الاستعمال قد ورد تا بصورتين، فمنذُ مَبْنِيَّة على الضَّم، ومذْ مَبْنِيَّة على الْوَقْف، فَإِنْ لقيَها سَاكن بعْدهَا ضمت الذَّال لالتقاء الساكنين تَقول مذُ اليومِ ومذُ الليلةِ[3].

فهما حرفان فِي مَوضِع واسمان فِي مَوضِع فَإِذا كَانَ مَعْنَاهُمَا (فِي) فهما حرفان وَإِذا كَانَ مَعْنَاهُمَا تَقْدِير المدَّة وابتدائها فهما اسمان إِلَّا أَنَّ الْأَكْثَر فِي (مذْ) أَنْ تسْتَعْمل اسْما وَالْأَكْثَر فِي (منذُ) أَنْ تسْتَعْمل حرفا وعلّة وَذَلِكَ أنَّ أصل(مذُ) أما الموضع الذي يكونان فيه حرفي جر فقولك: منذ كم سرت. فمنذ حرف لإيصالها الفعل إلى كم، كما كانت الباء في قولك: بمن تمر، وكذلك إذا قلت: أنت عندنا مذ الليلة فقد أضفت الكون إلى الليلة بـ(مذ أو منذ)؛ لأنَّ المعنى: أنت عندنا في الليلة. فهذا للوقت الحاضر. قال أبو بكر: والموضع الذي يكونان فيه اسمين يكون على ضربين: أحدهما أنْ يكون بمعنى الأمد فينتظم أول الوقت إلى آخره. والآخر: أنْ يكون أول الوقت. فأما الأمد فقولك: لم أرك مذ يومان. أي أمد ذلك يومان. فمذ ابتداء موضعها رفع وهو اسم من أسماء الزمان، ويومان خبر لها. ولا تستعمل اسمًا إلَّا في الابتداء خاصة. والنكرة

---

(1) ينظر: التطبيق النحوي: ٢٦٣.
(2) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٦٩/١.
(3) ينظر: اللمع في العربية: ٧٥-٧٦، توجيه اللمع: ٢٣٩.

يختص بها هذا الباب دون المعرفة لأنَّ الغرض السؤال عن عدة المدة التي انقطعت الرؤية فيها. وإنْ خصص لم يمتنع كما أنَّه إذا خصص ما في جواب كم لم يمتنع لأنَّ التخصيص فيه ليس يخرجه عن أنْ يكون عدة وأما أول الوقت فقولك: ما رأيته مذ يوم الجمعة، المعنى: أول ذلك يوم الجمعة. فهذا الضرب يحتاج إلى التوقيت وتخصيص وقت بعينه. والفصل بين الرفع والجر بمُذ أنَّك إذا جررت بمُذ كان الكلام جملة واحدة. وإذا رفعت كان الكلام جملتين[1].

قال ابن جني: ((...(مذ ومنذ) كل وَاحِدَة مِنْهُمَا يصلح أَنْ تكون اسْما رَافعًا وَأَنْ تكون حرفًا جارًا والأغلب على (مذ) أَنْ تكون اسْما رَافعًا، والأغلب على (مُنْذُ) أَنْ تكون حرفًا جارًا، فَإِذا كَانَ معنى الْكَلَام بيني وَبَينه كَذَا وَكَذَا فارفع بهما تَقول: مَا رَأَيْته مُنْذُ يَوْمَانِ وَمَا زارنا مذ ليلتان فَترفع ؛لأنَّ معنى الْكَلَام بيني وَبَين الرُّؤْيَة يَوْمَانِ وبيني وَبَين الزِّيَارَة ليلتان، وَتقول: أَنْت عندنَا مُنْذُ اليومِ وَمَا فارقتنا مُنْذُ الليلةِ فتجرَّ؛ لأنَّ الْمَعْنى فِي الْيَوْم وَفِي اللَّيْلَة ومنذُ مَبْنِيَّة على الضَّم ومذْ مَبْنِيَّة على الْوَقْف فَإِنْ لقيَها سَاكن بعْدهَا ضمت الذَّال لالتقاء الساكنين تَقول مذُ اليومِ ومذُ الليلةِ وأصل مذْ مُنْذُ فحذفت النُّون تَخْفِيفًا))[2].

قال ابن هشام: ((أنَّها تكون رافعةً، وهي حينئذٍ أيضًا خاصةٌ بالزمان، فالحاصل: أنها لا تعمل إلَّا في الزمان، سواءٌ رَفعت أو خَفضت. لا يجوز: مذْ سَحَرَ، تريد به سحرًا بعينه؛ لأنَّه لا يتصرَّف، فلا يُجَرُّ ولا يُرفع. لا يجوز: مذْ ومن؛ لأنَّهما إنَّما تدخلان على الوقت الذي يُجاب به: متى؟ وكم؟ فتلخَّص لمجرورها ثلاثةُ شروط: الزمان، والتعيين، والتصرُّف، وكذا مرفوعُهما، وشرطٌ رابع، وذلك أنَّه إنْ كان الزمانُ حالًا فلا بدَّ أنْ يكون يُشار إليه، كـ: ليلتنا، ويومنا، وعامنا، واليوم، والساعة، وقال

---

(1) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٦١-٢٦٢.
(2) اللمع في العربية: ٧٥-٧٦، توجيه اللمع: ٢٣٩.

بعضهم: لا بُدَّ في الحال من الإشارة إليه موجودةً، نحو: ما رأيته مذْ يومِنا هذا، نَقَلَه ابنُ عُصْفُورٍ، وهو غريبٌ)) [1].

هذا النص الذي قدمه ابن هشام في تحليل مذ ومنذ في شروطها الثلاثة، يحمل أحوال التعامل معها بين الرفع والجرّ، أما رأي ابن عصفور في شرطه الرابط وقد وصفه ابن هشام بالغريب، فقائم على وجه ثالث يراد منه النصب وقد عاب عليه ابن عصفور فقال: ((والنصب لا يجوز لأنَّ ذلك عيّ، لأنّك إذا قلت: ما رأيته مذ يومنا أو مذ اليوم، فأنت فاقد له في اليوم بجملته، فلا فائدة في قولك بعده إنك لم تره في أول يوم. ومن الناس من أنكر أنْ يكون الحال ما أضفته إلى نفسك بل لا بُدَّ فيه عنده من الإشارة، فتقول: ما رأيته مذ يومنا هذا ومذ شهرنا هذا. والعرب لا تقول: أراه منذ كذا، ولم تعمل فيه قطّ إلَّا الفعل الماضي))[2].

فالحال شرط أضافه ابن عصفور يجيز فيه الرفع دون الجرّ، فقال: ((فإنْ قيل: هل يجوز النصب بإضمار فعل، فتقول(أوله) على تقدير: ما رأيته أوله. فالجواب: إنَّه يجوز إذا كنت قد فارقته صدر النهار وآخره، ورأيته وسطه، فإنْ كان الزمان حالًا فقلت: ما رايته مذ يومنا أوله، ومذ الليلة أولها فالجر عندنا غير جائز، لأنَّ الحال لم تجعله العرب إلَّا ما أضيفت الى النفس أو ما عرّف فأشير اليه))[3]. وهناك مسائل ينبغي الاهتمام بها في منذ ومذ عند جمهور النحويين هي[4]:

١.مُذْ ومُنذُ لا يجرّان إلَّا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر ما بيّن. وأجاز أبو العباس أنْ يجرا مضمر الزمان، يومْ الخميس ما رأيتك مُنْذُه أو مُذْه. والصحيح المنع لأنَّ العرب لم تقله.

---

(1) حاشية ابن هشام (الكبرى): ٢٥٨- ٢٥٩.
(2) شرح جمل الزجاجي: ١٥٩/٢.
(3) المصدر السابق: ٦٠/٢-٦١.
(4) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣٤٧/٧-٣٥٠

٢. اسم الزمان المخصّص الواقع بعدهما إذا كان بمعني أوّل الوقت، نحو: ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة ذهب الأخفش إلى أَنَّ الفعل لا يكون أبدًا في جميعه بل في بعضه، فأنت قد رأيته في بعض يوم الجمعة، ثم فقدتَه بعد ذلك إلي الزمان الذي أنت فيه.

٣. إذا كانا حرفين فلا إشكال في بنائهما، وإذا كانا اسمين فللزومهما طريقةً واحدة كالحرف.

٤. اسم العدد الواقع بعدهما إذا كانا بمعني الأمد فيه للعرب مذاهب: أحدها: أنَّه لا يُعتَدُّ به إلَّا إذا كان كاملًا. الثاني: أنَّه يُعتَدُّ بالأول والآخر وإن لم يكونا كاملين. يجوز أنْ يقول الرجل يومَ الاثنين لمن رآه الجمعة: ما رأيتُك مُذ يومان، ولا يحتسب بالاثنين ولا بالجمعة؛ لأنَّه قد رآه فيهما، رأيت بعض العرب يذهب إلي هذا، وبعضهم يقول: مُذ أربعةٌ، يحتسب الاثنين والجمعة من الأيام التي لم يره فيها لما كان قد ترك رؤيته في بعضها. وزعم أَنَّ أرباب هذه اللغة لا يقولون: ما رأيتُه مُذ يومان، لم رآه أمس، وإنَّما يقولون: مُذ أمسِ إلي اليوم. وإنَّما لم يقولوا ذلك لأنَّه يقع فيه لبس من جهة أَنَّ اليومين جميعًا لم يتمَا، فكل واحد منهما علي المجاز، ولم يحسن لمّا اجتمعا علي المجاز.

٥. لمّا كان النفي واقعًا في جميع ما بعد مُذ ومُنذُ إذا كانا بمعني أوّل الوقت منع أبو الحسن أنْ يُعطف علي اسم الزمان الواقع بعدهما اسم زمان مختصّ متقدم عليه أو متأخر عنه؛ فلا يقال: ما رأيته منذ شهرُ رمضان وشهرُ.

القول في(أو) العاطفة

(أو) العاطفة عند النحويين يكون العطف فيها مطلقًا، يشاركها حروف: (الواو، وثمَّ، والفاء، وحتى).يقال: جاء القوم وزيد، أو ثم زيد، أو فزيد، أو حتى زيد. فزيد شارك القوم في اللفظ بالضمة، وفي المعنى وهو المجيء. والفارق بين (أو) وهذه الحروف أنَّ (أو) يشترط فيها التقييد كـ(أم) وأخصُّ بالمقيد أنْ يعطف هذان الحرفان مطلقًا بشرط أنْ لا يقتضيان إضرابًا؛ فالذي بعد (أم) مساوٍ للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقراء في الدار، وحصول المساواة إنَّما هو بواسطة(أم) فقد شركتهما في

المعنى كما شركتهما في اللفظ، وكذلك (أو) مشركة ما بعدها لما قبلها فيما يجاء بها لأجله من شك أو تخيير أو غيرهما، فإنْ اقتضيا إضرابًا كانا مُشْرِكِيْن في اللفظ لا في المعنى دائمًا[1]. ((ومذهب الجمهور أنها تشرك في الإعراب، لا في المعنى، لأنَّك إذا قلت: قام زيد أو عمرو، فالفعل واقع من أحدهما. وقال ابن مالك: إنها تشرك في الإعراب والمعنى؛ لأنَّ ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء بها لأجله؛ ألا ترى أَنَّ كل واحد منهما مشكوك في قيامه))[2].

وردت (أو) في الكلام العربي بالعديد من المعاني، وهذه المعاني تتفاوت بين ما يتقارب منها أو يتباعد، حتى اختلط الأمر عند الكثيرين في كثير من النصوص اللغوية سواء كان شعرًا أو نثرًا، والعلة في ذلك ما يفضيه النص من معنى عند كل قارئ ما دام أَنَّ لا قاعدة نحوية تلزمه، ويبقى القصد من المتكلم هو من يحدد طبيعة (أو)، لذا جاءت بمعان هي[3]: **الشك**: ويقصد به: الحَيرة من نحو قوله تعالى: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[4]. **الإبهام**: ويقصد به: الغموض من جهة السامع، وهو بخلاف الشك لأنَّ الأخير غموض من قبل المتكلم[5]. من نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[6]. **التخيير**: ويقصد به:[7]الانتقاء والانتخاب، أي: فوض للسامع الخيار. (وأمثلتُه: كُلْ سمكًا أو اشربْ لبنًا، تزوَّجْ هندَ أو أختَها، خُذْ من مالي درهمًا أو دينارًا)[8]. **الإباحة**: جالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ[9]. أي: قد أبحتك مجالسة كل واحد منهما كيف شئت والمنع بمنزلة الإباحة فكما أنَّه لا يمتنع من شيء أبحته له فكذلك لا يقدم على شيء نهيته عنه[10]. **التفصيل**: ويقصد به:[11] التبيين. كقوله تعالى:

---

(1) ينظر: شرح الأشموني: ٢/٣٦١-٣٦٢،وحاشية الصبان: ٣/١٣٢-١٣٣،وشرح التصريح: ٢/١٥٣-١٥٤.
(2) الجنى الداني: ٢٢٧-٢٢٨.
(3) دلالة أو العاطفة في النحو العربي:٤٥.
(4) المؤمنون/١١٣.
(5) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: ١٣١،والجنى الداني في حروف المعاني: ٢٢٨.
(6) سبأ/٢٤.
(7) ينظر: حاشية ابن هشام(الكبرى): ٥٥٧.
(8) ينظر: المصدر نفسه.
(9) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢/٤٨٣.

﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوْا﴾[1]، فالقائل الأول: يهود المدينة، والثاني: نصارى نجران وجاء القران بـ(أو)ههنا للتفصيل[2]. قال ابن عصفور: ((..(ألا ترى أنَّ (أو) هنا لا يتصور فيها التخيير ولا الإباحة ولا الشكّ؛ لأنَّه ليس من الأمم من يخير بين اليهودية والنصرانية ولا إباحهما معًا ولا من شك فيهما بل اليهود يقولون(كونوا هودا) والنصارى يقولون(كونوا نصارى)...))[3]. **بمعنى(ولا)**: وهذا القوّل لأبي زكريا الفرَّاء في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُم آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[4]. فقال:" (أو) ههنا بمنزلة (لا)، و(أو) في الجحد، والاستفهام، والجزاء، تكون في معنى (لا) فهذا من ذلك[5]. وتبناه ابن مالك))[6].

وردَّ ابن هشام هذا القول قائلًا: ((ومن الغريب أَنَّ جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء أو بمعنى الواو ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى ولا نحو: ﴿وَلاَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنَّ تَأكلوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبائِكُمْ﴾[7]، وهذه هي تلك بعينها[8] وإنَّما جاءت لا توكيدًا للنفي السابق ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع ونظيره قولك لا يحل لك الزنى والسرقة ولو تركت لا في التقدير لم يضر ذلك))[9]. **التقريب**: ويقصد به:[10]المقاربة من نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعةِ إلاَّ كَلَمْحِ البَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[11]. قال الطبري: ((هو أنْ[12] يقول: كن فهو كلمح البصر فأمر الساعة كلمح البصر أو أقرب يعني يقول: أو هو أقرب من

---

(1) البقرة/١٣٥.
(2) ينظر: تفسير الجلالين: ٢٦/١.
(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١٨٩/١.
(4) الانسان/٢٤.
(5) ينظر: معاني القرآن(للفراء): ٢٢٠/٣-٢١٩.
(6) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٣/٣،والجنى الداني: ٢٣٠.
(7) النور/٦١.
(8) مغني اللبيب: ٩٠.إلَّا أنَّ ابن هشام نفسه أشار في مصنف آخر أن (أو) ههنا للإباحة فهذا يعني أن ابن هشام لم يستقر في تحديد دلالته لهذا الحرف العاطف .ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٨٠، دلالة (أو) العاطفة في النحو العربي: ١١.
(9) النحل/٧٧.

لمح البصر)) [1]. **شرطية:** من نحو قولك: لأضربنه عاش أو مات. أي: لأضربنه إنْ عاش بعد الضرب وإنْ مات. وهذا القول للكسائي على وفق ما عزاه إليه الأزهري[2]. **للتقسيم:** وهو رأي ابن مالك في منظومة الصغرى من نحو قولك: الكلمةُ: اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ[3]. لكن ابن مالك عدل عن رأيه في التسهيل فقال: ((إنَّ استعمال الواو فيما هو تقسيم أولى من استعمال(أو)،كقولك الكلمة: اسم وفعل وحرف، فالاسم ظاهر ومضمر، والفعل: ماض، وأمر، ومضارع، والحرف عامل وغير عامل))[4]. وقد رد ابن هشام قول ابن مالك بوصفه أن: ((مجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أنْ أو لا تأتي له بل إثباته الأكثرية للواو يقتضي ثبوته بقلة لـ أو،وليس فيه دليل لاحتمال أنْ يكون المعنى لا بُدَّ من أحدهما فحذف المضاف))[5].

هذه أشهر الأنواع الواقعة في استعمال النحويين من تحديد نوع(أو) بوصفها دلالة عن سياق النصوص اللغوية، وقد نقل ابن هشام نوعين آخرين من دلالة (أو) في نصّ كاملٍ لابن عصفور، يقول فيه: ((قال ابنُ عُصْفُورٍ: زاد الكوفيون في معاني (أَوْ) معنيين: أحدهما: أنْ تكون بمنزلة الواو، واستَدلوا بقوله[6]:

فَلَوْ كَانَ البُكَاءُ يَرُدُّ شَيْئًا ... بَكَيْتُ عَلَى بُجَيْرٍ أَوْ عِفَاقِ

عَلَى المَرْأَيْنِ إِذْ هَلَكَا جَمِيعًا ... [لشأْنِهما بِشَجْوٍ واشْتِياقِ][7]

قالوا: يريد: على بُجَيْرٍ وعِفَاقٍ، بدليل قوله: على المَرْأَيْنِ؛ أَلَا ترى أنَّ (المَرْأَيْنِ) بدل من (بُجَيرٍ) و(عِفَاقٍ)، حتى كأنَّه قال: بكيت على المَرْأَيْنِ؟ قلت: يَحتَمل أنْ تكون (أَوْ)

---

(1) تفسير الطبري: ٦٢٤/٧.
(2) ينظر: تهذيب اللغة: ١٥٨/١٥، الأمالي الشجرية: ٣١٩/٢.
(3) ينظر: شرح الاشموني: ٣٨٢/٢،ومغني اللبيب: ٩٢/١،وأوضح المسالك: ٣٧٨/٣.
(4) شرح التسهيل: ٢٢٠/٣.
(5) مغني اللبيب: ٩٢/١.
(6) البيتان لـ متمم بن نويرة والبيت في: أمالي المرتضي: ٥٨/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٣/١.
(7) زيادة يقتضيها السياق.

للتفصيل، كأنَّه قال: على بُجَيرٍ تارةً، وعلى عِفَاقٍ أخرى، ثم فصَّل بكاءَه بـ(أَوْ).

والثاني: أنْ تكون كـ(بَلْ) للإضراب، واستَدلوا بقوله[1]:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُحى وَصُورَتِهَا، أَوْ أَنْتِ فِي العَيْنِ أَمْلَحُ

قالوا: معناه: بل أنت، ولا مدخلَ للشك هنا. قلت: الصحيح: أنَّ (أَوْ) هنا للشك، ويكونُ المعنى أبدعَ، حتى كأنَّه لإفراط شَبَهِها بقرن الشمس. قال: لا أدري هل هي مثلُها أو أملحُ؟ وإذا خَرَج التشبيهُ مَخْرجَ الشك كان أقوى، كقوله[2]:

فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ؟

وكذلك استَدلوا بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾.

والجواب: أنَّ الشكَّ مصروف إلى المخاطبين، كأنَّه قيل: تَشُكُّون إذا رأيتموهم، فتقولون: هم مائةُ ألفٍ أو يزيدون، فيكون نظيرَ قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ والله تعالى قد عَلِم أنَّه لا يتذكر ولا يخشى، كأنَّه قال: لعلَّه أنْ يتذكر أو يخشى على رجائكما وطَمَعِكما. ويَحتَمل أنْ تكون (أَوْ) للإبهام))[3].

النصُّ أعلاه يحمل فكرتين هامتين في تحليل ابن عصفور عن دلالة (أو) في أحقيتها للتفسير من كلام العرب والقرآن الكريم، الأولى: هو موقف الكوفيين من تحقق(أو) دلالة (الواو)، و(بل)، وحجتهم: بأن قالوا: إنَّما قلنا ذلك لأنَّه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب[4]، قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[5]، فقيل في التفسير: إنهْا بمعنى بل، أي: بل يزيدون، وقيل: إنها بمعنى الواو، أي: ويزيدون، ثم قال الشاعر:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُحى وَصُورَتِهَا، أَوْ أَنْتِ فِي العَيْنِ أَمْلَحُ

---

(1) البيت لذي الرمه في ديوانه (شرح الباهلي): ١٨٥٧/٣.
(2) البيت لذي الرمة في ديوانه: ٢٧١، شرح جمل الزجاجي: ١٩١/١.
(3) حاشية ابن هشام (الصغرى): ٤٨١- ٤٨٢، شرح جمل الزجاجي: ١٩١/١-١٩٢.
(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: ٣٩١/٢.
(5) الصافات/١٤٧.

أراد: بل[1]. وقال تعالى: ﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[2]، أي: وكفورًا، ثم قال النابغة[3]:

قالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا، أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

أي: بل نصْفُه، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثرُ من أنْ تُحْصَى[4].

أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعني بل. فاحتجوا بأنْ قالوا: الأصل في (أو) أنْ تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو وبل؛ لأنَّ الواو معناها الجمع بين الشيئين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى أو، والأصل في كل حرف أنْ لا يدلَّ إلَّا على ما وُضِعَ له، ولا يدلُّ على معنى حرف آخر؛ فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مُرْتَهَنًا بإقامة الدليل[5]. أما احتجاجهم، بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فلا حُجَّة لهم فيه، وذلك من وجهين[6]؛ أحدهما: أنْ يكون للتخيير، والمعنى أنهم إذا رآهم الرائي تخير في أنْ يقدرهم مائة ألف، أو يزيدون على ذلك، والوجه الثاني: أنْ يكون بمعنى الشكّ.

ومذهب البصريين هو ما تبناه ابن عصفور والمعنى أنَّ الرائي إذا رآهم شك في عِدَّتِهِم لكثرتهم، أي: أَنَّ حالهم حال من يُشَك في عدتهم لكثرتهم؛ فالشك يرجع إلى الرائي، لا إلى الحق تعالى[7]. كما قال تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[8] بصيغة

---

(1) ينظر: معاني القرآن(للفراء): ٧٢/١.
(2) الانسان/٢٤.
(3) البيت للنابغة الذبياني. ديوانه: ١٤، شرح التسهيل المسمى(تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): ٣٤٧٥/٧.
(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: ٣٩١/٢.
(5) ينظر: المصدر نفسه.
(6) ينظر: المصدر السابق: ٣٩٣/٢.
(7) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١٩١/١
(8) البقرة/١٧٥.

التعجب، والتعجب يرجع إلى المخاطبين، لا إلى الله تعالى، أي: حالهم حال من يُتَعَجب منه؛ لأنَّ حقيقة التعجب في حق الحق لا تتحقق؛ لأنَّ التعجب إنَّما يكون بحدوث علم بعد أنْ لم يكن، ولهذا قيل في معناه: التعجب ما ظهر حكمه وخفي سببه، والحق تعالى عالم بما كان، وبما يكون، وبما لا يكون أنْ لو كان كيف كان يكون، وكما أَنَّ التعجب يرجع إلى الخلق لا إلى الحق، فكذلك ههنا[١]. ويسري الأمر على البيت الشعري في دلالة الشك فقال: ((قلت: الصحيح: أنَّ (أَوْ) هنا للشك، ويكونُ المعنى أبدعَ، حتى كأنَّه لإفراط شَبَهِها بقرن الشمس. لا أدري هل هي مثلها أو أملح))[٢].

القول في العطف بـ(ليس)

ذكرنا فيما تقدم أنَّ (أو) يعطف بها مطلقًا وما يمايزها عن حروف (الواو، وثمَّ، والفاء، وحتى)، إلَّا أَنَّ الاطلاق مقيد بالإضراب كـ(أم)، وهنا النوع الثاني من العطف يقال عنه(ما يعطف لفظًا): وهو ما يشرك في الإعراب وحده ويشمل حروف (بل، ولا، ولكن). يقال: ما قام زيدٌ بل عمرٌو، أو لكن عمرٌو، أو لا عمرٌو[٣]. وأضاف الكوفيون من هذا الضرب (ليس) محتجين بقول الشاعر[٤]:

أيْــنَ الْمَفَــرُّ والإلَــهُ الطَّالِــبُ وَالأَشْـرَمُ المَغْلُـوب لَـيْسَ الغَالِـبُ

وخرج على أَنَّ الغالب اسمها والخبر محذوف[٥]. وقد رده ابن الناظم قائلًا: ((ولا حُجَّة في لجواز أنْ يجعل (الغالب) اسم ليس، وخبرها ضمير متصلًا عائدًا على (الأشرم) ثم حذف لاتصاله، كما يحذف في نحو: زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمرٌو. إذا قلت: زَيْدٌ ضَرب عَمْرٌو))[٦].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٩٤/٢.
(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١٩١/١
(٣) ينظر: شرح الأشموني: ٣٦١/٢-٣٦٢، حاشية الصبان: ١٣٢/٣-١٣٣، شرح التصريح: ١٥٣/٢-١٥٤.
(٤) البيت ينسب لنفيل بن حبيب. همع الهوامع: ١٣٨/٢.
(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٣٩٠/١.
(٦) شرح ابن الناظم: ٣٧٠.

في الحقيقة هو خلاف نحوي بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أنّ(ليس) لها اسم وخبر، والخبر قد يكون موجودًا أو محذوفًا، ((وتوجيه هذا على مذهب البصريين أنْ يجعل (الغالب) اسم (ليس). ويجعل خبرها ضميرًا متصلًا عائدًا على الأشرم، ثم حذف لاتصاله كما تقول: الصديق كأنَّه زيد. تحذف الهاء تخفيفًا كما تحذفها من نحو: زيد شربه عمرو، فيصير: زيد ضرب عمرو))[١].

أما الكوفيون فقد أجازوا استعمال (ليس) حرفًا عاطفًا، فيقولون: قام زيد ليس عمرو، كما يقال: قام زيد لا عمرو. ومن أجود ما يحتج لهم به قول أبي بكر الصديق(ﷺ): (بأبي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي)[٢] بمعنى: لا شبيه[٣].

قال ابن مالك: ((وهذا التنظير لا يلزم، لإمكان غيره مِمَّا لا خلاف في جوازه، وذلك لأنَّه يجوز أنْ يكون خبر كان وأخواتها ضميرًا متصلًا، ثم يحذف منويا ثبوته، كما يفعل إذا كان الضمير مفعولا به، فيقال: صديقك إني كنته، ثم يترك الضمير من اللفظ تخفيفا فيقال: صديقك إني كنت، كما يقال: صديقك إني أكرمت، فكذلك يقدر قول أبي بكر(ﷺ): ليسه شبيه بعلي، فيجعل (شبيه) اسم ليس، والهاء خبرها محذوفًا، واستغنى بنيته عن لفظه))[٤].

قال ابن هشام: ((قولُه: (بَلْ) و(لا) (لكنْ)، ولها رابعٌ عنده، وهو (ليس)، ونقله ابنُ عُصْفُورٍ عن البَغْداديين، فهذه في مقابلة (الواو) و(الفاء) و(ثُمَّ)، و(حتَّى)، وهي أربعة تشرك في اللفظ والمعنى))[٥].

هذا الحكم الذي أطلقه ابن هشام عن ابن عصفور في تحقق النقل عن البغداديين لم يكن من دون دليل الذي يُعزى إلى السماع، الأمر الذي انتفع منه الكوفيون، ومن ثم

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١٢٣٣/٣.
(٢) ينظر: صحيح البخاري: ٢٤٠/٧، روى البهيقي: (عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: إِنِّي مَعَ أَبِي بَكْرٍ حِينَ مَرَّ عَلَى الْحَسَنِ فَوَضَعَهُ عَلَى عُنُقِهِ، ثُمَّ قَالَ: بِأَبِي شَبِيهُ النَّبِيِّ ﷺ لَا شَبْهَ عَلِيٍّ، وَعَلِيٌّ مَعَهُ فَجَعَلَ يَضْحَكُ). السنن الكبرى: ٣١٥/٧.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٦/٣.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) حاشية ابن هشام(الكبرى): ٥٤٣.

البغداديون، قال ابن عصفور: ((وقسم لا خلاف بينهم أنَّه من حروف العطف وهو ما بقي. قال الأستاذ: وزاد البغداديون في حروف العطف (ليس)، واستدلّوا على ذلك بقوله[1]:

وإذَا وُلِّيـــتَ قَرْضًـــا فَـــاجْزِهِ إنمَا يَجْزِي الفَتَى لـيس الجَمَـلْ

فـ(الجمل) عنده معطوف على (الفتى) بـ(ليس)، كأنَّه قال: لا الجمل، وهذا لا حُجَّة فيه لاحتمال أنْ يكون (الجمل) اسم (ليس) وخبره محذوف لفهم المعنى، كأنَّه قال ليس الجمل جازيًا. وقد يجوز حذف خبر (ليس) في ضرورة الشعر))[2].

فهذا الاحتجاج عند ابن عصفور يخالف ما بدا من ابن هشام من وجوب التفسير على أنّ(ليس) وحدها حرف عطف، إنَّما هو تأويل، وهذا التأويل يسمح بجعل (الجمل) اسمًا خبره محذوف، أو خبرًا لاسم محذوف. فجمهور من النحويين يقرّ بحرفيتها على العطف، مع عدم إغفال الوجه الآخر من التأويل، قال أبو علي الفارسي: ((...(وليس) في إنشادهم إياه حُجَّة على أنها عطف؛ ألا ترى أنَّه يجوز أنْ يكون (الجمل) خبر (ليس)، كأنَّه قال: ليس الذي يجزي الجمل، أي: إنَّما هو الفتى ليس إياه. ويجوز أنْ يكون (الجمل) اسم (ليس)، والخبر مضمر، كأنَّه قال: ليس الجمل جازيًا))[3].

لذا استعملت (ليس) حرفًا للعطف، وهو ما حكاه من قبل النحاس، وابن بابشاذ(ت٤٦٩هـ) عن الكوفيين وابن عصفور عن البغداديين، لكنّ العمل في مراعاة العامل، فنقول: ضربت عبد الله ليس زيدًا، وقام عبد الله ليس زيد، ومررت بعبد الله ليس بزيد، لأنك لا تضمر المرور والباء، ولا يجيز حذف الباء. ولا يجيزون: إنْ زيدًا ليس عمرًا قائم، لأنَّهم يضمرون العامل بعد الاسم، فيجيزان: زيدًا ليس عمرًا إنْ قائم، ولو قلت: ظننت زيدًا ليس عمرًا قائم جاز عندهم، لأنَّ ظننت تعمل فيما قبلها،

---

(1) البيت لم أقف على قائله، المقاصد النحوية: ٤/١٦١١.
(2) شرح جمل الزجاجي: ١/١٧٦-١٧٧.
(3) المسائل الحلبيات: ٢٦٥.

والعطف بـ(ليس) عند البصريين خطأ. وقد وافق الكسائي البصريين فيما نقله ابن كيسان عنه، فقال: ((قال الكسائي: هي على بابها ترفع اسمًا وتنصب خبرًا، وأجريت في النسق مجرى (لا) مضمرًا اسمها فإذا قلت: رأيت زيدًا ليس عمرًا، ففيها اسم مجهول، وهو الأمر، ورأيت محذوفة اكتفاءً بالتي تقدمها، وعمرو محمول على المحذوف لا على العطف على ما قبله)). قال ابن كيسان(ت ٩١٢هـ): ((وهذا الذي أذهب إليه، لأنَّ ليس فعل، ولا بُدَّ للفعل من اسم، فإذا عملت في اسم فلا بُدَّ من خبر، والخبر حذفه جائز. وفي الحقيقة ليست (ليس) عندهم أداة عطف، لأنَّهم أضمروا الخبر في قولهم: قام زيد ليس عمرو، وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضميرًا لمجهول، وأضمروا الفعل بعدها، وذلك الفعل المضمر في موضع خبر ليس، هذا تحرير مذهبهم، فليس يعطف مفردًا على مفرد على ما يفهم من كلام ابن عصفور، وابن مالك، وهشام، وابن كيسان أعرف بتقدير مذهب الكوفيين منهما))[١]. فإنْ قيل: فهل يجوز العطف بـ (لَيْسَ) لِما فيها من النفي كما جاز بـ (لا)، فتقولَ: ضربت زيدًا ليس عمرًا؟ قيل: لا يجوز ذلك على العطف، لأنَّها فعلٌ، وإنَّما يُعْطَف بالحروف[٢].

القول في: (حروف الاستفهام والنفي)

من المعلوم أنَّ الاسم إنَّما يُنتصب بعد غلبة الفعل وأثره على ذلك الاسم، وإنَّما صار النصبُ هنا مختارًا لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام، وحروفِ الجزاء، وحروفِ الأمر والنهي. ووجهُ الشبه أَنَّ ما بعد النفي غيرُ واجب كما أَنَّ ما بعد كل واحد من هذه الأشياء كذلك[٣]. وهو واقع في ثلاث مسّائل[٤]:

الأول: أنْ يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذي طلب، وهو الأمر والنهي والدعاء نحو: زيدًا اضربه، وعمرًا لا تهنه.

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٩٧٧/٤-١٩٧٨

(٢) ينظر: التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب): ٢٦/٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤١١/١.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٦١٥/٢.

الثاني: أنْ يكون الاسم بعد شيء غلب إيلاؤه الفعل (كالاستفهام بالهمزة، وحيث، وما، ولا، وأن) نحو: أزيدًا ضربته، وحيث زيدًا تلقاه أكرمه، وما زيدًا لقيته.

الثالث: أنْ يكون الاسم بعد عاطف على جملة فعلية مثال ذلك: لقيت زيدًا وعمرًا كلمته، إنَّما رجح النصب للمشاكلة بعطف فعلية على مثلها.

لقد كشف لنا ابن هشام عن نص لابن عصفور يتحدث فيها عن حكمي أدوات الاستفهام والنفي حكم أدوات الشرط، فقال: ((قال ابنُ عُصْفُورٍ: وذلك أدواتُ الاستفهام و(ما) و(لا) النافيتين...فإنْ قيل: ولأيِّ شيءٍ كانت بالفعل أولى؟ قلت: تشبيهًا بأدوات الجزاء؛ لأنَّ الفعل بعدها غيرُ موجَبٍ))(1). والحاصلُ أنَّه إذا وقعَ بعد أداة الاستفهام غير الهمزة اسمٌ وفعلٌ فلا يلي الأداةَ إلَّا الفعلُ ظاهرًا ملفوظًا به. وجميعُ ما ذكرناه في أدوات الاستفهام جارٍ في أدوات الشروط، فحكمُ "إنْ" حكمُ الهمزة، وحكم ما عداها حكمُ "هل" وباقي أخواتها، وهمزةُ التسوية كهمزة الاستفهام، تقول: ما أدري أزيدًا لقيته أم عمرًا؟(2). ((ومن ذلك (إنْ) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾(3) ؛ فـ "أحَد" هنا مرتفعٌ بفعل مضمر تفسيرهُ الظاهرُ الذي هو "استجارك"، والتقديرُ: "إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك فأجِرْه"، وذلك أَنَّ "إنْ" في باب الجزاء بمنزلة الألف في باب الاستفهام. وذلك لأنَّها تدخل في مواضع الجزاء كلَّها))(4).

فالذي يليه الفعل غالبًا أشياء: منها همزة الاستفهام، نحو: ﴿أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾(5)، فإنْ فصلت الهمزة فالْمختار الرفع، نحو: "أأنت زيد تضربه"، إلَّا في نحو: أكل يوم زيدًا تضربه؛ لأنَّ الفصل بالظرف كلا فصل. وقال ابن الطراوة: إنْ كان

(1) حاشية ابن هشام(الصغرى): ٢٢١، شرح جمل الزجاجي: ٣٥٢/١.
(2) ينظر: حاشية ابن هشام (الصغرى): ٢٢٤.
(3) التوبة/٦.
(4) شرح المفصل(لابن يعيش): ٢١٨/١-٢١٧.
(5) القمر/٢٤.

الاستفهام عن الاسم فالرفع، نحو: "أزيد ضربته أم عمرو"، وحكم بشذوذ النصب[1]، قال عبدُ القَاهِرِ الجُرْجَانيُّ: ((والفرقُ بين هل والهمزة: أنَّه يجوز: أزيدٌ ضربته؟ على قُبْحٍ، فَتَبْتَدِئَ الاسمَ مع القدرة على الفعل، ولا يجوز ذلك في (هل)، وإنَّما جاز الابتداء في الهمزة؛ لأنَّها أمُّ الباب، وأكثرُ حروفه تصرُّفًا، فيُتَّسعَ فيها ما لا يُتَّسعُ في غيرها، ولا يجوز: كيف زيدٌ ضربته؟ فتَبْتَدِئَ، مع القدرة على الفعل، فإنْ قلت: هل زيدٌ خرج؟ كان "زيدٌ" بتقديرِ فعلٍ))[2].

إنَّ الهمزة هي أحدى أدوات الاستفهام فهي حرف مشترك: يدخل على الأسماء والأفعال، لطلب تصديق، نحو: أزيد قائم؟ أو تصور، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ وتساويها هل في طلب التصديق الموجب، لا غير. فالهمزة أعم، وهي أصل أدوات الاستفهام. ولأصالتها استأثرت بأمور، منها تمام التصدير بتقديمها على الفاء والواو وثم، في نحو "أفلا تعقلون"، "أو لم يسيروا"، "أثم إذا ما وقع". وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة، لأنَّها من الجملة المعطوفة. لكن راعوا أصالة الهمزة، في استحقاق التصدير، فقدموها بخلاف هل وسائر أدوات الاستفهام. هذا مذهب الجمهور[3]. قيل وإذ كانت الهمزةُ أعمَّ تصرُّفًا، وأقوى في باب الاستفهام، توسّعوا فيها أكثرَ مِمَّا توسّعوا في غيرها من حروف الاستفهام، فلم يستقبحوا أنْ يكون بعدها المبتدأُ والخبرُ، ويكونَ الخبرُ فعلًا. واستُقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلّةِ تصرُّفها. فإنْ قيل: إذا كان الاستفهامُ يقتضي الفعلَ، على ما أقررتم، في بالُكم ترفعون بعده المبتدأ والخبرَ؟ فتقولون: "أزيدٌ قائمٌ"؟ و"هل زيد قائمٌ"؟ فالجوابُ: أَنَّ الجملة قبل دخول الاستفهام تدلُّ على فائدةٍ؛ فدخل الاستفهامُ سؤالًا عن تلك الفائدة[4].

---

(1) ينظر: شرح الأشموني: ٤٣٢/١.
(2) المقتصد في شرح الإيضاح ٨٨/١.
(3) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٠-٣١.
(4) ينظر: ينظر: شرح المفصل (لابن يعيش): ٢١٧/١.

أمَّا (ما)، و(لا)، فاستعمالهما للنفي في ضوء دلالة الزمن، فـ(ما) للنفي إنْ كانت حرفًا للحال في قولك: ما يفعل، وما زيد منطلق أو منطلقًا على اللغتين. ولنفي الماضي المقرب من الحال في قولك: ما فعل[1]. قال سيبويه ((أمَّا ما فهي نفي لقول القائل هو يفعل إذا كان في فعل الحال وإذا قال لقد فعل فإنَّ نفيه ما فعل فكأنَّه قيل والله ما فعل))[2]. أمَّا (لا) فتنفي بها نفيًا عامًا في قولك: لا رجل في الدار وغير عام في قولك: لا رجل في الدار ولا امرأة ولا زيد في الدار ولا عمرو. ولنفي الأمر في قولك لا نفعل ويسمى النهي والدعاء في قولك لا رعاك الله[3]. كما تنفي المستقبل في قولك: لا يفعل[4]. قال سيبويه: ((وأمَّا لا فتكون نفيًا لقول القائل هو يفعل ولم يقع الفعل وقد نفي بها الماضي في قوله تعالى: ﴿فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّ﴾))[5][6][7]. ٦ ٥

القول في (بل ولا بل) بين الابتداء والعطف.

قال ابن هشام:((ابنُ عُصْفُورٍ: (بَلْ) و(لا بَلْ) إنْ وقع بعدهما جملةٌ؛ فحرفا ابتداءٍ، معناهما الإضرابُ عن الأول، وإثباتُ القصة بعدهما، أو مفردٌ؛ فعاطفان))[8].

دلالة الاضراب قد خصّت بـ(بل) سواء وقع قبلها جملة فتكون ابتداء، أو يقع قبلها مفردًا فتكون عاطفة، لذا فقد تناول النحويون أحوال (بل) و(لا بل) بكل تفاصيلها، من حيث دلالة الاضراب فقولنا: ما رأيت زيدًا بل عمرًا، أي: بل رأيت عمرًا، ومعناه: لكن عمرا. ويجوز أنْ تعني: بل ما رأيت عمرًا إذا أردت إبطال الأول. والجيِّد أنْ تحمله على(رأيت)، لأنَّها أقرب إليه فيكون المعنى: بل رأيت عمرًا. وتكون عاطفة جملة على جملة، ويكون الرفع على إضمار (مبتدأ) يكون الذي ظهر خبره[8]. ٨

---

(1) ينظر: البديع في علم العربية: ٤٢٤/٢.
(2) الكتاب: ٣٠٦/٢.
(3) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٠٦.
(4) ينظر: الكتاب: ١١٧/٣، شرح المفصل(لابن يعيش): ٣٣/٥.
(5) القيامة/٣١.
(6) البديع في علم العربية: ٤٢٤/٢.
(7) حاشية أبن هشام (الصغرى): ٤٨٣.
(8) ينظر: شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٣٢٧/٢.

فإنْ وقع بعده جملة كان إضرابًا عما قبلها، إما أنْ يكون على جهة الإبطال، نحو، قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جاءَهُمْ بِالْحَقِّ﴾[1] وإما على جهة الترك للانتقال، من غير إبطال، نحو، قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنا كِتابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ﴾[2]، فهي قبل الجملة، حرفٌ ابتداء، وليست بعاطفة. وإذا وقع بعد(بل) مفرد فهي حرف عطف، ومعناها الإضراب. ولكن حالها فيه مختلف: فإنْ كانت بعد نفي نحو: ما قام زيد بل عمرو، أو نهي نحو: لا تضرب زيدًا بل عمرًا، فهي لتقرير حكم الأول، وجعل ضده لما بعدها. ففي المثال الأول قررت نفي القيام لزيد، وأثبتته لعمرو. وفي المثال الثاني قررت النهي عن ضرب زيد، وأثبتت الأمر بضرب عمرو[3]. وللعطف بـ(بل) تنبيهان[4]:

الأول: لا يعطف بـ(بل) بعد الاستفهام، فلا يقال: أضربت زيدًا بل عمرًا؟، ولا نحوه.

الثاني: تزاد قبلها (لا) لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب[5]. كقول الشاعر[6]:

وَجْهُك البَدْرُ لَا بَلِ الشَّمْسُ لَو لَمْ ... يُقْضَ للشَّمسِ كَسفةٌ وأُفُولُ

وقوله[7]:

وما هجَرْتُكِ، لا، بل زادني شَغَفاً ... هَجْرٌ وبُعْدٌ تراخَىْ لا إلى أَجَلِ

قال ابن عصفور: ((وأما (بل) و(لا بل): فلا يخلو أنْ يقع بعدهما جملة أو مفرد، فإنْ كان الواقع جملة كانا حرفي ابتداء، وكان معناهما الإضراب عن الأول

---

(1) المؤمنون/٧٠.
(2) المؤمنون/٦٣.
(3) ينظر: الجنى الداني: ٢٣٥-٢٣٧.
(4) ينظر: شرح التسهيل(ناظر الجيش): ١٧٧، شرح الأشموني: ٣٩١/٢، توضيح المقاصد: ١٠٢١/٢.
(5) ينظر: شرح الأشموني: ٣٩١/٢.
(6) البيت بلا نسبة في الدرر ٦: ١٣٥،شرح الأشموني: ٣٩١/٢، وشرح التصريح: ١٤٨/٢.
(7) مغني اللبيب: ١٥١-١٥٣، رصف المباني: ١٥٣، الجنى الداني: ٢٣٥

وإثبات القصة التي بعدهما، فتقول: قام زيد بل قعد عمرو ولا بل قعد عمرو، وما قام زيد بل خرج بكر، وإنْ كان الواقع مفردًا كانا حرفي عطف))[1].

يُلحظ من نصِّ ابن عصفور وما ذكره من أمثلة في حرف الاضراب أنَّه ساقها بين الايجاب والنفي، فإنْ كانت بعد إيجاب نحو: قام زيد بل عمرو، أو أمر نحو: اضرب زيدًا بل عمرًا، فهي لإزالة الحكم عما قبلها، حتى كأنَّه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها. فإنْ كانت بعد نفي نحو: ما قام زيد بل عمرو، أو نهي نحو: لا تضرب زيدًا بل عمرًا، فهي لتقرير حكم الأول، وجعل ضده لما بعدها. ففي المثال الأول قررت نفي القيام لزيد، وأثبتته لعمرو. وفي المثال الثاني قررت النهي عن ضرب زيد، وأثبتت الأمر بضرب عمرو، وذهب الكوفيون إلى أنَّ (بل) لا تكون نسقًا بعد الإيجاب، وإنَّما تكون نسقًا بعد النفي، وما جرى مجراه[2].

لكن ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته. ولا بُدَّ لكونها عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت، فإنْ تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة، على الصحيح، وتفيد حينئذ إضرابًا عما قبلها، إما على جهة الإبطال[3]، نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾[4]، أي: بل هم عباد، ونحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ﴾، وإمَّا على جهة الانتقال من غرض إلى آخر، نحو، قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى، بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[5]. وادّعى الناظم في شرْح الكافية أنَّها لا تكون في القرآن إلَّا على هذا الوجه والصواب ما تقدم[6]. ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي، وليس بشيء[7].

---

(1) شرح جمل الزجاجي: ١/١٩٦-١٩٧
(2) ينظر: الجنى الداني: ٢٣٧.
(3) ينظر: شرح الأشموني: ٢/٣٩٠
(4) الأنبياء/٢٦.
(5) الأعلى /١٥.
(6) ينظر: شرح الأشموني: ٢/٣٩١.
(7) ينظر: المصدر السابق: ٢/٣٩٠.

فـ(بل) يعطف بها بشرطين: إفراد معطوفها، وأنْ تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي، ومعناها بعد الأولين؛ وهما الإيجاب والأمر؛ سلب الحكم عما قبلها حتى كأنَّه مسكوت عنه، ولم يحكم عليه بشيء، وجعله لما بعدها، كـ: قام زيد بل عمرو، وليقم زيد بل عمرو، فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد [1]. وإذا جاءت (بل) بعد كلام منفي كقولك: ما رأيت زيدًا بل عمرًا فمعناه على وجهين[2]:

أحدهما: الإضراب عن الأول والاعتماد في الجحد على الثاني بتقدير: بل ما رأيت عمرًا.

والآخر: أنْ تكون بمعنى (لكنْ) بتقدير: لكن عمرًا أي: بل رأيت عمرًا، وهذا عند المُبَرِّدُ أجودُ؛ لأنَّه من رأيت أقرب. لا يجوز جاءني زيد لكن بشر. فإنْ سألت: فلمَ لا يجوزُ على معنى النَّفي لكنْ بشر لم يجئ كما كان ما جاءني زيدٌ لكن عمرو بمعنى عمرو جاءني؟.

قال ابن يعيش: ((وأمّا (بَل)، فللإضراب عن الأول وإثباتِ الحكم للثاني، سواءٌ كان ذلك الحكم إيجابًا أو سَلْبًا، تقول في الإيجاب: قام زيدٌ بل عمرو، وتقول في النفي: ما قام زيد بل عمروٌ، كأنك أردت الإخبار عن عمرو، فغلطتَ، وسبق لسانُك إلى ذكر (زيد)، فأتيت بـ(بَل) مُضْرِبًا عن زيد، ومُثْبِتًا ذلك الحكم لعمرو. قال أبو العباس محمّد بن يزيد المبرد: إذا قلت: ما رأيتُ زيدًا بل عمرًا، فالتقدير: بل ما رأيت عمرًا، لأنَّك أضربت عن موجب إلى موجب. وكذلك تُضْرِب عن منفيّ إلى منفيّ))[3].

---

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٧٧/٢.
(2) ينظر: التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب): ٨٤/٤.
(3) شرح المفصل: ٢٧/٥.

خاتمة البحث ونتائجه

(خاتمة البحث ونتائجه)

توصل البحث إلى النتائج الاتية:

١. كشف البحث عن تأثر ابن هشام بابن عصفور كثيرًا، ونجده قد وقع ذلك في كل مصنفاته، شارحًا وموجهًا وناقدًا، مِمَّا جعل منه مادة للبحث في توثيق الآراء وتصديها إلى صنوف الصدر الأول من النحويين، فإذا كان هناك سيبويه والكوفيون كان هناك حظ من المتأخرين يمثله ابن عصفور، وتوزعت تلك النقول عنه ما بين موافق لها، أو منكر عليها، أو واهم فيها، وهو ما تضمنته هذه الدراسة.

٢. بيَّن البحث أنَّ ابن عصفور ذو منهج وسطي يبتعد عن الاصطفاف النحوي، فعلى الرغم من تبنيه الكثير من آراء البصريين إلَّا أنَّه لا يمانع من تقديم الكوفيين عليهم فيما يراه مناسبًا، وحدث كثيرًا بمواطن عديدة، وهذا المنهج لم يكن ذي جدة عند النحويين فقد خالف قامات من النحويين توجه مدارسهم وركنوا إلى مخالفيهم. منهم ثعلب (ت ٢٩١هـ) الذي خالف جمهور النحويين في (أي) الموصولة حين أنكرها وقال: لا يكون (أي) إلَّا استفهامًا أو شرطًا.

٣. أكد البحث وجود المتبنيات الفكرية لأقوال الكوفيين عند ابن عصفور منها أنَّه استثمر اسمية (حبذا) من خلال ما ارتشفه الكوفيون في اسمية(نعم وبئس) في أحقيتها بالاسم ليس من علامة الجرّ كما شاع في (نعم) بل من خلال دخول (يا) النداء، وبحد زعمه: (فالجواب: إنّ كثرة ذلك في (حبّذا)، وقلّته مع غيرها من الأفعال **دليل على أنّها اسم، وهذا هو أصحّ هذه المذاهب في (حبّذا)**).

٤. عرض البحث موقف ابن هشام من بعض المسائل التي طرحها ابن عصفور في باب الردّ، فلا حرج عنده من اتهامه بالفساد كما في النص الذي قدمه ابن هشام فيما نقله عن ابن عصفور يفصح عن تعدد الخبر، فقال (فمقتضى الحال فساد أحد قولَيْه). ويبدو من الكلام أنَّ اختيار ابن عصفور المنسوب إليه هو قولُه في (المقرَّب)، وأنَّه رجع عنه، فاختار في (شرح جمل الزجاجي) الجوازَ)

٥. أثبت البحث أنَّ ابن عصفور في جلّ توجيهاته النحوية لم تكن من دون أدلة نقلية أو عقلية، فيحتاج للدليل من شواهد العلماء، ومن ثم آراؤهم، ليدلوا دلوه فيما يتطلبه الموقف من قول فصل.

٦. أكد البحث أنَّ علماء العربية القدامى كانت لهم الشأفة الأولى، واللَّبنة الأساس في تأصيل قواعد العربية مِمَّا حفظوه وجمعوه من ألسن الفصحاء في شبه الجزيرة العربية ومحيطها، فقد كانت محاولات الجمع والتصنيف والاستقراء في فرز الجيد عن الغريب والحوشي من أعظم المهام الكبيرة التي بذلوها من أجل نصرة اللغة،

٧. اهتم البحث بأوهام ابن هشام في حق ابن عصفور، من نحو قول ابن هشام (قال ابنُ عُصْفُورٍ: وهو خطأ؛ لِمَا بيَّنَّاه في باب الابتداء من أنَّ ذلك جائز، وأنَّ الخبر ليس شرط، وحَمَلَه على: أزيدًا ضربته؟)، والحقيقية هو استعمال ابن عصفور الجملة من دون استفهام، قال (القول في: زيد اضربه، وعمرو لا تشتمه، وبكر غَفَر الله له، وأمثال ذلك)

٨. أوضح البحث موقف ابن هشام من موقف ابن عصفور الذي نقده ابن الحاج الشارح لكتابه المقرب حين تحدث ابن عصفور عن أنواع الخبر الواجب التقديم، والواجب التأخير، والمستوي فيه الأمران. قال ابن هشام: والذي في كلام ابنِ عُصفورٍ: وقسمٌ أنت فيه بالخيار، وهو ما عدا ذلك، ولم يقل: إن الوجهين مستويان. وكلامه متحقق لسببين: الأول: السعة في الكلام من التقديم، والثاني: الخيار للمتكلم بالتقديم أو التأخير وهو معمول في بالعربية.

٩. اعتمد البحث بموضوعة النقد النحوي، فإذا كان ابن هشام قد نقد ابن عصفور، فالحال من قبل ابن عصفور في ردّ متقدمي النحويين، كما حدث في ردّه لقول يونس في مسألة(وحده) الذي عدها منتصبة انتصاب الظرف.

١٠. وضَّح البحث أنَّ ابن عصفور الاشبيلي قد حمل ثقافة الشرق إلى الغرب بكل ما تحمله العربية من مفاتن في الأدب واللغة، وكان اهتمامه بالنحو والصرف يكاد يطغيان على بقية العلوم والمعارف التي سعى إلى تأسيسها، فكانت الطبيعة الجديدة قد منحت الجدة في الرؤية في تحليل النحو العربي.

١١. ثبت عند الباحثة بأنَّ هذا الخلاف الوارد من اختلاق الأصول وتداخلها في صحة الاستشهاد من عدمه من جهة، وكثرة المرويات ممن وقع ضمن الحدود الجغرافية اللغوية من جهة ثانية، قد انتج لنا مدرستين نحويتين من البصريين والكوفيين، وعدت المسائل المختلفة والمؤتلفة لديهما مادة لأبناء الجيل الجديد من النحويين الذي اهتموا بذلك الخلاف، ومتفاخرين بذلك الانتساب لكل فرع من أصول العربية الفصحى.

١٢. تبيَّن عند الباحثة أنَّ اشبيلية كانت قاعدة صلبة لتلقي علوم العربية وغير العربية من أكابر علماء عصره، لكن ابن عصفور لم يكن ليؤخذ عنه غير النحو والتصريف، فلم يتناول القراءات ولا الفقه أو الحديث، إلا أنَّه حمل ثقافة النحو العربي وإليه انتهت الإحالة من المشرق إلى المغرب. لأنَّ الأندلسيين قد دأبوا على لقاء علماء المشرق وأخذ اللغة عنهم والحضور إلى مجالسهم ونقل كتبهم إلى الأندلس فالنحو دخل الأندلس عن طريق رحلات العلماء الأندلسيين إلى المشرق.

١٣. تتبع البحث موقف ابن عصفور النحوي في مسائل الأسماء والأفعال والحروف، حيث الخلاف النحوي نجده في مواطن كثيرة ميالًا للتوافق من خلال الجواز بين الأمرين، وهنا يبدو أنّ ابن عصفور قد ضعفت فيه الحُجَّة بحكم قوة الاحتجاج بين الفريقين منها مثلًا: زيد ضربته وعمرا أكرمته، بالنصب، أو عمروٌ بالرفع.

١٤. أشاد البحث بموقف ابن عصفور من تبنيه مسائل على المعنى لا من حيث القياس، وهو أمر انتفع منه المتأخرون من أصحاب التجديد كابن مضاء وغيره، منها توجيههُ لكان بالزائدة بأنَّ مردها المعنى وليس المقتضي لفظًا على الرفع، وهو قول الخليل فيما نقله سيبويه في: إنَّ من أفضلهم كان زيدًا، على إلغاء كان، وقال: إنَّ من أفضلهم كان رجلا يقبح؛ لأنك لو قلت إن من خيارهم رجلا، ثم سكت كان قبيحا حتى تعرّفه بشيء، أو تقول: رجلا من أمره كذا وكذا.

١٥. كشف البحث عن أسباب الوهم عند ابن هشام بأنها لم تكن في اعتماد الأخير عن المسموع وهذا ما يحتمل الصدق أو الكذب في الخبر، إنما هو وهم متعمد من خلال اثبات الكثير من النصوص التي ذكرها من باب وقع الحافر على الحافر، ومن الدقة لا يمكننا إلا أن ندفع بهذا الاتجاه.

١٦. أكد البحث أن ابن عصفور لا يجد حرجًا من تبني قاعدة اختلف فيها النحويون وثابتة في كلام الفصحاء من العرب، فالنحاة يتحدثون عن (لعل) بوصفها حرفًا مشبهًا بالفعل، وما يرد الجر عندهم فيها الا نقلًا من دون توظيف في الاستعمال، أما ابن عصفور فنجده يدفع بهذا الاتجاه وجعلها غير جارة، وما ورد من الفصحاء محمول على حذف حرف الجر، فقال: وزعم بعض النحويين أنّ (لعلّ) قد تجرّ الاسم كما في(لعل أبي المغوار) وقد يتخرج على حذف حرف الجر وإبقاء عمله، فإن ذلك جائز في الشعر وفي نادر الكلام، ومِمَّا جاء من ذلك في الكلام: (خير عافاك الله)، و(لاه أنت)).

هذا ولله الحمد من قبل ومن بعد

روافد البحث

- القرآن الكريم
- ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة. عبد اللطيف بن أبي بكر ٢٠٠٧م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطيّ، الشهير بالبناء (ت- ١١١٧هـ)، أنس مهرة، الكتب العلمية – لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م.
- أخبار أبي قاسم الزجاجي. عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت- ٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد الحسين مبارك، دار الحرية للطباعة – بغداد١٩٨٠م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي(ت-٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨ م .
- ارشاد السالك الى حل الفية ابن مالك، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت-٧٦٧هـ)، د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، ط١، ١٩٥٤ م.
- استكمل أم لم يستكمل عند النحاة العرب. د. حيدر فخري ميران، مجلة كلية التربية الاساسية جامعة بابل، ع: ٢٠٢٠،٤٨م.
- أسرار العربية. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قداره، دار الجيل -بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين. أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي المعروف بالأعلم (ت ٤٧٦هـ). تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجة، الطبعة المنيرية- مصر، ط١، ١٩٥٤م.
- الأصمعيات. الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت٢١٦هـ)، تحقيق:أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف مصر، ط٧، ١٩٩٣م.

- الأصول في النحو. أبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت- ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ط٢، ١٩٩٦.
- إعراب ما يشكل من الفاظ الحديث النبوي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، تحقيق:د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة، ط١٩٩٩،١م.
- الأعلام. خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي (ت- ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م .
- الأغاني.أبو الفرج الأصفهاني(ت-٣٥٦ هـ). تحقيق: سمير جابر، دار الفكر- بيروت، ط٢، (د،ت).
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا – الدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.
- الأمالي الشجرية .أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الشجري(ت-٥٤٢ هـ) مطبعة دائرة المعارف العثمانية -حيدر آباد ط١، ١٣٤٩ هـ.
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي ت ٤٣٦ هـ. تحـ. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ط١، ١٩٥٤ م
- الأمالي النحوية. أبو عمرو عثمان بن الحاجب(ت-٦٤٦ هـ). تحقيق: د. عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة -الدوحة، ط١٩٨٦،١ م .
- أمثال العرب. المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت نحو ١٦٨هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨١م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد. أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد(ت ٣٣٢ هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة،ط١٩٩٦،١م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. أبو البركات، الانباري. تحقيق: حسن حمد، بإشراف د.أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة –بيروت،ط٦، ١٩٨٠م.
- الإيضاح العضدي. أبو علي الفارسيّ(ت- ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، (كلية الآداب – جامعة الرياض)، ط١، ١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو. أبو القاسم الزَّجَّاجي. تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط٥، ١٩٨٦م.
- البحر المحيط في التفسير. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق، صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت،٢٠١٠م.
- البديع في علم العربية. مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٠م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، (د،ت).
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠م.

- تاريخ ابن الوردي. أبو حفص، زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، ابن الوردي المعري الكندي (ت ٧٤٩هـ)، دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- تاريخ الأدب العربي. الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط١، ١٩٩٥ م.
- تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.
- تاريخ الخلفاء. جلال الدين السيوطي، تحقيق، حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ٢٠٠٤م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١٩٨٦،١م.
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة. أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١ ،٢٠٠٨م.
- التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب). القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ). تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠ م.
- التذكرة السعدية في الأشعار العربية. محمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطابع النعمان– النجف، ١٩٧٢م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق: دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط١، ٢٠١٣م.
- تراجم المؤلفين التونسيين. محمد محفوظ (ت: ١٤٠٨ هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٩٤م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي(ت-٦٧٢هـ). تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م.
- التطبيق النحوي. الدكتور عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩م.
- تطور الدرس النحو في الأندلس. محمد بن محمد حراث، جامعة تيزي وزو، مجلة الممارسات اللغوية، مج. ٢٠١٢، ع. ١٥، ٢٠١٢م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، رسالة دكتوراة، ط١ ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي،تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١٩٩٦،١م.
- تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي، أبو المرشد سليمان بن علي المعري (ت: بعد ٤٩٢هـ) مجلة معهد المخطوطات العربية، مصر، العدد، المجلد ٢٩، العدد ٢،٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٥م.
- تفسير الجلالين. السيوطي، دار الحديث – القاهرة،ط ١، (د،ت).
- تفسير الطبري(جامع البيان في تأويل القرآن). أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١ ٢٠٠٠ م.
- التكملة .أبو علي الفارسي، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، مديرية دار الكتب للطبع -الموصل،١٩٨١م.
- تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد. ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد)، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٦م.
- تهذيب اللغة. أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

- توجيه اللمع. أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية،ط٢، ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي،ط٢٠٠٨،١م.
- الجمل في النحو. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق، د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٩٥م.
- الجيم. أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء (ت ٢٠٦هـ). تحقيق: إبراهيم الأبياري. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة. ١٩٧٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١، ١٩٩٢م.
- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا. ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ). تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع. رسالة: دكتوراه، قسم اللُّغويَّات – كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة. إشراف: د إبراهيم بن صالح العوفي. العام الجامعي: ١٤٣٩ – ١٤٤٠هـ.
- حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك . ابن هشام الانصاري، حققه حمزة مصطفى ابو توهة، دار السمان– تركيا، ط١، ٢٠٢٠م.
- حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك. ابن هشام الانصاري، حققه حمزة مصطفى ابو توهة، دار السمان–تركيا، ط١، ٢٠٢٠م.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك. أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
- حجة القراءات. أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، ابن زنجلة (ت- ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة –بيروت، ١٩٩٧م.
- حروف المعاني والصفات. أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل. ابن السيد البطليوسي، د٠ يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان،ط٣،٢٠٠٣م.
- حماسة البحتري. أبو عُبَادة الوَليد بن عُبَيد البُحتري (ت ٢٨٤ هـ). تحقيق : د. محمَّد إبراهيم حُوَّر – أحمد محمد عبيد. هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة. ٢٠٠٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي (ت-١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني(ت-٢٩٣هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية- بغداد، ط٤، ١٩٩٠م.
- الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك. أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢ هـ)، تحقيق: د عبد المحسن بن محمد القاسم، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط٤، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م.
- الخلاف النحوي في كتب معاني القران الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، د. عماد مجيد العبيدي، دار غيداء للنشر، الاردن، ط١، ٢٠١١م.

- الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت- ٨٥٢هـ)، تحقيق، محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد، الهند، ط٢، ١٩٧٢م .
- دلالة (أو) العاطفة في النحو العربي. د. حيدر فخري ميران، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية/ الوقف السني، ع: ١٣، ٢٠١٠م.
- ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت. جمعه: بشير بموت، المكتبة الأهلية –بيروت، ط١، ١٩٣٤م.
- ديوان جرير . دار بيروت للطباعة- بيروت، ١٩٨٦م.
- ديوان الحارث بن حلزة اليشكري. صنعه: مروان العطية، دار الهجرة للطباعة والنشر –بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- ديوان الحطيئة، شرح ابن السِّكيت ت٢٤٤هـ،(ت، د). مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ / ١٩٩٣.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، جمعه: د.محمد شفيق البيطار، هيأة أبو ضبي للثقافة والتراث، الامارات ٢٠١٠م.
- ديوان ذي الرمة. قدمه وشرح له: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية–بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- ديوان رؤبة بن الحجاج، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة- الكويت، (د،ت).
- ديوان زهير بن أبي سلمى. ضبطه: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م.

- ديوان الطرماح. تحقيق: د.عزة حسن، دار الشرق العربي، سوريا، ط٢، ١٩٩٤م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة. دار القلم للطباعة والنشر، بيروت، د، ت.
- ديوان الفرزدق. شرحه وضبطه: علي ناعور، دار الكتب العلمية –بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي. جمع وشرح وتعليق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر–بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ديوان لَبِيد بن ربيعة العامري (ت ٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط١، ٢٠٠٤ م.
- ديوان النابغة الذبياني. شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية–بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (ت ٧٠٣ هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط ١، ٢٠١٢م.
- الرد على النحاة. أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، (ت ٥٩٢هـ): تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ١، ١٩٧٩م.
- رسائل الجاحظ. أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، الشهير بالجاحظ(ت ٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٦٤ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني. احمد عبد النور المالقي(ت–٧٠٢هـ)، تحقيق: احمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية–دمشق،١٩٧٥م.
- سلم الوصول الى طبقات الفحول. مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، تحقيق:

محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠ م.

- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي. أبو عبيد البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د، ت).
- السنن الكبرى. أحمد بن شعيب النسائي(ت-٣٠٣هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البغدادي وسيد كسوري حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٩١م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. محمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم مخلوف (ت ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ٢٠٠٣ م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، (ت ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت- ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٩٨٠ م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك . بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠ م.
- شرح أبيات سيبويه. أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٩٧٤م.

- شرح الأبيات المشكلة الإعراب. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٨٨م.
- شرح أبيات مغني اللبيب. عبد القادر بن عمر البغدادي (ت-١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان،ط١،١٩٩٨م.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان،ط١،٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجي(شرح الكبير)، ابن عصفور الاشبيلي (ت:٦٦٩هـ) تحقيق، د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- شرح ديوان الحماسة. أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١ هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٣ م.
- شرح الرضي على الكافية. محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي ت٦٨٨، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦.

- شرح قطر الندى **وبل الصدى**. ابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.
- شرح الكافية الشافية. ابن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢ م.
- شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١،٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه. أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)،أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨م.
- شرح اللمع. أبو الحسن علي بن الحسين الأصفهاني الباقولي، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ١٩٩٠.
- شرح المفصل. يعيش بن علي بن يعيش (ت- ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط، ٢٠٠١ م.
- شرح المقدمة المحسبة. طاهر بن احمد بن باشاذ (ت- ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، ط١، ١٩٧٦-١٩٧٧ م .
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف. أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان،ط١، ٢٠٠٥م.
- شرح الفارضي على ألفية ابن مالك. شمس الدين محمد الفارضي (ت ٩٨١ هـ)، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ط١، ٢٠١٨ م.

- شرح القصائد السبع الجاهليات الطوال. أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف [سلسلة ذخائر العرب (٣٥)،مطابع دار العرب،ط٥، ١٩٩٣م.
- شرح ديوان جرير. بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط٣، ٢٠٠٩م.
- شروح سقط الزند. أبو العلاء المعري، الدار القومية للطباعة، القاهرة، ١٩٦٤م.
- صبح الأعشى في كتابة الإنشا. لقلقشندي،أحمد بن علي (ت٨٢١هـ)، شرح وتعليق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٩٨٧،١م.
- صحيح البخاري. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: د.مصطفى ديب البغا، (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، ط٥، ١٩٩٣ م.
- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠١م .
- العبر في خبر من غبر. أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، (د،ت).
- العُدّة في إعراب العُمدَة. بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري – الدوحة، ط١، (د، ت).
- العقد الفريد. أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ.
- علل النحو. أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية،ط١، ١٩٩٩م.
- عمدة الصرف. كمال إبراهيم. مطبعة النجاح-بغداد (د،ت).

- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء من المائة السابعة ببجاية، أحمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد، أبو العباس الغِبْرِيني (ت٧١٤هـ)، عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.
- الفاخر. أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت٢٩١هـ)،تحقيق: عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٧٤م.
- فوات الوفيات والذيل عليها: ابن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣م.
- الكافية في علم النحو. ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة،ط١،٢٠١٠م.
- الكامل في اللغة والأدب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط٣ ،١٩٩٧م.
- الكتاب. أبو بشر عمرو بن قنبر المعروف بسيبويه (ت–١٨٠هـ) .تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ودار الرفاعي – الرياض،ط١،١٩٨٢م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري(ت–٥٣٨هـ). دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، (د، ت).
- الكناش في فني النحو والصرف. أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن شاهنشاه بن أيوب(ت ٧٣٢ هـ)، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان،٢٠٠٠م.
- الكنى والألقاب. الشيخ عباس القمي (ت١٣٥٩هـ)، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٧٦هـ / ١٩٦٥م.
- اللامات. أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

- اللباب في علل البناء والاعراب. أبو البقاء العكبري، تحقيق، د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق،ط١٩٩٥،١م.
- لسان العرب. محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، ط٣- ١٤١٤ هـ.
- اللمحة في شرح الملحة. أبو عبد الله محمد بن حسن بن سِباع، المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،ط٢٠٠٤،١م.
- اللمع في العربية. ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، د.ط، (د،ت).
- متن الأجرومية. ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (ت٧٢٣هـ)، دار الصميعي، ١٩٩٨م.
- مجاز القرآن. أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى – القاهرة، ١٩٦٢م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها. ابن جني، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت- ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ٢٠٠٠ م.
- المدارس النحوية. د. شوقي ضيف، دار المعارف، بيروت، ط٧، ١٩٦٨ .
- المدارس النحوية أسطورة وواقع. د.إبراهيم السامرائي. دار الفكر- عمان،١٩٨٧م.
- المرتجل في شرح الجمل. أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧ هـ)، تحقيق: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، ط١٩٧٢،١م.

- المسائل الحلبيات. أبو علي الفارسيّ، تحقيق:د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٨٧ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد. بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)،ط١، ١٩٨٠م.
- معاني القراءات. أبو منصور الأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩١م.
- معاني القرآن. أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش(ت–٢١٥هـ). تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية–بيروت،ط٢٠٠٢،١م.
- معاني القرآن . أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق. أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١،د.ت .
- معاني القرآن وإعرابه. أبو إسحاق الزجاج(ت–٣١١هـ). تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث– القاهرة،٢٠٠٤م.
- معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه. أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢١٤)، تحقيق: .د. محمد لقريز، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٢١.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: المستشرق د سالم الكرنكوي (ت ١٣٧٣هـ)، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن بالهند ط١، ١٩٤٩م.
- معاني النحو . فاضل صالح السامرائي . مطبعة الموصل، ١٩٨٧ م .

- معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، ١٩٥٧م.
- المعجم المفصل في شواهد العربية. د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط١٩٨٥،٦م.
- مفتاح السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، (د،ت).
- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط، ١٩٩٣.
- المفضليات. المفضّل الضبّي (ت١٦٨هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤ م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)،تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، واخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥ هـ)، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ٢٠١٠م.
- المقتصد في شرح الايضاح/عبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، د.م، د.ت.

- المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت- ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة دار التحرير، ١٩٦٣م.
- المقتفي على كتاب الروضتين. القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية –بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- المقدمة الجزولية في النحو. أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي المراكشي، (ت٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، دار الغد العربي، ١٩٨٨م.
- المقرب. ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله احمد الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط١، ١٩٧١م.
- ملحة الإعراب. أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري(ت٥١٦هـ)، دار السلام، القاهرة–مصر، ط١، ٢٠٠٥م.
- المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف. عبد الله بن يوسف بن عيسى اليعقوب العنزي، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط٣، ٢٠٠٧م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب. خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- النحو المصفى. محمد عيد، مكتبة الشباب، الطبعة: الأولى ١٩٧١ م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت: ١٠٤١هـ)، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦٨م .
- نقائض جرير والفرزدق. أبو عبيدة معمر بن المثنى (برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه)، تحقيق: محمد إبراهيم حور – وليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، ط٢، ١٩٩٨م.

- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية – مصر، (د،ت).
- الوافي بالوفيات. صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ٢٠٠٠م.

Abstract:

In the name of the most passionate and the most merciful Allah.

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace that we will never have a prophet after him, and that we will not precede anyone over him, and upon his family who are the guides of the entire nation, and upon his companions who hear the saying and follow the best of it.. furthermore.. The ancient Arabic scholars had the first eye, and the basic building block in rooting the grammar of Arabic from what they memorized and collected from the eloquent tongues in the Arabian Peninsula and its surroundings. And striving to facilitate and organize it through the development of curricula in extracting its rules, so it was from them that they provided scientific material from eloquent speech, whether it was poetry or prose, and in it the rules are coordinated that prepare for the learners a curriculum that meets the knowledge of its secrets, and develops for the sons of the generation intellectual tendencies in analysis and interpretation. So the efforts of the fundamentals among them had represented Arabic the most beautiful representation, and the grammar was established the best representation, so the first among them sifted the knowledge and secrets as much as they could, and the strength of those opinions was granted to them by the councils and the hopes that were written by the students from the tongues of scholars and professors before those witnesses and audios were transformed into grammatical foundations. Then the devotees branch out between imitation and restriction, and between disagreement and dispute.

This dispute stemming from the fabrication of the origins and their overlapping in the validity of the citation or not on the one hand, and the large number of narrations from those who fell within the geographical and linguistic boundaries on the other hand, produced for us the two grammatical schools of the Basranians and the Kufians, and the various and

combined issues were considered as material for the sons of the new generation of grammarians who cared about that dispute and proud of that affiliation with every branch of the classical Arabic origins.

This dispute between the media has only begun to establish a grammatical school for it that gathers great names from the grammatical and morphological lessons, so the works were filled with arguments and appeals until the Baghdadi school that emerged from the womb of that dispute was to rise up to become independent with a moderate doctrine that brings together the fragments of the foregoing, even if a young man for this the School of Grammatical Fundamentals of the Kufians.

It was even said: The Baghdadis are the Kufis. But despite the intensity of this new school, the visual grammar had its influence among the later grammarians, and perhaps the rules of grammar after the Baghdadi school were a visual grammar at the level of teaching Arabic grammar, even if Ibn Asfoorand Ibn Hisham came, they did not stray from the course of that grammatical approach, to be an extension of the ideas of Basra not forgetting the grammatical aspect of Kufic, who referred to it in many places.

Ibn Asfoor Al-Ishbili carried the culture of the East to the West with all the charms of Arabic in literature and language, and his interest in grammar and morphology almost overshadowed the rest of the sciences and knowledge that he sought to establish. Hisham, in presenting all the grammatical opinions between agreeable, opposing, and delusional, and among those qualities that marred the mentality of Ibn Hisham, we find the strength of his argument through the text of Ibn Asfour, and the abundance of his words through the paths of analysis and auditing of Ibn Asfoor.

This approach between the old and the late in the thought of the grammarians has occupied the researcher's thought with a topic that

corresponds to what has been presented to end what was delayed between the East and the West. The researcher's desire was only to seek the help of her professors in the hope of achieving a title that meets all these aspirations. What I wanted was (Ibn Asfoor's grammatical opinions in the thought of Ibn Hisham Al-Ansari).

Ibn Hisham traced the opinions of Ibn Asfoorin his grammatical and morphological compilations, and perhaps the most abundant of those propositions documented by Ibn Hisham from the texts of Ibn Asfoorwere in his books (Sharh Jamal al-Zajiji, al-Mumti` fi al-Tasrif, and al-Muqrab), and perhaps the first of them drained many of Ibn Hisham from him. Opinions and a lot of grammatical arguments, in most of his works with the disparity between them, and the summary of those opinions by virtue of the prescription was in Ibn Hisham's footnotes (the minor and the major), so the research sample was from the mention of Ibn Asfoor in these two compilations only. The nature of the research necessitated dividing it into three chapters preceded by an introduction and followed by a list of the most important results.

As for the introduction, I dealt with (Ibn Asfoor's impact on linguistic studies), where I stood on his most important writings, and their impact on later grammarians who were influenced by Ibn Asfour, with an explanation of Ibn Hisham's position on them. As for the first chapter, it was entitled (Ibn Asfoor's opinions on names): in it I dealt with what he mentioned in the important chapters of grammar of grammars and constructives, while the grammatical ones mentioned the nominatives, accusatives and datives, and as for the constructive ones, I mentioned them with an explanation of the grammatical disagreement in them. This chapter carried issues selected from those chapters due to the size of the material that the chapter does not absorb, explaining the position of the grammarians regarding what they

differed between its actuality and its nominality. As for the second chapter: it was entitled (Ibn Asfoor's opinions on verbs), in which it dealt with active and inanimate verbs and the rulings of sympathizers between verbs that are associated with time or formula or both. And Ibn Asfour's position on it is preceded by Ibn Hisham's opinion. As for the third chapter: it was from the share of the letters, and it came under the title: (Ibn Asfour's opinions on the letters), in which I dealt with what was from it with one or two letters or more, with an indication of the position of the grammarians regarding what they differed between its literal and its name.

As for the methodology of the message, it was a descriptive approach in many of its issues, although it was permeated with analysis in many opinions in order to find out whether the opinion was accepted or rejected, or what was an illusion with Ibn Hisham in terms of an increase that was not from Ibn Asfour. In all of this, I used a number of sources that aided the researcher, such as Al-Kitab by Sibawayh, and its commentaries such as Al-Sirafi and Al-Ramani, Al-Muqtadab for Al-Mubarrad, Al-Usul by Ibn Al-Sarraj, Al-Muhtaseb, Al-Lama', and Al-Khasifaat by Ibn Jinni, and other proverbs fixed in the margin of the research.

The researcher did not neglect the books of the meanings of the Qur'an by al-Farra', al-Akhfash, al-Zajjaj, and al-Nahhas, who preferred the Qur'anic meaning through Arabic, and the important visual Kufic opinions that influenced the thought of Ibn Asfoorand Ibn Hisham.

best reward.

This, praise be to God, before and after

Researcher

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Babylon
College of Arts / Arabic Department
Post Graduate Sect.

Grammar Opinions of Ibn Asfoor in the Perspective of Ibn Hisham Alansary.

A thesis submitted by the student
ASSAL ABDULHAKEEM OUDAH AL-ARAJI

Opinions of Ibn Asfoor (Died on 669A.H) in the two Big and Small Margins of Ibn Hisham (Died on 761A.H) About the Alfiyah of Ibn Malik

Supervised by :
Prof. Dr.
Haidar F. Al-Zubaidy

2023 A.D